المحامي

جريس الهامس

# مملكة الاستبداد المقنن في سورية

(السجون والمعتقلات الرهيبة)

آب – 2004-

الكتاب : مملكة الاستبداد المقنن في سورية

(السجون والمعتقلات الرهيبة)

المؤلف : جريس الهامس

التنضيط والإخراج الفني : ادريس عمر

تصميم الغلاف : ادريس عمر

مطبعة : دار بافت للطباعة والنشر

**دار بافت**

**طباعة .نشر .توزيع**

**ألمانيا –آلن فست فالن**

**0049238285513850049162839548 ☎☎**

**E.mail Idris577@Hotmail.com**

**جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف**

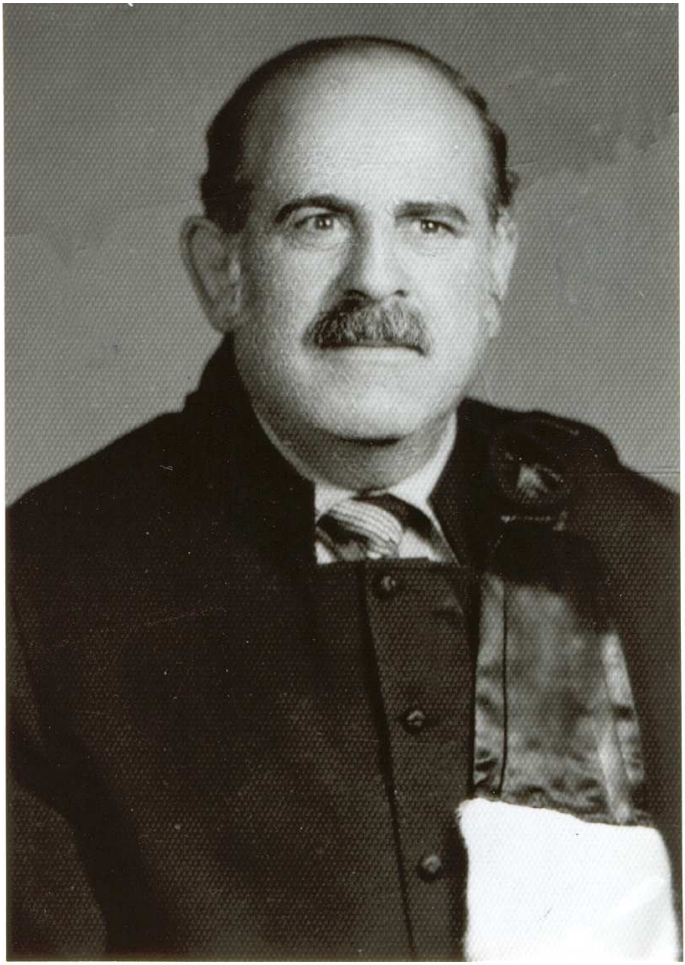

( جريس الهامس من مواليد 1930صيدنايا

## الأهــداء

**إلى جميع الشهداء ومعتقلي الرأي والضمير في السجون والمنافي .**

**إلى كل من قال : لا لنظام القتلة واللصوص في سورية**

# القسم الأول

# ماذا في سورية ؟

1-القوانين والمحاكم الاستثنائية .

2-السجون والمعتقلات .

3-ملحق النصوص الأصلية للقوانين والمحاكم الاستثنائية .

ومواضيع أخرى.

المحامي جريس الهامس

# مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى في ظروف قاسية غير طبيعية قي غربتنا المريرة اجتزناها بصبر وتصميم وثقة بالنفس مستمدة من الوطن الذي يسكننا أنّى كنا في السجن الصغير أو الكبير أو المنافي مطاردين كالهنود الحمر من قتلة الهنود الحمر ووكلائهم بالعمولة من المحيط إلى الخليج الذين داسوا الوحدة العربية بالأقدام الهمجية وحققوا الوحدة القمعية لحماية كراسيهم وحماية وخدمة أسيادهم .

صدر من الطبعة الأولى مئتي نسخة فقط وزعت مجاناً على الأصدقاء والمنظمات والشخصيات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان في العالم .

تأتي الطبعة الثانية بعد عشر سنوات عجاف تبدل فيها وجه العالم نحو المزيد من العبودية والفقر المدقع لملايين البشر بعد تمركز النظام الرأسمالي اللصوصي في قطب واحد تهيمن عليه الصهيونية العالمية .

ولم تشهد الأمة العربية فيها سوى المزيد من الإذلال والقمع والتخلف والتهميش بفضل أنظمة القمع والتبعية والشمولية التي تزحف خلف مخطط (سلام الاستسلام ) منذ مدريد حتى الآن .

وبقي الشعب الفلسطيني البطل وحيداً في الساحة العربية يسطر البطولات ضد الغزاة الصهاينة دفاعاً عن الأمة كلها أمام صمت الأنظمة باستثناء بيانات الشجب والاستنكار .

كما لم تشهد المجتمعات العربية بفضل هذه الأنظمة سوى المزيد من التمزق المجتمعي في بنائها الداخلي كنتيجة حتمية للأنظمة الشمولية والقمع الوحشي وإعدام الرأي الأخير والعقل الإنساني وإلغاء المجتمع المدني وإعدام الرأي الآخر والعقل الإنساني وإلغاء المجتمع المدني ومؤسساته الشرعية واستشراء الفساد والانهيار العام على جميع الأصعدة .

لقد قطعت الأنظمة العربية الشمولية الديكتاتورية مسيرة تطور المجتمع الطبيعي بعد الستينات نحو التقدم والنمو واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية لتحل مكانها الأنظمة الديكتاتورية والعشائرية والبداوة والطائفية الدينية والمذهبية . ولعل النظامين الديكتاتوريين السوري والعراقي أبشع هذه الأنظمة وأكثرها وحشية وهمجية حيث اقترن فيها التركيب السابق بوضع المؤسسة العسكرية جلاداً فوق رأس المجتمع لتشكل بنية هذين النظامين . على أشلاء النظام الوطني الديمقراطي وأبسط حقوق الإنسان مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق الأساس بين النظامين .

النظام السوري خاضع خانع لمشيئة أمريكا وبريطانية ينفذ ما يطلب منه صاغراً منذ كان رأسه وزيراً للدفاع .

منذ تسلميه الجولان دون قتال **1967** حتى اليوم في عهد الوريث في الجمومملكية الأسدية مع إخراج بالونات الشعارات المزيفة .

والنظام الثاني في العراق باركته أمريكا وبريطانية منذ خطواته الأولى ودعمه نظام عبدالناصر منذ اغتصابه السلطة في **8** شباط **1963** وتصفيته الدموية للقوى الوطنية الديمقراطية في العراق . دون نسيان أخطاء وانحرافات تلك القوى خصوصاً الحزب الشيوعي العراقي الذي أضاع فرصة تاريخية لبناء نظام وطني ديمقراطي في العراق لان الشارع الشعبي كان مؤيداً له يوم كان حزب

البعث هزيلاً يقتصر على مجموعة صغيرة من ( الانتلجنسيا ) القومية الشوفينية المعزولة عن الجماهير.وبعد قفزة صدام الدموية للسلطة على أشلاء رفاقه أضحى العراق مرتهناً لأحلامه الإمبراطورية وغروره القاتل مقروناً بعقم الفكر القومي الشوفيني الذي وضعه ملهم صدام السيد ميشيل عفلق على الأقل من الناحية الشكلية المعلنة . وضعه في تصادم مع الديمقراطية الليبرالية من جهة رغم البنية الرأسمالية للدولة العراقية ( تحت لافتة الاشتراكية ) ومع الاشتراكية العلمية من جهة أخرى . فلم يجد أمامه سوى الفكر السلفي الرجعي ليخلطه مع الفكر القومي في بوتقة الديكتاتورية الفاشية بمباركة السيد عفلق الذي لم يذكر كلمة الديمقراطية في كل مؤلفاته وقال قولته الشهيرة ( صدام هبة البعث للعراق وهبة العراق للامة العربية )

هذا السراب الفكري الذي تخبط به البعث عموماً وصدام خصوصاً إلى جانب ثروات وموارد العراق الضخمة التي أضجت غنيمة باردة لصدام وعشيرته واتباعه من ملايين المرتزقة جعله يصدق أسطورة ( الهبة الآنفة الذكر ) ليحولها عقم التفكير والعداء المطلق للديمقراطية والفكر العلمي إلى لافتة تحمل أسطورة (صدام هبة السماء للأرض ) وبدأ يتقمص تاريخ الفتوحات والغزو وإخضاع الآخرين بالسيف على ظهر حصان وشجعه اغتصاب نظام الملالي السلطة في إيران ومشروع الخميني تصدير الثورة الإسلامية للانحدار أكثر فأكثر نحو تسخير الدين لتحقيق أحلامه ليصبح (سيف الله المسلول ) في ثلاثة حروب زج بها الشعب العراقي الضحية .كان يمكن تجنبها بسهولة .انتهت بالكارثة الأخيرة التي دمّرت كل ما بناه إنسان الرافدين منذ فجر الحضارة على أيدي رعاة البقر والنفط الأنكلو أمريكان أو المغول الجدد الذين وعدهم صدام بانتحار على أبواب بغداد وهو يجز رؤوسهم على صهوة جواده الأبجر بشفا

سيفه وإيمانه وبجانبه الجنرالات أركان حرب (طه وعزت وحسن المجيد ومزبان دون أن ننسى عدي وقصي ) والنصر من عند الله ؟ ونحر العراق ونحرت معه الأمة العربية كلها أمام غطرسة المجرم الأكبر بوش وقرينه شارون وذهبت قدرات الجيش العراقي وبطولاته هباء عوضاً عن توظيفها لتحرير فلسطين المغتصبة .

ولم يكن النظام السوري مختلفاً عن النظام العراقي في بنائه الديكتاتوري الفردي الطائفي والعشائري مع اختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي بين القطرين إلى جانب اختلاف الولاءات السياسية والدينية بينهما .

ففي كلا النظامين تحوّل الحزب إلى جهاز مخابرات يشمل مجموعات كبيرة من محترفي القتل والتعذيب واللصوصية واغتيال أبسط حقوق الإنسان . وأصبح الجيش النظامي رهينة الجيوش الخاصة داخله المختصة بحماية الديكتاتور المزودة بأحدث الأسلحة والامتيازات المفتوحة في العراق : فروع المخابرات المختلفة والحرس الخاص والحرس الجمهوري وفدائيو صدام –وفي سورية فروع المخابرات السبعة عشر والحرس الخاص وسرايا الدفاع –قبل حلها مؤخراً وسرايا الصراع والقوات الخاصة الطائفية .

وفي كلا النظامين نظام واحد لغسل أدمغة الناس منذ الطفولة لتأليه الديكتاتور وربط الحصول على رغيف الخبز والعمل بالانتماء القسري لحزب السلطة الأوحد .

وفي نفس الوقت لابد من تسجيل فوارق جوهرية تكوينية بينهما : نوجزها بما يلي :

1–تسيطر على صدام ومجموعته عقلية السادية وقساوتها وامتدادها التي لا تخفي شيئاً في مضاربها مع روح التباهي والتفاخر الكاذبة والمنازلة والغزو

المعلنة . في حين تحكم الزمرة الأسدية العقلية الباطنية ومذهب التقية الذي يعلن غير ما يبطن فرضته مراحل الاضطهاد الديني والمذهبي عبر مراحل طويلة من التاريخ العبودي على الطائفة التي تنتمي لها هذه المجموعة الى جانب طبيعة منطقتها الجبلية الفقيرة الملتوية المسالك الكثيرة المخابئ والمكامن

2-انطلاقاً مما تقدم أخذ صدام الفكر القومي الشوفيني كوسيلة تنسجم مع بدواته وتحقق طموحاته المتناقضة في نهاية المطاف مع طموحات الأمبرالية الأنكلو أمريكية الصهيونية للسيطرة التامة على المشرق العربي كله ونهب ثرواته النفطية بشكل خاص التي تشكل العمود الفقري للنظام الرأسمالي اللصوصي وتكرس اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها . ورغم كل المناورات والتنازلات المذلة بقي نظام صدام عقبة رغم ضعفه أمام تنفيذ مخططات صهاينة البيت الأبيض وتل أبيب مطلوب رأسه تحت شتى الذرائع الكاذبة . أما النظام الأسدي المبرمج بريطانياً وأمريكيا منذ اغتصابه السلطة لم يتناقض

مع أسياده يوماً بشكل تصادمي وحافظ الأسد لم يكن بعثياً مؤمناً إلا بمصلحة وصوله للسلطة على أشلاء رفاقه وبقائه فيها ملكاً خاصاً لعائلته مستخدماً كل أساليب الباطنية والخداع واللعب على الحبال التي اعتاد الأسياد فهمها . حتى وصل هذا النظام بعد وفاته الى طريق مسدود خصوصاً بعد احتلال العراق .

3-إذا كان صدام وحاشيته قد نهب الملايين لبناء القصور والمزارع الخاصة داخل العراق فالنظام الأسدي اشترى القصور والشركات في أوربا وأمريكا وفتح ودعم ثلاث قنوات فضائية تسبح بحمده وتضلل الناس في لندن

**وباريس وبيروت من أموال الشعب السوري المسروقة . ولم يكن النظام الأسدي أقل إجراماً من نظام صدام في الاعتقال الكيفي والتعذيب وقتل الناس بالجملة في سورية ولبنان .**

**4-النظام الديكتاتوري الفردي عملاق من طين يقف على رجل واحدة يخيف الشعب ويضطهده لكنه يسقط أمام أية غاصفة ولاتحميه جيوش المخابرات والمرتزقة . إن الذي قاتلوا بشرف دفاعاً عن العراق هم ضباط وجنود الجيش العادي وأبناء الشعب البسطاء والمتطوعين العرب واستمروا في مجابهة**

**الغزاة الأنكلو أمريكا بعد سقوط بغداد . وليس جيش الحرس الخاص والمخابرات . وعلى النظام الأسدي أن يرعوي ويتعظ لتجنيب سورية الحبيبة كارثة مشابهة بتحقيق مايلي :**

**1-إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإصدار عفو عام .**

**2-إلغاء جميع القوانين والمحاكم الاستثنائية وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ وتطبيق مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء .**

**3- تشكيل حكومة إنقاد وطني تحقق المصالحة الوطنية وتوّحد جميع القوى الوطنية الديمقراطية لمجابهة الغزو الأنكلو امريكي الصهيوني الهمجي الذي لن**

**يوفر أحداً سواء كان هذا الغزو عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً .**

**4-إلغاء أسطورة الحزب القائد والجيش العقائدي وإعادة المؤسسة العسكرية إلى ثكناتها للدفاع عن الوطن وليس لاغتصاب السلطة من الشعب .**

**5-إطلاق الحريات العامة وفي طليعتها حرية الأحزاب والصحافة والنقابات**

وسائر مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية في سبيل بناء جبهة داخلية صلبة

تستطيع الدفاع عن الوطن والتصدي لمخططات الغزو الهمجي الانكلو أمريكي الصهيوني المبيت ضد وطننا وشعبنا ووجودنا . ولايمكن التصدي لهذا الغزو بنظام شمولي قمعي . بل بنظام وطني ديمقراطي وبمواطنين أحرار ووحدة وطنية ديمقراطية .

6-الانسحاب الفوري من لبنان واحترام استقلاله الوطني وتقديم الاعتذار للشعب اللبناني عن جميع انتهاكات الاحتلال السوري وفتح ملف المعتقلين والمفقودين في السجون السورية لبناء علاقات احترام متبادل وأخوة صحية متينة .

كلي أمل أن تكون اللوحة السريرية المولهية في هذا الكتاب التي لا يستطيع أحد اتهامنا بالتنجي على هذا النظام فيها حافزاً لجميع الوطنيين الديمقراطيين الغيورين في الداخل والخارج وداخل النظام نفسه الصامتين إن وجدوا لوضع برنامج إنقاذ وطني عملي وسريع يتناسب مع أخطار هذا الوحش الأمريكي الصهيوني الذي دمر العراق واستباح كل شئ ومازال يلعق دماء أطفال العراق مع النفط ويطرق أبواب الضحايا الأخرى .

**إنّا نناضل كي نرضي ضمائرنا ولاننناضل كي ترضانا أربابُ**

**إنّا نناضل كي يرضى بنا ولاترضانا مراسبم وألقابُ**

**نحن للوطن المكلوم بلسمه نحــن للعــين حــرّاسُ**

**وأهدابُ**

**من قصيدة بعنوان ملحمة التناقض –1992**

# كلمة على جرح الردة

كالطائر المهجّر لا المهاجر . المغّرب عن وطنه لا الغريب . وكالهنود الحمر في وطننا أو الخارج بفضل جلاوزة قاتلي الهنود الحمر في بلادهم . هكذا أصبح أحرار الأمة العربية في عصر (( الحرية النفطية )) والنظام الامريكي الصهيوني العالمي –المعولم –الجديد هكذا أصبح المناضلون الشرفاء في بلاد الشمس والحرية ذنبهم الوحيد أنهم من بلاد النفط –قالوا لا لاغتصاب فلسطينهم وثرواتهم وكرامتهم . لا لأنظمة الوكلاء بالعمولة من الملوك والسلاطين والأمراء والملكيوجمهوريون الجدد ...

صبورون .. صبورون أكثر من طيور القصب لأن شتاءنا طويل مرير . لاربيع له على المدى المنظور . وليله طويل لايخضع لحركة الفصول العادية. حتى كدنا نحسب صيفنا وليلنا قطبياً لولا وميض من بنادق الثوار في جنوب لبنان وفلسطين وغيرها في العالم السادر. المجنون في حب النوم على الرماد والغناء حول النعوش أو النحيب واللطم المبرمج خلف جيف الطغاة المستبدين .

صبورون .. نحن لأننا بقية جيل مهزوم. نرفض إلقاء السلاح عندما اقتحم الشيب ناصيتنا . كما رفضناه في ربيع شبابنا الذي كان نابضاً بحيوية جيلنا وإقدامه نرفض الإستسلام أمام الطغاة في الداخل الذين باعوا الوطن واغتصبوا السلطة من الشعب وحولوا الجمهورية إلى ملكية وراثية ومزرعة خاصة لهم . وفي الخارج للأمبراليين الأمريكان الصهاينة الذين استباحوا الوطن من المحيط الى الخليج

نـرفض لاننـا نـدرك علـة هزيمـة جيلنـا ليسـت فـي ذاتـه كمـا يـدعي (( المستحدثون)) المتنكرون للماضي النضالي يوم كان الحكم للشارع الوطني السوري والعربي نحن بقايا جيل أعطى كل شيئ في سبيل إنتصار الوطن وحقوق الانسان . ووقع في الاخطاء التي لامفر منها في كل من يعمل لاننا لسنا " أنبياء" وبقايا السيوف من جيلنا هذا هي التي قارعت الاستعمار وحطمت أحلامه ومشاريعه . عندما كانت الكلمة للشعب لا للحكام .. وقبل أن يضع " المستحدثون " القيود في أرجلنا ويكمموا أفواهنا ويسرقوا شعاراتنا .ويشوهوا تاريخنا ويضعوا السوط والقيد وكراسي الحكم . فوق الشعب والقانون وحقوق الإنسان باسم التقدم والحرية والوحدة . لقد هزمنا الى أمد يقصر أو يطول . لإننا جابهنا أعداء أكبر وأقوى مما تصورنا . وجابهنا أصدقاء –أعداء – طعنونا في الظهر غدراً وخسة . في مرحلة أصيب فيها البعض منا ( ولا أقول الكل )) بعمى الألوان وإننا نخشى على جيل اليوم من السقوط بما هو أدهى وأمر إذا لم يقم بدراسة التجارب الماضية والتعلم من أخطائها .

وبحافز من إرادتنا الثابتة وثقتها بمستقبل شعبنا ووطننا الحر والديمقراطي أقدم لبناتنا وأبنائنا هذه الدراسة الموجزة حول ( القوانين الاستثنائية والسجون والمعتقلات ) في سورية الذبيحة كغيض من فيض . من ركائز نظام الجريمة المقننة والمستمرة الأسدي الفريد من نوعه في العالم المعاصر .لتكون حافزاً للقاء جميع الوطنيين السوريين والعرب في خندق واحد لإنقاذ إنساننا ووطننا من أنظمة القمع واللصوصية والعشائرية والذل التابعة لأعداء الأمة والوطن كلنا مُذلون مُهانون مع بقاء هذا النظام فلنتحد ....

# القوانين والمحاكم الاستثنائية في سورية

السلطة القضائية هي الحارس المؤتمن على تحقيق العدالة بين الناس من جهة . وبينهم وبين الدولة أخرى . لتحقيق الأمن الاجتماعي والإقتصادي والوطني .

لذا فاستقلال هذه بين السلطة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية هو المقياس الحضاري والديمقراطي لأية أمة من الأمم . لم تأتِ هذه القاعدة منحة من الطبقات الحاكمة بل كانت ثمرة كفاح طويل مرير خاضته الشعوب في سبيل حريتها ،وصيانة حقوقها . من عبث أية سلطة طاغية أو ديكتاتور مستبد بجمع كل السلطات بيديه ليتصرف بمصير الناس والوطن حسب أهوائه ونرجسيته المريضة على أشلاء حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبالتالي على أشلاء الوطن واستقلاله .

وجاء مبدأ فصل السلطات ،تتويجاً لكفاح الشعوب العادل في سبيل الحرية . الأمر الذي أرغم حميع الحكومات على أن تنص بدساتيرها على مبدأ فصل السلطات بما فيها أعتى الحكومات طغياناً ولو لم تطبقه وتعمل عسكه ..

ولم تعد مهمة القضاء القضاء ، الحكم بين الناس وحسب . بل أصبحت تشمل مراقبة دستورية القوانين وحق مقاضاة أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية في حالات خرق الدستور والخيانة العظمى لأمن البلاد واستقلالها إلى جانب جرائم أخرى محددة قانوناً كالرشوة واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية الى جانب الفصل في الخلافات بين المواطن والدولة ...كما تأكدت استقلالية القضاء وشموليتة في جميع المواثيق والقوانين الدولية من ميثاق الأمم

المتحدة في مواده (13،55 فقرة ج ،56 الخ ) إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المواد ( 6،21،1،5 وغيرها ) بالإضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواثيق الدولية اللاحقة .

ولم تكن محكمة العدل الدولية والمحاكم الدستورية والإدارية في العالم . إلا حصيلة هذا التطور الديمقراطي العالمي . وإذا كانت القوى الظلامية الأمبريالية تدوس هذه المبادئ بالنعال لتنفيذ أغراضها المعادية للشعوب مباشرة أو بواسطة أدوات محلية في الكثير من البلدان التابعة فإن مسؤولية لجم هذه القوى التي جعلت مجلس الأمن والامم المتحدة مطية لها تقع على عاتق الشعوب المناضلة وطلائعها الواعية والثورية .

## شمولية سلطة القضاء

السلطة القضائية والقضاء العادي على مختلف درجاته واختصاصاته . هي وحدها المختصة للفصل في حميع النزاعات الفردية أو الجماعية المدنية أو الجزائية أو الإدارية وفي حميع القضايا الإجتماعية أو السياسية أو الإقتصادية ضمن الحدود الوطنية . وعلى نطاق العالم كله فيما يتعلق بالقضايا السياسية والإنسانية عموماً . والقضاء المقصود دوماً . في حميع المواثيق الدولية والنصوص الدستورية والقانونية . هو القضاء العادي المستقل . ولايمكن أن تنصرف هذه التسمية إلى المحاكم الاستثنائية التي يصنعها الطغاة في العالم على مقاسهم لحماية أنظمتهم القائمة على القمع والإرهاب وإنتهاك أبسط حقوق الإنسان وغاية المحاكم الإستثنائية . الصورية دوماً إعطاء الصفة الشرعية لقمع وإرهاب هذا الطاغية أو ذاك ..

وفي سبيل توطيد إستقلالية القضاء ونزاهته أقر المشرّع في الكثير من البلدان مبدأ إختيار القضاة بالاقتراع المباشر من الشعب . كما منح الشعب في كثير من البلدان ، حق سحب الثقة من القاضي وعزله بعد مدة محددة من ولايته . إذا تجاوز سلطاته وخرج عن رسالة القضاء .. ( راجع دساتير الدولة الإشتراكية السابقة والقائمة ودستور سويسرا والسويد . )

وفي سبيل تحقيق العدالة والدقة في الأحكام وتلافي الأخطاء فيها المقصودة وغير المقصودة أوجدت درجات المحاكم واختصاصاتها الموضوعية (محاكم البدائية والاستئناف –النقض –اللجنة الدستورية العليا –قاضي الإحالة وغيرها )

ومنح أطراف الدعوى ،حق استئناف وتمييز حكم الأساس . كما منح الدفاع الكامل أمام القضاء على مختلف درجاته .. كما فصل قضاء التحقيق والإحالة والنيابة العامة عن قضاء الحكم . ومنح القضاة الحصانة القضائية لحمايتهم من أي إعتداء أو ضغط .من أية جهة كانت كما منحت المحاكم الدستورية سلطة الرقابة على دستورية القوانين ومشروعيتها . وحق إلغائها أو إعادتها الى السلطة التي أصدرتها لتعديلها . كما منحت حق محاكمة رئيس الجمهورية أو غيره من أعضاء السلطتين التشريعية أو التنفيذية . في حالة خرق الدستور أو خيانة الوطن والشعب .. الخ

إلى جانب كل ذلك أوجد قانون ديوان المحاسبات المرتبط مباشرة بالسلطة التشريعية والمخوّل مراقبة واردات ونفقات الدولة وتنفيذ بمود الموازنة العامة المعتمدة بما فيها نفقات رئاسة الجمهورية ..

عرفت سورية الحبيبة كل هذه الأسس والقواعد الدستورية بعد الإستقلال كغيرها من الدول المتقدمة قبل إغتصاب الطاغوت العسكري السلطة بحراب المستعمرين وتحويله الدولة إلى مزرعة خاصة له .

## المحاكم الاستثنائية وفرض حالة الطوارئ في التشريع الدولي

.

إستقلال السلطة القضائية وحرية المقاضاة أمام القضاء العادي وحق الدفاع المقدس هي القاعدة الأساسية في البلدان المتحضرة .غير أن المشرّع أجاز في الحالات الطارئة التي يتعرض فيها أمن الوطن والشعب للخطر الخروج عن هذه القاعدة الأساسية ولكن مدة محددة وفي مكان محدد ولأغراض محددة حصراً كالحروب والكوارث الطبيعية .. الخ

آ–الحروب : عندما يتعرض أمن وكيان الوطن للخطر . نتيجة عدوان أو غزو خارجي أو العزم على تحرير أرض مغتصبة من قبل العدو . وتسهيلاً لتنظيم وحشد الطاقات البشرية والإقتصادية والتعبوية في المعركة الوطنية والقومية يحدد المشرّع بدء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإنتهاءها. وتشكيل المحاكم الإستثنائية وصلاحيتها وانتهاءها بمرسوم يعلل الأسباب والأهداف ويحدد الزمان والمكان يجب أن يصدر عن السلطة التشريعية .

ب–في حالة وقوع كوارث طبيعية أو أوبئة تستلزم فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية المحدودة بالزمان والمكان تنتهي بانتهائها ..

ح–يحدد المشرّع أهداف المحاكم الإستثنائية والأسباب الموجبة لإنشائها حكماً

على أن تتبع في تشكيلها قواعد تشكيل المحاكم العادية وتخضع لجميع قواعد

أصول المحاكمات مع إعطائها صفة الاستعجال وفق مقتضيات المصلحة العامة .

تلكم أهم الأسباب والقواعد الواجب توفرها لإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وتشكيل المحاكم الإستثنائية . وبدون توفر تلك الأسباب والقواعد يصبح إعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية واستمرار المحاكم الإستثنائية أداة للطغيان . وسلاحاً بيد الطغاة المستبدين . لتصفية معارضتهم وقهر واستعباد الشعوب ونهب قوتها ومصادرة حرياتها الأساسية وإنتهاك أبسط حقوق الإنسان ..

كان لابد من هذه المقدمة لنرى أين يقف نظام الجريمة المقننة والمستمرة في سورية من القانون والتشريع العالمي الذي أقرته جميع مبادئ القانون الدولي وأين يقف أسياده الذين يدّعون الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم .

كما لا بدّ لنا من التنويه : أن النظام الوطني الديمقراطي البرلماني في سورية الحبيبة . بعد إسقاط ديكتاتورية الشيشكلي في شباط **1954** هو الذي فشّل الأحلاف الإستعمارية في المشرق العربي . وفي طليعتها –حلف بغداد–وهو الذي حقق الوحدة الوطنية والنمو الإقتصادي رغم وجود اليمين الرجعي في السلطة الذي حجّمه النهوض الشعبي وحرية الأحزاب والصحافة والنقابات .. إلخ كما حقق وحدة الشعب والجيش . ليسدد ضربات موجعة للعدو الصهيوني . على مشارف طبريا والحولة وغيرها كما فشل مشروع جونستون لتحويل نهر الأردن كما حقق بناء الوحدة السورية –المصرية عام **1958** لتكون قلعة قلعة لتحرير فلسطين وتحقيق وصيانة الديمقراطية والحرية في مصر وسورية . . ولكن ديكتاتورية عبدالناصر والسراج ، وسائر الزمر الإنتهازية التي تكالبت لتستلم

مفاتيح سورية . جعلتها وحدة قمع وإرهاب وهيمنة قطر على آخر . فحُلّت الأحزاب وصودرت الحريات العامة قمع وأبسط حقوق الإنسان كما ألغيت الصحف الوطنية وحلت جميع النقابات لتستبدل بتشكيلة من المرتزقة أسميت ( الإتحاد القومي ) وفرضت حالة الطوارئ والأحكام العرفية وهذا ما يحاول الإحتلال الأسدي فرضه على لبنان باسم العروبة –مع الفارق الكبير بين الديكتاتوريتين –الشعب يصنع الوحدة لأهداف تحريرية نبيلة . والقمع والديكتاتورية وإغتصاب السلطة من الشعب وسلب الحريات الديمقراطية تجهض الوحدة . وتحولها إلى سلطة معادية لطموحات الشعب الوطنية والقومية .

ويكفي لإدراك ذلك أن نعلم أن رئيس (الاتحاد القومي ) حزب الدكتاتورية الوحيد في سورية . هو مأمون الكزبري ممثل الرجعية كان هو نفسه الذي رأس الإنقلاب على الوحدة ورأس عهد الإنفصال . و(عبدالكريم النحلاوي )مساعد المشير عامر حاكم سورية هو الذي أفرغ الجيش السوري من خيرة ضباطه الوطنيين بالإشتراك مع الضباط البعثيين . وعبدالكريم النحلاوي هذا هو الذي صنع إنقلاب الإنفصال . بعد تغييب الجماهير التي صنعت الوحدة .. ولابد لنا من التنويه أن ديكتاتورية عبدالناصر أول من فرضت حالة الطوارئ والأحكام العرفية بتاريخ **1959/1/1** واستمرت هذه الحالة خلال عهد الإنفصال وإن كان استخدامها ضد القوى السياسية شبه معدوم نتيجة ضعف وهزال هذا النظام الذي كان آخر شوط لليمين السوري التقليدي وللنظام البرلماني السوري مع الأسف .

ولم تلغ حالة الطوارئ والأحكام العرفية إلا في آواخر عهد الإنفصال بتاريخ 1962/10/1 في عهد حكومة خالد العظم إستجابة للحملة الجماهيرية المطالبة بإلغائها بينما كان العسكريون يصرون على إبقائها .

لكن الأمر لم يدم طويلا . حيث أعاد إنقلاب 8 آذار 1963 فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية . بموجب الأمر العسكري رقم 2تاريخ 1963/3/8 ومازالت مستمرة حتى الآن . دون أن تثير أي إهتمام لدى المتشدقين بالدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم . علماً أن نظام (الأبارتيد ) العنصري في جنوب أفريقيا لم يفرض حالة الطوارئ أكثر من أربع سنوات كما أن العدو الصهيوني لايفرض هذه الحالة إلا أثناء حروبه العدوانية مع العرب ولمدة محددة تنتهي بانتهائها .

سبع وثلاثون عاماً وشعبنا يرزح تحت كابوس حالة الطوارئ والأحكام العرفية ومحاكم التفتيش . كان ذلك عقاباً لسورية الطليعة ، سورية الحضارة والوطنية أم العروبة والنضال الوطني الديمقراطي . الذي فشل جميع الأحلاف الإستعمارية يوم كان الحكم للشارع الوطني الديمقراطي . إن سورية الضحية اليوم . تحت جزمة حكم عسكري بوليسي فاشي هي أول بلد مع لبنان الشقيق إنتزعا استقلالهما بفضل نضال الشعب ووحدته الوطنية .

في عام 1956 سُئل دالس مخطط السياسة الأمبريالية الجديدة : أنتم دولة عظمى تملكون جيوشاً جرارة وسورية دولة صغيرة تخافون منها وتقيمون الدنيا عليها ؟؟

أجاب دالس : صحيح أن سورية صغيرة لكنها تفعل فعل الراديوم في المنطقة لتفشل أحلافنا ومشاريعنا في المنطقة ... لهذا يعاقب شعبنا بتسليط أعتى الأنظمة وأكثرها وحشية وعمالة . وإن كانت معظم الأنظمة العربية مشابهة

مع فوارق سطحية في الإخراج وفق دور كل منها في خدمة وحماية المصالح الأمبريالية الصهيونية لحماية إسرائيل وآبار نفطنا المنهوب وتحقيق هذه الأنظمة وحدة قمعية رغم التناقض السطحي بينها ...

## المحاكم الإستثنائية في سورية هي القاعدة والعادية هي الإستثناء

بعد أن أصبحت حالة الطوارئ والأحكام العرفية حالة دائمة في سورية لحماية مغتصبي السلطة من الشعب لا لحماية الوطن وتحرير فلسطين كما زعم الطغاة دوماً .

كان لابد لهذا النظام الأوليغارشي العنصري اللاوطني من تقنين القمع والإرهاب . ومصادرة أبسط الحريات العامة وحقوق الإنسان . بإصدار تشريعات فاشية وتشكيل محاكم قمعية لضمان ديمومته متربعاً على أشلاء الشعب والوطن . كما يتصور عقله المريض وعقل أسياده ، علماً أن سيرة هذا النظام الإجرامية لم تعر أي إهتمام لهذا الغطاء التشريعي الكاذب . فجرائم المذابح والإغتيالات التي نفذها في لبنان ضد اللبنانيين والفلسطينيين لم تكن نتيجة تشريع أو محاكم يختبئ خلفها القتلة .

وبما أن هذا النظام كان يزعم أن لديه قضاء مستقلاً ولايوجد لديه معتقلون سياسيون يصادق على أكاذيبه الإعلام العربي والعالمي الساقط . واليوم بعد أن أحال أكثر من سبعمائة من معتقلي الرأي والضمير إلى المحاكمة أمام المحكمة الفاشية المسماة (أمن الدولة) بعد مرور عشرات السنين على إعتقالهم . لابد لنا من كشف موجز لمعظم التشريعات والمحاكم الصادرة عن الحكم العسكري في سورية منذ 8 آذار 1963 حتى اليوم . وهنا لابد من التذكير حرصاً على الأمانة التاريخية بأن الدساتير السورية في جميع العهود

البرلمانية بعد الإستقلال حرّمت تشكيل المحاكم الإستثنائية على الأراضي السورية وكذلك فرض حالة الطوارئ إلا في الحالات الطارئة التي شرحناها سابقاً والمحددة في الزمان والمكان .

## المحاكم الاستثنائية قبل عام 1965

في مطلع عام **1959** فرض نظام عبدالناصر حالة الطوارئ والاحكام العرفية على سورية (الإقليم الشمالي ) إنسجاماً مع ماهو مطبق في (الإقليم الجنوبي ) مصر ، وألحقت قوى الأمن الداخلي والشرطة بوازارة الدفاع . بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية طوال المرحلة السابقة .. وبدأت المحاكم العسكرية تنظر في القضايا السياسية استناداً لقانون حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية . لتشمل جميع القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي يعتبرها الحاكم العرفي في ماسّة بأمن الدولة

ورغم أن هذه الخطوة كانت بداية تمركز السلطة القمعية بيد المؤسسة العسكرية غير أن صلاحيات المحاكم العسكرية التي أنيط بها النظر في هذه القضايا والممارسة العملية اتسمت بمايلي :

أ–بقيت القضايا السياسية وغيرها المشمولة باختصاص هذه المحاكم محددة حصراً

في مواد قانون العقوبات السوري العام .

ب–كما بقيت هذه المحاكم خاضعة لقواعد أصول المحاكمات والطعن الجزائية

والمدنية . في جميع مراحل المحاكمة والتنفيذ . مع الفصل التام بين قضائي

التحقيق والنيابة والحكم .

ج–بقيت قواعد الطعن بالأحكام العامة مطبقة في مختلف درجات المحاكم .
د–شكلت هذه المحاكم وفق قانون السلطة القضائية الناقذ آنذاك . دون أي تدخل من السلطة التنفيذية . كما حوفظ على حق الدفاع والحد الأدنى من استقلال القضاء هذا في النصوص القانونية . ولكن أجهزة القمع كانت دوماً لا تتقيد بقانون ولاضمير حيث مارست الاعتقال الكيفي والتعذيب الوحشي الذي ذهب ضحيته عدد من المناضلين الوطنيين وعلى رأسهم المناضل الكبير

فرج الحلو الذي قامت عصابة السراج بتذويب جثته بالأسيد بعد إغتياله تحت التعذيب رغم كل ذلك فإن عدد ضحايا هذا العهد لايتحاوز أصابع اليد ويعتبر ذلك بسيطاً أمام القادم الأرهب والأكثر إجراماً . وإن كان ماتم في عهد عبد الناصر –السراج–مقدمة لتركيز وسائل القمع فيما بعد .

## المحاكم الاستثنائية مع بداية عام 1965

تنويه لابد منه :

لن أتحدث في هذا الفصل عن المجازر البشرية التي ارتكبها النظام السوري تفصيلاً . كما لن أتحدث عن هيئات القتل الجماعي ، وابادة الناس بالجملة ، والاغتيالات والنهب ،التي يرعاها النظام في سورية ولبنان والخارج لأن ذلك يحتاج لمجلد كامل .

وأكتفي هنا بتسجيل أخطر هذه المجازر وأكثرها وحشية وإجراماً التي يندى لها جبين العالم خجلاً . هذه العالم الأصم الأعمى عما يجري في سورية .

**1–وقعت أولى هذه المجازر في 18تموز عام 1963 بعد محاولة الإنقلاب الناصرية حيث أعدمت (محكمة صلاح ضللي –سليم حاطوم –محمود حمرا )**

**العسكرية الفاشية مجموعات كبيرة من المدنيين والعسكريين الأبرياء . عبرمحاكمة صورية كراكوزية داخل سجن المزة . كان قانونها إشارة من يد رئيس المحكمة مع كلمة : خذوه فقط ليؤخذ الضحية إلى ساحة الإعدام وتسمع بعد دقائق رصاصات الغدر تغتال الضحية .**

**2–مجزرة دونشواي سورية**

**بتاريخ 1980/3/10 قتل أحد جواسيس النظام في مدينة جسر الشغور . قامت إنكشارية النظام على الفور باحتلال المدينة واعتقلت عدداً من الفلاحين العزل من حقولهم وأعمالهم تجاوز عددهم الثلاثين . وأوقفتهم أمام جدار معمل السكر . وأطلقت عليهم النار حتى اغتالتهم جميعاً . لا لذنب ارتكبوه .. أشرف على هذه المجزرة أحد جلاوزة النظام (الجلاد توفيق صالحة ) الذي سمي قاضياً لمحكمة ميدانية صورية . وأضحى عضواً في قيادة حزب العصابة الحاكم .**

**ان هذه الجريمة لا تختلف عن جريمة الاستعمار البريطاني في مذبحة (دونشواي ) الشهيرة في تاريخ مصر . والتي كانت عاملاً هاماً لاندلا ع ثورة 1919 ضد الاحتلال . كما لا تختلف قيد أنملة عن مذبحة دير ياسين في فلسطين المحتلة . التاريخ يعيد نفسه ولكن في سورية بأدوات محلية عميلة أكثر لؤماً وحقداًووحشية .**

**3–مجازر مدينة حماة الأولى والثانية وتدمير المدينة ونهبها وقتل ما يزيد عن ثلاثين**

ألفاً من سكانها العزل الأبرياء . إضافة لجزرة سجن تدمر التي راح ضحيتها سبعمئة معتقل سياسي دفن الكثير منهم وهم أحياء . على أيدي السفاح الصغير رفعت وفي مجازر (مقبرة هنانو) وسرمدا وإعدامات الشيوعيين العرب عام **1975** والاخوان المسلمين أعوام **1980–1982** بواسطة محاكمات صورية فاشية . إلى جانب الإغتيالات التي داخل السجون وخارجها لخيرة الوطنيين المدنيين والعسكريين من مختلف الإتجاهات .

ف–جرائم القتل الجماعي والإغتيالات التي ارتكبها نظام حافظ أسد في لبنان .

– بدءاً من مذبحة تل الزعتر . الى مذابح صبرا وشاتيلا بواسطة أدوات محلية وبالتنسيق مع العدو الصهيوني . إلى تصفية البندقية الفلسطينية في جنوب لبنان

بالتواطؤ مع زمرة عرفات إلى مجزرة بعبدا والقضاء على الرئاسة الشرعية اللبنانية . والقضاء على ما تبقى من استقلال لبنان . كلها جرائم لاتدخل ضمن تشريع أو قضاء سوى شريعة الغاب – الأمريكية الصهيونية . أن هذا النظام في النهاية يعيش نقطة الدم ومستمر عليها .

## تقنين القمع وسلب أبسط حقوق الإنسان (1)

بتاريخ**1965/1/7** صدر المرسوم التشريعي رقم **6** لتبرير وتغطية جميع انتهاكات الحكم العسكري مغتصب السلطة باسم (الثورة ) . وقمع المعارضة الوطنية الديمقراطية . وقد ورث حافظ أسد هذا المرسوم الفريد من نوعه في العالم . وحوله إلى سلاح رهيب لحماية طغيانه . ذهب ضحيته المئات من أحرار سورية . الذين إغتيلوا تحت التعذيب . أو علقوا على أعواد المشانق ، أو اغتيلوا رمياً بالرصاص ، ثم صدرت أحكام إدانتهم بعد اغتيالهم . إستناداً لهذا

المرسوم كما لايزال عشرات الألوف من معتقلي الرأي والضمير بين الموت والحياة في سحون الطاغية دون محاكمة . أو بعد محاكمات صورية إستناداً لهذا المرسوم . كما لايزال عشرات الألوف من معتقلي الرأي والضمير بين الموت والحياة في سجون الطاغية دون محاكمة .أو بعد محاكمات صورية إستناداً لهذا المرسوم . كما لم ينج الذين صدر هذا المرسوم في عهدهم من أحكامه بعد الإنقلاب عليهم حيث حكم على بعضهم بالإعدام غيابياً إستناداً لهذا المرسوم الذي صنعوه بأيديهم .

هذا وقد وقعت ورفاقي بين مخالب هذا المرسوم اللعين بعد إعتقالنا في الأول من نيسان **1974** لمطالبتنا بإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وحماية حقوق الإنسان واستنكار زيارة نيكسون زعيم الامبريالية آنذاك لدمشق وأحلنا إلى المحكمة العسكرية إستناداً لهذا المرسوم لنقضي أربع سنوات بين سجني المزة وتدمر الوحشيين : لأننا ناهضنا ما تسمى (أهداف الثورة )المزعومة .

أطلق على هذا المشروع الفاشي اسم (قانون حماية الثورة )

نصت المادة الأولى منه على مايلي :

(تحدث في مدينة دمشق وحيثما تدعو الحاجة في المدن الأخرى محكمة عسكرية إستثنائية تباشر مهامها فور صدور هذا المرسوم . ولرئيس هذه المحكمة حق عقد جلساتها في أي مكان يراه مناسباً ) .

## المادة الثانية

**1**–تؤلف المحكمة من ضباط عسكريين ، رئيس وأربعة أعضاء بقرار عن رئيس مجلس الرئاسة (أي رئيس الدولة ) .

**2–يمثل الحق العام لدى المحكمة العسكرية الإستثنائية نيابة عامة يسمى أعضاءها**

**بقرار يصدر عن رئيس الدولة ...**

**وهكذا تؤلف هذه المحكمة مباشرة من السلطة العسكرية التي يسميها هذا المرسوم حيناً بـ(رئيس مجلس الرئاسة ) و(رئيس الدولة حيناً آخر) خلال حذف هذا المرسوم باسم (حماية الثورة ) السلطة القضائية من الوجود وسلّط علة الشعب بأمر من السلطة التنفيذية العسكرية ووفق مشيئتها . أما اختصاص المحكمة العسكرية فقد تضمنتها المادة الثالثة من هذا المرسوم .**

**المادة الثالثة :**

**1–المحاكمة على الأفعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي سواءوقعت**

**بالفعل أم القول أم الكتابة أم أية وسيلة من وسائل التعبير أو النشر زعقوبة هذه الأفعال استناداً للفقرة (أ)من المادة الرابعة من هذا المرسوم ( الأشغال الشاقة المؤبدة ويجوز الحكم بعقوبة الإعدام تشديداً )**

**ب–الجرائم الواقعة الأفعال الواردة في هذه الفقرة كالسابق ( الأشغال أو الاعدام ) كما تضمنت الوحدة العربية أو مناضهة أي من أهداف الثورة أو عرقلتها سواء أكان ذلك عن طريق القيام بتظاهرات أم تجمات أم أعمال شغب أم التحريض عليها أم بنشر الأخبار الكاذبة وزعزعة ثقة الجماهير باهداف الثورة ؟**

**وعقوبة هذه الأفعال استناداً للفقرة (ج) من المادة الرابعة ( الأشغال الشاقة المؤقتة ) –ثمن الوحدة العربية لدى المتاجرين بها أرخص بكثير من ثمن الكرسي**

**–أما الفقرة (ج) من المادة الثالثة فقد تضمنت (الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي ) وقد زجّها صانعوا هذا المرسوم بين مواده لغرض خبيث وواضح هو تشويه النضال الوطني الديمقراطي المشروع ضد هذا النظام البوليسي والخلط بينه وبين جرائم التآمر على الوطن والشعب . المعاقب عليها في قانون العقوبات السورية العام في مواده (291–311–362–264–274) فما هو مبرر زجها هنا سوى اعتبار هذا النظام البوليسي مغتصب السلطة من الشعب (الاشتراوحدوي ) هو الوطن . وإلى هذا ذهبت الفقرتان (و) و(ز) من هذا المرسوم التان ربطتا (قبض المال من جهات أجنبية أو سورية قصد القيام بأي تصرف قولي أو فعلي معادٍ لأهداف ثورة الثامن من آذار 1963 ) بـ(الهجوم أو الإعتداء على أماكن العبادة والمؤسسات العامة والخاصة ..)المعاقبة أصلاً موجودة في القانون العادي .**

**المادة الخامسة :**

**جعلت إختصاص هذه المحكمة شاملاً لجميع الأشخاص بصرف النظر عن حصانتهم القانونية .**

**المادة السادسة :**

**لاتتقيد المكمة العسكرية الإستثنائية بالأصول المنصوص عنها في التشريعات النافذة وفي جميع أدوار وإجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة .**

**المادة السابعة :**

**قرارات المحكمة العسكرية الإستثنائية غير قابلة لأي طريق من طرق الطعن عادية كانت أم غير عادية . غير أنها لاتكون نافذة إلا إذا تم تصديقها من قبل رئيس مجلس الدولة . الذي له حق إلغاء الحكم أو تخفيفه أو حفظ الدعوى ويكون لحفظها مفعول العفو العام .**

المادة الثامنة :

**الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة بصورة غيابية غير قابلة لإعادة المحاكمة في حال إلقاء القبض على المحكوم عليه . إلا إذا سلّم نفسه طواعية ففي هذه الحالة تعاد محاكمته من جديد – وهذا لامثيل له في أي تشريع ديكتاتوري في العالم –.**

**المادة التاسعة :**

**ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره في 1965/1/7**

**رئيس الدولة**

**محمد أمين الحافظ**

**إن أقل ما يمكن قوله حول هذا المرسوم بشكل عام –أنه إنتهاك فريد من نوعه في العالم المعاصر لأبسط حقوق الإنسان وسائر المواثيق والقوانين الدولية يمنح مدجنة الحكم العسكري سلطة قمعية رهيبة للقضاء على معارضيه فهو الخصم والحكم في آن واحد –يمارس سلب أبسط الحريات ويعتقل الناس كييفياً ويعذبهم ثم يحاكمهم أمام هذه المحكمة البوليسية .**

**إضافة لذلك فأحكام هذه المحكمة البوليسية مُنزَلة لاتقبل الطعن ولا المناقشة لأن العصمة بيد الحكم العسكري الذي عين جلاوزة هذه المحكمة وهو لا يخطئ أبداً لأنه عادل وحكيم وفذ استمد عدالته من السماء التي وهبته السلطة كما يزعم أو من (العم سام) وكيلها على الأرض الذي يقرر الثواب والعقاب ؟؟**

**(ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب ) ولا رادّ لحكمه ..**

وتستمر الجريمة المقننة والمستمرة ضد شعبنا ووطننا أمام استحسان الأمبرياليين والصهاينة وأمثالهم من رعاة حقوق الإنسان أو رعاة البقر قتلة الهنود الحمر سواء في أمريكا أو فلسطين والوطن العربي عموماً .

## محكمة أمن الدولة العليا

شكلت هذه المحكمة بموجب (المرسوم التشريعي ) رقم **47** تاريخ **1968/3/28** لتحل محل المحكمة العسكرية الإستثنائية الآنفة الذكر وتمارس نفس صلاحياتها القمعية في محاولة فاشلة لإعطاء هذه المحكمة صفة شرعية مستمدة من أمن الدولة وإبعاد الصفة العسكرية عنها ولو شكلاً .

أهم ماتضمنه هذا المرسوم مايلي :

المادة الأولى :

رئيس الدولة :

وبناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الإشتراكي رقم **2** تاريخ **1968/2/25** وعلى قرار مجلس الوزراء رقم **47** تاريخ **1968/2/20** :

المادة الثانية :

تشكل محكمة أمن الدولة بقرار من رئيس الجمهورية ،من رئيس وأعضاء يحدّد عددهم وصفتهم المدنية أو العسكرية بقرار تشكيلها .

المادة الثالثة :

يمثل الحق العام لدى محكمة أمن الدولة نيابة عامة يسمى رئيسها وأعضاءها على النحو المبين في المادة السابقة . أي بقرار مما يسمى رئيس جمهورية .

المادة الرابعة :

يجوز عند الضرورة إحداث وتشكيل أكثر من محكمة أمن دولة .

المادة الخامسة :

تحل محكمة أمن الدولة بموجب هذا المرسوم التشريعي محل المحكمة العسكرية الاستثنائية التي تعتبر ملغاة وتتمتع بسائر إختصاصاتها وصلاحياتها المحددة بالمرسوم التشريعي رقم 6 الصادر بتاريخ 1965/1/7 وتعديلاته وتختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم التشريعي المذكور . وذلك إذا أحيلت إليها بأمر من الحاكم العرفي في أي مرحلة من مراحل القضية .

المادة السادسة :

يشمل إختصاص محكمة أمن الدولة العليا جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين بصرف النظر عن صفتهم أو حصانتهم .

المادة السابعة :

كرّرت هذه المادة ما نص عليه المرسوم 6 الآنف الذكر :

(لاتتقيد محاكم أمن الدولة بالإجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في أدوار وإجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة .)

أباحت هذه الفقرة لأجهزة القمع التي تشكل أساس النظام العسكري إقتحام المنازل وترويع العائلات في أية ساعة من الليل أو النهار وأخذ أفراد العائلة كرهائن إذا لم يعثروا على الشخص المطلوب إعتقاله الكيفي دون أية مذكرة من النيابة العامة . كما أباحت للأجهزة المعادية للانسان والوطن استخدام جميع وسائل الإكراه والتعذيب في جميع مراحل التحقيق و(المحاكمة )المزعومة

تحت ظل الأحكام العرفية وفرض حالة الطوارئ المستمرة منذ سبع وثلاثين عاماً حتى الآن .وهذا لم يحدث في أي بلد آخر في العالم بموافقة ودعم المتشدقين بالدفاع عن حقوق الإنسان في العالم بتعتيم كامل إعلامي عربي ودولي .

كما دمجت الفقرة (ب)من هذه المادة قضاء النيابة العامة الذي يمثل في جميع تشريعات العالم المصلحة العامة والمجتمع مع قضاء التحقيق وقضاء الإحالة المصدر الإستثنائي لقرارات قاضي التحقيق وضعتهم جميعاً في قدر واحد على مائدة النظام العسكري وبهذا ألغت قانون أصول المحاكمات الجزائية برمته دون أي إعلان .

الفقرة (ب) : يكون للنيابة العامة عند التحقيق جميع الصلاحيات المخوّلة لها ولقاضي التحقيق وقاضي الإحالة بمقتضى القوانين النافذة . )

الفقرة (ج): (يمكن لهذه المحكمة أن تحكم بالحقوق والتعويضات المدنية وعن الأضرار الناتجة عن الجرائم في الدعاوي التي تفصل فيها ) وهذا بدوره إلغاء لاختصاص المحاكم المدنية .

المادة الثامنة :

لايجوز الطعن بالأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نافذة إلا بعد التصديق عليها بقرار من رئيس الدولة الذي له حق إلغاء الحكم مع الأمر بإعادة المحاكمة أو إلغائه مع حفظ الدعوى أو تخفيض العقوبة أو تبديلها بأقل منها ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام ويكون قرار رئيس الدولة في هذا الشأن مبرماً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة .

–هذه المادة تكرار للمادة السابعة من المرسوم **6** الآنف الذكر .

المادة التاسعة :

تنتقل جميع الدعاوي التي هي قيد النظر لدى المحكمة العسكرية الإستثنائية الملغاة بحالتها الحاضرة إلى محكمة أمن الدولة العليا المحدثة .

المادة العاشرة :

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة الحادية عشرة :

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره في **1968/3/28** .

رئيس الدولة

الدكتور نورالدين الأتاسي

لم يأتِ هذا المرسوم بجديد سوى تكريس تقنين القوانين البوليسية الإرهابية المنافية لأبسط حقوق الإنسان وحرياته الأسياسية واستبدال اسم المحكمة العسكرية الإستثنائية بمحكمة أمن الدولة العليا .

وهكذا تواصلت عملية تقنين القمع والإلجرام السلطوي لتواكب استمرار إغتصاب السلطة من الشعب وينتقل هذا الإرث الفاشي من عهد لآخر باسم (حماية الثورة ) حيناً (وتحرير فلسطين ) أحياناً أخرى . وبشكل المرسوم **6** تاريخ **1965/1/7** أساس الإجرام المقنن المسلط على شعبنا منذ سبع ثلاثين عاماً تحت سياط نظام الترهيب والترغيب والإذلال وامتهان أبسط حقوق الإنسان وحقه في الحياة وحرياته الأساسية . وقد أطلق الشاعر السوري المعتقل (فرج بيرقدار ) على هذا المرسوم بحق اسم –المرسوم المجزرة –أثناء دفاعه الرائع أمام محكمة الجزارين المسماة (محكمة أمن الدولة ) عام **1993** .

ويحرص كل غاضب جديد للسلطة من الشعب على الحافظ على هذا الميراث القمعي . الذي خلّفه الغاضب السابق ثم يضيف إليه تعديلات ومراسيم جديدة أكثر قمعاً ووحشية . وبهذا يصور العقل السادي العسكري لصاحبه أن يخلد نفسه وحزبه تحت شعار (الوحدة والحرية والإشتراكية ) ويمارس عكسه .

## محاكم الميدان العسكرية

تحت عنوان (إحداث محاكم الميدان العسكرية ) صدر المرسوم (التشريعي ) رقم **109** تاريخ **1968/8/17** ليضيف محكمة قمعية جديدة لا لمحاكمة الخونة والمتخاذلين الذين سلموا أرضنا دون قتال قي الجولان في **5** حزيران **1967** بل لتصفية العناصر الوطنية في الجيش والشعب وهذا نص المرسوم .

رئيس الدولة

بناء على أحكام القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الإشتراكي رقم **2** تاريخ **1966/2/25** وعلى قرار مجلس الوزراء رقم **109** تاريخ **1968/8/14** .

يرسم مايلي :

المادة **1**–تحدث محكمة أو أكثر تسمى محكمة الميدان العسكرية تتولى هذه المحكمة النظر في اختصاص المحاكم العسكرية للجرائم المرتكبة زمن الحرب أو خلال العملية الحربية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها .

يسري اختصاص هذه المحكمة إعتباراً من **1967/6/5** .

المادة **2**–يقصد في هذا المرسوم التشريعي مايلي :

آ–زمن الحرب هو المدة التي تقع فيها إشتباكات مسلحة بين الجمهورية العربية

لسورية وبين العدو ويحدد بدؤها وإنتهاؤها بمرسوم (لم يصدر هذا المرسوم وبقي زمن الحرب مفتوحاً .)

ب–العمليات الحربية والأعمال والحركات التي يقوم بها الجيش أو بعض وحداته في الحرب أو عند وقوع اصطدام مسلح مع العدو .

المادة 3–تؤلف المحكمة بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد كما لا تقل رتبة كل من العضوين عن نقيب ولا يجوز محاكمة أحد الضباط من القوات المسلحة أمام محكمة يكون رئيسها أدنى منه رتبة .

المادة 4–أ–يقوم بوظائف النيابة العامة لدى المحكمة قاض أو أكثر من النيابة العامة العسكرية تجري تسميتهم بقرار من وزير الدفاع .

ب–تتمتع النيابة العامة لدى المحكمة بجميع السلطات والصلاحيات الممنوحة للنائب العام وقاضي التحقيق .

جـ–تصدر قرارات النيابة العامة قطعية لا تقبل أي طريق من طرق الطعن

المادة –5–يجوز للمحكمة عدم التقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات النافذة .

المادة 6–تطبق المحكمة العقوبات المقررة قانوناً ولاتقبل الأحكام التي تصدرها أي طريق من طرق الطعن .

المادة 7–لاتنفذ أحكام محكمة الميدان العسكرية إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة وتنفذ وفقاً للتشريعات المرعية .

المادة 8–أ– تخضع أحكام الإعدام لتصديق رئيس الدولة والأحكام الأخرى لتصديق وزير الدفاع .

**ب–لرئيس الدولة ووزير الدفاع كل بحسب اختصاصه أن يخفف العقوبة أو يستبدل بها عقوبة أخرى أو يلغيها كلها مع حفظ الدعوى ، ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام . كما يجوز أن يأمر باعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان عسكرية أخرى يصدر القرار في هذه الحالة معللاً فإذا صدر الحكم في المحكمة الثانية بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال وينفذ فوراً .**

**جـ–لوزير الدفاع ضمن اختصاصه أن يوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها ، وفي هذه الحالة تطبق قواعد تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات العام.**

**د–لرئيس الدولة أو وزير الدفاع كل بحسب اختصاصه بعد التصديق على الأحكام بالإدانة أن يمارس الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .**

**المادة 9–ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية دمشق في 1388/5/23 و1968/8/17 .**

رئيس الدولة

الدكتور نورالدين الاتاسي

**رغم أن هذا المرسوم لم يأتِ بجديد سوى تشكيل محكمة قمعية جديدة لابدّ لنا من توضيح بعض النقاط حول مضمونه وملامح المرحلة الأسدية بعد صدوره :**

**أ–جعل هذا المرسوم ذو مفعول رجعي ليشمل جريمة تسليم الجولان دون قتال في 1976/6/5 والتي كان بطلها حافظ الأسد –وزير الدفاع –آنذاك لخداع الناس بأن الهدف من إصداره هو محاكمة العسكريين الذين أمروا الجيش**

بالإنسحاب الكيفي من جبهة الجولان الحصينة والفرار الكيفي وإعلان سقوط مدينة القنيطرة قبل دخول أي جندي صهيوني إليها بأربع وعشرين ساعة .

لكن ماتم عملياً عكس ذلك فالضباط الذين فرّوا من الجبهة وأمروا الجيش بالإنسحاب وعلى رأسهم حافظ الأسد منحوا الرتب الإضافية والرواتب الإضافية ولم يحاكم أي واحد منهم . واعتبر النظام نفسه منتصراً لأنه بقي في سدة الحكم ولم تستطع إسرائيل إسقاطه وهو النظام (التقدمي الإشتراكي كذا %).

جـ–أبرز هذا المرسوم سلطة وزير الدفاع بشكل سافر لأول مرة في التشريعات القمعية على حساب سلطة رئيس الدولة فيما سبق تمهيداً للمرحلة القادمة التي هُيءَ لها حافظ الأسد بعد عام **1967** .

د– لم يحدّد زمن الحرب ونهايتها حتى الآن تبريراً لاستمرار فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية المستمرة منذ **8** لآذار **1963** حتى الآن وهذا ما لم يعترض له أي شعب في العالم .

بعد كل هذا وبهد أن أوصل حافظ الأسد العدو الصهيوني إلى مشارف دمشق في مسرحيتي **67** وتشرين **73** حتى أصبحت دمشق على مرمى مدفعية العدو العادية . وبعد توقيعه على إتفاقية الهدنة الدائمة في كانون الأول **1973** ليقبع خلف القوات الدولية والمنطقة العازلة المغتصبة من محافظات دمشق والجولان وحوران .

جاءحافظ الأسد ليصرح بتاريخ **1990/3/8** إن استمرار فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية ضروري لأنه مازال في حالة حرب مع إسرائيل ..؟ كما قال (يجب حصر قانون الطوارئ والأحكام العرفية في قضايا أمن الدولة

**والنظام العام .) وإذا أضفنا لهذا التصريح تصريح وزير داخليته (محمد حربا ) عام 1988 (لايوجد في سورية معتقلون سياسيون ) حصلنا على النتيجة التالية وفق مزاعم هذا النظام :**

**إن جميع معتقلي الرأي والضمير في سورية من مختلف الإتحاهات الفكرية والأحزاب والنقابات وروابط الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية وغيرهم من المناضلين الوطنيين الديمقراطيين هم متآمرون على أمن الدولة وهم قطاع طرق غير سياسيين حسب مزاعم هذا النظام . لأن كل رأي يخالفه يعرض أمن الدولة للخطر ؟**

**أما حالة الحربمع إسرائيل أين بقيت بعد اعتراف هذا النظام بإسرائيل ودخوله مع الأطراف الأخرى المستسلمة نفق مايسمى مفاوضات سلام وبعد تنفيذ حافظ الأسد إتفاقه مع كلينتون في جنيف بتاريخ 1994/1/17 القاضي بسحب الجيش السوري وأسلحته الثقيلة من الجبهة إلى ماوراء شمال مدينة دمشق دون أي إعلان . مقابل الإنسحاب من الجولان وتحويله إلى قاعدة عسكرية لامريكا وتنفيذ التطبيع الشامل لكن اسرائيل التي ضمت الجولان إلى فلسطين المغتصبة رفضت المشروع مادام النظام المعادي لشعبه لايشكل أي خطر عليها مادام همه الأول بقاء احتلاله للبنان عوضاً تحرير الجولان .؟إن ممارسات هذا النظام السفاح تؤكد أنه فهم المقصود بالعدو في هذه التشريعات هو الشعب الذبيح في سورية الضحية فقط .**

**أو هذا ما يسيطر على مخيلة طغمة الأتباع والإمعات المريضة المنتفغة من استمرار القمع واللصوصية .**

**بعد كل هذا التراث الفاشي الذي يقنن القمع والإرهاب وبغتال المجتمع المدني وأبسط حقوق الإنسان يتساءل القارئ الكريم .؟ أين القضاء العادي والسلطة القضائية التي يزعم النظام استقلالها ؟**

**الجواب يعرفه الطفل الصغير في سورية . يكفي أن نوضح بهذا الصدد : أن الشرط الأول لتعيين القاضي أن يكون عضواً في حزب السلطة ويحمل شهادة الولاء للديكتاتورية مبهورة بختم المخابرات وأن يكون تابعاً لأوامرها وليس للقانون والضمير ...**

**كما ألغى الديكتاتور عام 1973 مجلس القضاء الأعلى آخر قلاع استقلال السلطة القضائية .كما ألغى المحكمة الدستورية العليا بعد شل عملها منذ اغتصابه السلطة . وواصل تطبيقه للمرسوم التشريعي رقم 40 تاريخ 1966/5/29 بشكل مطلق الأمر الذي ألغى حصانة القضاء وأعدم أبسط قواعد العدالة كما يلي :**

## المرسوم التشريعي رقم 40

**رئيس الدولة**

**بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2 تاريخ 1966/2/25 وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 334 تاريخ 1966/5/29 يرسم مايلي :**

**مادة 1–خلافاً لجميع الأحكام النافذة ولاسيما المادة 92 من قانون السلطة القضائية ذي الرقم 98 تاريخ 1961/11/15 وتعديلاته ,**

**يجوز لمجلس الوزراء لمدة أربع وعشرين ساعة ولأسباب يعود تقديرها إليه أن يقرر :**

**1–صرف القضاة من الخدمة .**

**2–نقلهم من ملاكهم إلى أي ملاك آخر .**

**لايشترط في هذا القرار أن يكون معللا أو أن يتضمن الأسباب التي دعت للصرف من الخدمة أو النقل .**

**يسرّح القاضي المقرر صرفه من الخدمة أو ينقل بمرسوم غير قابل لأي طريق من طرق المراجعة ولا يختص محلس الدولة أو الهيئة العامة لمحكمة النقض أو أي مرجع قضائي أو إداري آخر للنظر في الاعتراض أو الطعن بالمرسوم المذكور وتصفى حقوق المسرّح وفقاً لأحكام قانون التقاعد .**

**مادة 2–ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذا فور صدوره .**

**دمشق في 1386/2/9 و1966/5/29**

**رئيس الدولة**

**الدكتور نورالدين الأتاسي**

## التشريعات الفاشية الأخيرة

**ورث نظام حافظ أسد هذا التراث (التشريعي ) الفاشي فحفظه وحرص على تطبيقه بإخلاص حرصه على (التراث القومي ) الذي يتغنى به وذلك في جميع المذابح وجرائم القتل الجماعي التي استغاثت من هولها أرض سورية ولبنان. ثم أضاف لهذا التراث الهمجي ما يتلائم مع سياديته وحقده الدفين على الشعب والوطن بعد أن أصبح يعيش نقطة الدم تلاحقه وتقض مضاجعه أينما كان .**

**بتاريخ 1979/10/1 أصدر مرسوماً برقم 57 ليعدل المرسوم رقم 47 تاريخ 1986/3/28 الآنف الذكر دون أن يعدل فيه شيئاً سوى استبدال جملة (بقرار من رئيس الدولة ) بـ(بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه )**

**وإلى هذا ذهب في تعديل مرسوم إحداث محاكم الميدان العسكرية رقم 109 تاريخ 1968/8/17 بإضافة (رئيس الجمهورية ) عوضاً عن (رئيس**

**الدولة ) هكذا صوّر له عقله السادي المريض بأنه حقق الغطاء الشرعي لنفسه ونظامه الفاشي . كيف لايكون رئيساً للجمهورية وهو المنتخب من الشعب في انتخابات الـ 99.99% التي تفبركها أجهزة القمع كل سبع سنوات والفريدة من نوعها في العالم .**

**وللحقيقة التاريخية نوضح : إن هذا النمط من الإنتخابات المزيفة لإرادة الشعب ابتكرتها ديكتاتورية عبدالناصر أولاً ثم ورثها البعث وبنى نظامه عليها .**

**إن نظام حافظ أسد وأشباهه من (الملكيات الجمهورية الحديثة ) التي ابتكرتها الأمبريالية الحديثة كوصفة مستمرة لبلدان العالم هي الأداة التنفيذية لقهر الشعوب وسلب حرياتها والقضاء على استقلالها الوطني والإقتصادي ونهب ثرواتها لمصلحة الرأسمال الإحتكاري الأمريكي الصهيوني .**

**بعد كل هذا التراث الإجرامي جاء القانون رقم 49 تاريخ 1980/6/21 الذي أصدره حافظ الأسد وأحاله لما يسمى (مجلس الشعب ) ليصدر باسمه –كمن يختبئ في ظل إصبعه كما يقول المثل الشعبي – وهذا سلوك الباطنية الصهيونية دوماً ترتكب جرائمها متسترة خلف غيرها من الأدوات الرخيصة . وإليكم نص القانون :**

**المادة 1– يعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين .**

**المادة 2–يعفى من العقوبة الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر كل منتسب إلى هذه الجماعة إذا أعلن منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون .**

**المادة 3– تخفض عقوبة الجرائم الجنائية التي ارتكبها المنتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين قبل نفاذ هذا القانون إذا سلم نفسه خلال شهر لمن هم داخل القطر وخلال شهرين لمن هم خارجه . من تاريخ نفاذ هذا القانون .**

**المادة 5– لايستفيد من التخفيض والعفو الواردين في هذا القانون الذين هم قيد التوقيف أو المحاكمة .**

**المادة 6–ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره . صدر في 1980/7/7 رئيس مجلس الشعب محمود أبو حديد .**

**أضاف هذا القانون صفحة جديدة لسجل الإجرام الديكتاتوري الفاشي في سورية ذهب ضحيته الكثير من الشبان الوطنيين من القواعد الحزبية المضللة بقيادتها الرجعية مع الأسف .**

**ولابد لنا هنا من التوضيح بأن قيادة الإخوان المسلمين شكلت مع النظام الفاشي وجهان لعملة واحدة في اللعبة الطائفية القذرة في سورية ولبنان. وخصوصاً قيادة (عدنان عقلة ) المسمى : ( أمير الطلائع المقاتلة للإخوان المسلمين ) التي تعيش الآن في كنف نظام حافظ أسد يغدق عليها العطايا بعد أن نفذت اللعبة الطائفية كما يريد .**

**لهذا لم يطبق القانون إلا على القواعد المضللة للإخوان المسلمين الذين سقطوا شهداء ضحية قيادتهم والنظام الأسدي معاً . هذ ما يجب توضيحه نظراً للخطورة هذا القانون وخطورة الطرح الطائفي المستشري في صفوف بعض أطراف المعارضة السورية . رداً على لعبة الطائفية القذرة التي يمارسها النظام .**

**إن معارضة النظام الأسدي القائم أصلاً على الطائفية والعشائرية وجميع أمراض التخلف لايمكن أن تكون مجدية بطرح طائفي مقابل بل بطرح وطني**

ديمقراطي يوّحد الشعب ويساعده على الخلاص من هذا النظام الطاغية . إن الإطروحات الطائفية أياً كان مصدرها تصب في النهاية في طاحونة النظام .

وبملء الأسف ...لقد بلغ الإنحطاط ببعض أطراف المعارضة السورية إلى وقوفهم على يمين الإخوان المسلمين في أطروحاتهم الطائفية ومنهم بعض المتمركسين وأدعياء الوحدة والحرية والإشتراكية الذين وصل بهم الإنحطاط الفكري والعملي لطرح الخرافة والأكاذيب والمآسي التاريخية كحقائق عملية ومرجحات عقلية واتنصارات قومية .

بنفس مستوى انحطاط النظام وصاحبه الذي صوّر له عقله المريض بأن بناء مملكته الكرتونية بالقمع واللصوصية وتحويل سورية إلى مملكة وراثية مسلمات أبدية مادامت تحظى بمباركة أمريكا والغرب الاستعماري ...

بعد هذا التراث الإرهابي القمعي الذي فرخته مدجنة الأنظمة العسكرية البوليسية التي ابتلي بها شعبنا منذ أربعين عاماً حتى اليوم أتى حافظ الأسد ليعلن هازئاً بالناس (لارقابة على حرية الرأي سوى رقابة الضمير ) وأتى دستوره ليقول : (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى ) كما نص دستوره المفصل (صيانة حرمة المساكن وعدم اعتقال أي مواطن إلا بموجب مذكرة اتهام صادرة عن النيابة العامة . كما لايجوز التوقيف أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل إحالة المتهم إلى القضاء ) كما تضمن استقلال السلطة القضائية .. الخ

بهذه الوقاحة خرج الديكتاتور للعالم بعد أن جعل نفسه مصدراً لجميع السلطات وبعد محاولته المسعورة لتحويل نظامه الفاشي إلى نظام وراثي لعائلته (المقدسة) التي تجاوزت جرائهما الملكيات المقدسة في القرون الوسطى بكثير .

وإذا عملنا أن أجهزة القمع الأسدية تضع في ملف كل معتقل من معتقلي الرأي والضمير في سورية الحكم الذي تريده باسم الحاكم العرفي ودون علم المعتقل ودون أية محاكمة ,وإذا عملنا أن النظام يسمح للجلادين قتل نسبة من المعتقلين تحت التعذيب دون أية مسؤولية وأن العديد من المعتقلين قتلوا تحت التعذيب ثم علّقت جثثهم على أعواد المشانق وأُصدرت قرارات محاكمة مزيفة لإدانتهم , كما لم يطلق سراح الكثير من المعتقلين السياسيين الذين احيلوا إلى الحاكم الاستثنائية بعد انتهاء مدة حكمهم وكانت أجهزة القمع تواصل اعتقالهم بأوامر عرفية جاهزة دون ان تبلغهم الى أجل غير مسمى كما حصل معي عام **1976** حيث بقيت رهن الاعتقال عامين بعد صدور قرار المحكمة العسكرية باطلاق سراحي بمنحي حق وقف الحكم النافذ . وهذا ماحدث للمحامي المرحوم زهير الشلق الذي بقي خمس سنوات رهن الاعتقال العرفي بعد انتهاء مدة حكمه . وكنا زملاء في المهجع الخامس في سجن المزة ..

وإذا أضفنا جميع جرائم النظام في سورية ولبنان التي تحتاج إلى مجلدات من الإغتيالات إلى المجازر الجماعية إلى زراعة المخدرات وتزييف النقود إلى جرائم النهب والسلب المنظمة إلى التواطؤ السافر مع إسرائيل وخيانة أبسط القيم الوطنية والقومية ندرك مدى خطورة هذا النظام نظام الجريمة المقننة والمستمرة وليدرك العالم أية جريمة يرتكبها الإعلام العالمي والمتشدقون بالدفاع عن حقوق الإنسان في دعمهم هذا النظام والتعتيم على جرائمه .

إن بقاء نظام حافظ أسد متربعاً على أشلاء شعبنا حوالي ثلاثين عاماً هو خرق لأبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية المنضمة إليها سورية .

إن تحرير سورية من هذا النظام بشتى الوسائل وبالقرار الوطني المستقل ، النابع من إرادة شعبنا والمتحرر من أية تبعية لأي نظام عربي أو أجنبي مسؤولية كل عربي . وهو جزء لايتجزأ من تحرير فلسطين ودعم الإنتفاضة البطلة وتفشيل جميع مخططات الإستسلام والذل التي يسير في ركابها الحكام العرب وبعض المرتزقة المأجورين . ولاتحرير إلا بمواطنين أحرار . كما أن تحرير سورية من هذا النظام هو انتصار للإنسان والحرية في العالم .

وإليكم فيما يلي بعض النصوص الدولية التي ينتهكها هذا النظام :

المادة 55 فقرة ج من ميثاق الأمم المتحدة : (يجب أن يتبع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولاتفريق بين النساء والرجال ومراعاة تلك الحقوق فعلاً .)

المادة 56 منه : ( يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة العامة بأن يقوموا منفردين أومشتركين بما يجب عليهم من عمل مع الهيأة العامة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسون .)

كما جاء في المادة 6 من هذا الميثاق : ( إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيأة بناء على توصية مجلس الأمن .)

المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية : (للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناءً على طلب أية هيأة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة باستفتائها أو حصل الترخيص لها بذلك طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة )

## من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

المادة الأولى : يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء .

**المادة الخامسة : لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة من الكرامة .**

**المادة السادسة : لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية**

**المادة الحادية والعشرون :**

**1-لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .**

**2-لكل شخص نفس الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد .**

**3-إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تحلاي على أساس الإقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .**

**من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وضع موضع التنفيذ بتاريخ 1976/3/23 بعد توقيع الدول عليه .**

**المادة 4- يجوز للدول الأطراف في هذا العهد في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن وجودها بصفة رسمية أن تتخذ الإجراءات اللازمة إلى المدى الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع على ألا تتنافى هذه الإجراءات مع التزامها بالقانون الدولي وحقوق الإنسان ودون أن تتضمن تمييزاً على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل الإجتماعي .**

**المادة 6- لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة ولايجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي .**

**المادة 7–لايجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو العقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة , وعلى وجه الخصوص لايجوز إخضاع أي شخص دون رضائه للتجارب الطبية أو العلمية .**

**المادة 9–لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية, ولايجوز القبض على أحد أو توقيفه بشكل تعسفي .**

**المادة 14–جميع الناس متساوون أمام القضاء , على أن تكون المحاكمة علنية وعادلة بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية مشكلة استناداً للقانون يصان فيها حق الدفاع عن النفس مباشرة أو بواسطة محامٍ يختاره هو .**

**المادة 15–لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء العقائدي باختياره , وفي أن يعبر منفرداً أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني .**

**المادة 20–تمنع بحكم القانون كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها التحريض على التمييز أو المعاداة أو العنف .**

**المادة 22–لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين في إدارة بلاده , بما في ذلك حق تشكيل النقابات والأحزاب أو الإنضمام إليها .**

**المادة 25– لكل مواطن الحق والفرصة دون تمييز في :**

**أ–أن يشارك في سيرة الحياة العامة في بلاده إما مباشرة أو عن طريق ممثلين منتخبين بحرية .**

**ب–أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية أصلية وعلى أساس من المساواة على أن تتم الإنتخابات بطريق الإقتراع السري وأن تضمن حرية التعبير عن إرادة الناخبين .**

هذا غيضٌ من فيض من القوانين والمواثيق الدولية التي يدوسها بالنعال نظام حافظ الأسد يومياً , نكتفي بهذا القدر منها لنقدم للعالم الأصم الأبكم عمايجري في سورية . لوحة سريرية عما يعانيه شعبنا ووطننا تحت هذا النظام الطاغية المنتهك لأبسط حقوق الإنسان وكرامته ..

لم يكتفِ النظام المعادي للشعب والوطن باعتقال وتعذيب واغتيال وتشريد أحرار سورية , كما لم يكتف بحرمانهم من حقوقهم المدنية بعد إطلاق سراحهم , بل قرر أيضاً .

تجويع وتشريد عائلاتهم وأطفالهم باصداره القرار التالي :

## نائب الحاكم العرفي

القرارات

أمر عرفي رقم 3/9/430

نائب الحاكم العرفي

بناء على المرسوم رقم 4 تاريخ 1980/1/26

والمرسوم التشريعي رقم 51 وتاريخ 1962/12/22 المتضمن قانون الطوارئ.

ولضرورات الأمن والمصلحة العامة

يأمر بما يلي :

المادة 1–يوقف صرف الرواتب والأجور والتعويضات لسائر الموظفين والعسكريين والعاملين في الدولة والمؤسسات العامة والمصالح الرسمية وجهات القطاع العام . الموقفين أو الذين يجري توقيفهم عرفياً .

المادة 2– تلغى جميع الأوامر والتعليمات المخالفة لمضمون هذا الأمر العرفي .

**المادة 3–ينشر هذا الأمر العرفي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .**

**دمشق في 21–10–1400 هـ و1–9–1980 م**

**نائب الحاكم العرفي**

**يضاف إلى هذا التراث الفاشي الذي فرّخه النظام العسكري الشمولي التشريعات والممارسات القمعية والعنصرية التالية على سبيل المثال لا الحصر :**

**1–قانون العقوبات الاقتصادية .**

**2–تطبيق جميع القوانين العنصرية التي تمزّق الوحدة الوطنية للمجتمع السوري ضد المواطنين الأكراد وحرمانهم من حقوقهم القومية المشروعة وحرمان الآلاف من حق المواطنة .**

**3– مرسوم إلغاء ديوان المحاسبات الذي يعتبر من أسس النظام البرلماني الديمقراطي . يرتبط بالسلطة التشريعية مباشرة وهي التي تنتخب رئيسه من الكوادر المالية المجرّبة ليكون الرقيب النزيه على موازنة الدولة ونفقاتها بما فيها نفقات رئيس الجمهورية .**

**وبعد إلغاء هذا الديوان والحاقه بوزارة المالية ألغيت آخر مؤسسة برلمانية مستقلة بعد إلغاء القضاء المستقل ..**

**4–إلغاء المحكمة الدستورية العليا عملياً منذ اغتصاب العسكر للسلطة هذه المحكمة هي عماد النظام البرلماني الديمقراطي في العالم . تفصل في قضايا خرق**

**الدستور ودستورية القوانين إلى جانب شكاوى المواطنين ضد تعسف الادارة .**

**5–إلغاء مجلس القضاء الأعلى كما مرّ سابقاً بعد القضاء على استقلال السلطة القضائية وتحويلها إلى تابع ذليل للديكتاتور وأجهزة قمعه . وتحويل القضاة**

وشروط تهينهم إلى الولاء للديكتاتور وحزب الاتباع ( القائد) وبالتالي الارتهان لأوامر أجهزة القمع الأسدية ..

**6–قضى هذا النظام على أبسط الحريات النقابية بإخضاعها إلى مكتب النقابات**

في القيادة القطرية لحزب البعث الذي يعتبر أحد فروع المخابرات وأجهزة القمع . وبعد تعين النقابات العمالية بالترهيب والترغيب والتزوير واعتقال خيرة المناضلين النقابيين أمام صمت وتأييد مرتزقة الجبهة التابعة لمائدة النظام

وفي مقدمتهم الذين يدعون زورا تمثيل الطبقة العاملة وسائر الكادحين وهم خدم أمناء للرأسمالية الكومبرادورية التي تشكل بنية النظام الديكتاتوري الأساسية .

ولم يبق حتى عام **1980** سوى النقابات العلمية ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في دمشق خارج هيمنة الديكتاتورية ومخابراتها. وكانت مجالسها تنتخب ديمقراطياً بصورة دورية وفق دساتيرها الخاصة . وخاضت هذه النقابات الحرة التي تضم نقابات المحامين والاطباء والصيادلة والمهندسين والمهندسين الزراعيين معركة نضال سلمي في سبيل حقوق الإنسان والغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية والغاء فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي يرزح شعبنا تحت طغيانها منذ **8**آذار **1963** حتى الآن .

لقد أشعلت نقابتنا –نقابة المحامين بدمشق ومعها رابطتنا –رابطة الدفاع عن حقوق الانسان بدمشق –فتيل المعركة السلمية الديمقراطية في سبيل انقاذ البلاد من حكم الدبابة والقمع واللصوصية وتجنيبها الحرب الطائفية التي بَطل برأسها ومخالبها كنتيجة حتمية لاغتيال أبسط حقوق الانسان والديمقراطية

.حيث شكل النظام العشائري الفاشي مع الاخوان المسلمين وجهين لعملة واحدة . يومها قال حافظ الأسد حرفياً : (إن هؤلاء الذين يطالبوننا بالديمقراطية أخطر علينا من الاخوان الذين يطلقون علينا النار ) وبعد الإضراب العام الذي دعت له النقابات العلمية وانضم له القضاة لأول مرة في تاريخ سورية بتاريخ 31 آذار –1980 أصدر مرسوما بحل النقابات العلمية واعتقال وتشريد أعضائها وتعيين محالس نقابات مكانها من أزلام النظام ومخابراته ..

7–المتاجرة أو الإتجار بقانون خدمة العلم وتحويل الخدمة الإلزامية في الجيش من

خدمة للوطن والدفاع عنه وتحرير جولاننا المغتصب إلى خدمة مذلة في قصور

الجنرالات ومزارعهم وشبكات تهريبهم ..الخ أو دفع رشوة وفق تسعيرة السماسرة لتسجيل الخدمة الإلزامية دون الدوام في الجيش .كما استخدموا البدل النقدي وسيلة لابتزاز ملايين الدولارات من شبابنا في الداخل والخارج حتى فرضوا على شبابنا المشردين خارج الوطن أن يدفع كل منهم خمسة عشر ألف دولار لإعفائه من الخدمة الإلزامية والسماح له بالعودة للوطن وبهذا كرّسوا تشريد ملايين الشباب في شتى أصقاع العالم ...

8–إلغاء قانون الإيجار القديم الذي وضعه العهد البرلماني الديمقراطي لمصلحة

المستأجرين ومعظمهم من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة وأصحاب الدخل

المحدود وحمايتهم . وإصدار قانون إيجار حديد يخدم مصالح الطبقة الطفيلية

الجديدة وتجار البناء والسماسرة وشركات النصب والنهب التي تشكل بنية هذا النظام ...

9–رغم إصدار النظام حزمة من التشريعات الجديدة خلال عامين من(حكم ) الوراثة الجديدة أطلق عليها قوانين الإصلاح الإقتصادي باتجاه اقتصاد السوق

الليبرالي وفتح سوق مالية ومصارف خاصة .. وسوق أسهم .. الخ ترافق ذلك مع تشكيل عشرات اللجان واللجان المرافقة بإسم التحديث ..

للخروج من نفق الأزمة المستشرية التي أنتجت مأساة على جميع الأصعدة لم

تعرف سورية مثلها عبر تاريخها الحديث . أوصلت 60% من شعبنا إلى – دون خط الفقر –ولم يكن مصير الإصلاح المزعوم وتشريعاته المبتورة الفوقية

أفضل من مسرحيات الإصلاح في عهد (الطوطم) التي كان هدفها الهزء بالشعب والتاريخ بدءاً من زعم (الطوطم ) عام 1973 بيع الدار التي ورثها عن والده في (القرداحة) وتقديم ثمنها للخزانة العامة (تشبيهاً بالخليفة عمر بن

عبدالعزيز) وإلى تشكيل لجنة محاسبة المسؤولين التي أطلق عليها (محكمة من

أين لك هذا ؟؟ ) إلى اعتقال بعض الوزراء ونحر أو انتحار رئيس الوزراء (الزعبي) تحت شعار الإصلاح ومحاربة الفساد . بينما كان رأس الفساد وزمرة القتلة واللصوص الحقيقين ومازالوا في مواقعهم على أشلاء الشعب والوطن .لذلك أرى أية مزاعم حول إصلاح النظام الإقتصادي السوري الذي تشكل

(طبقة الكومبرادور ) اللاوطنية والشرائح الطفيلية المتخلفة لدرجة الهمجية الغابية والإصلاح الإجتماعي والسياسي في ظل الحكم العسكري البوليسي الذي حوّل الجيش إلى أداة لقمع الشعب لا الدفاع عن الوطن المحتل وبالتالي : أي إصلاح لهذا النظام ضرب من المستحيل .

هذا فيض من عيض من القوانين والممارسات الفاشية التي رافقتها المنافية لأبسط أسس بناء الدولة الوطنية الديمقراطية بل أبسط القيم الأخلاقية . الأمر الذي يضعنا أمام دولة المافيا الإستثنائية أو دولة (الأمر الواقع ) فشلت كل الوصفات الحسنة النوايا وكل المباضع المطهّرة الوطنية في إنقاذ المجتمع من آثامها وإنقاذ الإنسان من مخالبها وفسادها . كما ستفشل جميع الدعوات الصادقة للحوار الديمقراطي والمصالحة الوطنية . أو الاصلاح التدريجي .. الخ وهنا لا أريد التقليل من أهمية النضال السلمي لإنقاذ سورية من هذا النظام (اللانظام) الذي لايختلف عن شريعة الغاب كثيراً . مع احترامي لكل المناضلين في سبيل حقوق الإنسان وبناء دولة القانون . وطليعتهم المناضل الوطني الصادق رياض الترك ورفاقه الوطنيين الديمقراطيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية الذين تعرضوا لأبشع أنواع الاضطهاد والاحكام الجائرة التي صدرت ضدهم من محكمة التفتيش النازية المسماة (أمن الدولة) وهم السادة : عارف دليلة –رياض سيف –حبيب صالح –مأمون الحمصي –كمال اللبواني –وليد البني –حسن السعدون –فواز تللو –مع محامي الدفاع عهم السيد حبيب عيسى ... وجميع الوطنيين الشرفاء الذين وقعوا العرائض وفتحوا منازلهم وصدروهم للكلمة الحرة والثقافة الوطنية الديمقراطية وصوت العقل التي اغتالها النظام الفاشي منذ أربعة عقود ...

بعد كل ذلك لانغالي إذا وقفنا مع الوطنيين الديمقراطيين الذين وهبوا حياتهم لإنقاذ الوطن قلّ عددهم أو كثُر الذين قالوا :

إن حافظ الأسد مازال يحكم من القبر . قد يبدو هذا الكلام للوهلة الأولى أسطوري أو خيالي . لكن المطلّع على تركيبة النظام الطبقية والطائفية والعسكرية والقمعية يضاف لها سيكولوجية طاقم فاشي يعيش نقطة الدم كما عاش سيده . ملطخة أياديه بالدماء البريئة وذمته بالملايين المسروقة من الأموال العامة والخاصة . لاتزال هذه الطغمة الأسدية في مواقعها لم يتبدل برغي واحد في ماكينتها الصدئة كما لم يتغير حرف واحد في خطابها السياسي أو مسرحياتها التهريجية الممجوجة لدرجة التقيؤ . كل ذلك يؤكد صحة المقولة السابقة .

لذلك ليس غريبا أن يتبجح أحد جنرالات القمع في المؤسسة العسكرية لأحد زملائنا المحامين بعد تحويل سورية إلى نظام (جمهوملكي ): (نحن جبنا هذا للرئاسة ) –أي نحن عينّا بشّار مكان أبيه ... ماذا ستفعلون يا دعاة حقوق الإنسان اشربو البحر ...؟

نسي هذا الجنرال العبقري (بامتياز ) وزملاؤه الجنرالات أن ماجرى كان بإشراف (مادلين أولبرايت ) وزيرة خارجية أمريكا ) على انتقال عرشين متجاورين خلال عامين متعاقبين في عمّان ودمشق من قبرين صديقين مخلصين للبيت الأبيض وآله و(متعدلين )إلى ولدين جديرين بالعرش الهاشمي والقرداحي .. ولله في خلقه شؤون ..؟؟

تم كل ذلك بطريقة (سلسة وهادئة – تعبير السيدة اولبرايت – .)

ولاتطمئن الأمبرالية الأمريكية الصهيونية إلاباستمرار أنظمة القمع الديكتاتورية العسكرية والعشائرية والطائفية .. الخ التي تقمع شعوبها الطامحة للتحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان ...

لذلك تمسك الطغمة الحاكمة بالسلطة بالنواجذ والمخالب حرصاً على امتيازاتها ومسروقاتها .. للافلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها . بعد أن وضعت نفسها في صراع بين الموت والحياة وسدّت كل مسامات ديمومة الحياة وتطورها بعد إعدامها بغير رحمة العقل والضمير والمحتمع المدني . وكل أمل في إمكانية إصلاح نظام من هذا النوع من داخله المتعفن كمن يكتب مذكراته على رمال الشاطئ لا تلبث اللجّة العاتية أو الاقدام الهمجية من محوها.

كنا نتمنى أن تتيقظ ضمائر السادة الجنرالات ويتحرر من بقي شريفاً منهم من قيود التركة الأسدية ويدرك أن مهمة الجيش الدفاع عن الوطن وتحرير أرضنا المغتصبة في الجولان وفلسطين . وفي الداخل احترام خيارات الشعب الديمقراطية عبر صناديق الاقتراع والدفاع عنها . عوضا عن اغتصابه السلطة من الشعب وتنصيب ديكتاتور على الأشلاء لبناء مملكة الرعب والخوف والقمع . كما نتمنى ان يتحولوا إلى التجارب العسكرية الإيجابية في تاريخنا القريب والاقتداء بزملائهم من ضباط الجيش السوري الذين أطاحوا بديكتاتورية الشيشكلي في شباط عام **1954** استجابة لنضال الشعب وأعادوا السلطة للشعب في نظامه البرلماني الديمقراطي المنتخب .. ولم يخطر ببالهم أبداً اغتصاب السلطة وكان معظمهم آنذاك من البعثين والشيوعيين . وفي السودان رفض الفريق سوار الذهب ورفاقه الذين انقذوا السودان من ديكتاتورية النميري سلّموا السلطة لمن اختاره الشعب في انتخابات حرة وديمقراطية والأمثلة كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

لقد انتهى حكم الهراوة والقطيع في العالم والويل لمن يبقى خارج التاريخ .. مهما طال الظلام واستنسر .

## الأكذوبة الكبرى في التاريخ

أمام ابتسامات (العم سام) سيد هذا النظام وأقرانه في الوطن العربي . أطلق المرتزقة الذين شكلوا جوقة التضليل على هذا النظام لقب (النظام الوطني التقدمي ) وعلى صاحبه (بطل التحرير . العبقري . الفذ .. الخ ) وكان في مقدمة الجوقة التعيسة الذين باعوا مبادئهم وكل نضال شعبنا الوطني الديمقراطي ونضالنا الطويل المرير ضد الديكتاتوريات العسكرية وأسيادها المستعمرين القدامى والجدد كما بارك السوفييت هذه التسمية ومنحوا النظام كل الدعم المتعدد الجوانب مع شهادة (حسن سلوك) وفق مصالح الدولة فقط التي رأت في هذا النظام وأشباهه في العالم الثالث امتداداً لنظام رأسمالية الدولة السوفياتية (المغلّفة بلافتة الإشتراكية ) ولو كانت هذه الأنظمة نسخة ممسوخة ومشوّهة وبدائية عن رأسمالية الدولة . وهي تعلم جيداً كل العلم مدى ارتباط النظام بالامبريالية الأمريكية الذي رأت فيه بغباء رهيب جزءا من وفاق الدولتين الكبيرتين والتعايش السلمي المزعوم . دون الالتفاف لحظة واحدة لمعاناة شعبنا في الداخل ومعاناة الشعوب المضهدة الأخرى الرازحة تحت كابوس الأنظمة الديكتاتورية .. ولو كان هذا النظام نصف وطني لها اضطهد الوطنيين ومارس ضدهم أبشع وأحقر وسائل التنكيل والقمع . لأن الوطني لايمكن أن يضطهد الوطنيين ..

ولو كان نصف تقدمي لما مزق الوحدة الوطنية الديمقراطية للشعب ليبني نظاماً طائفياً عشائرياً متخلفاً مئة عام عن أي نظام رجعي عرفته سورية الحديثة على أقل تقدير . ولما انتهك أبسط حقوق الإنسان وجعل الديكتاتور (إلهاً) يسبّح بحمده في الجوامع والكنائس بالإكراه وحّول سورية من واحة للديمقراطية والعروبة إلى مزرعة خاصة وسجن كبير تمارس داخله جميع الغرائز الحيوانية

ويستباح فيه كل شيء باسم (الاشتراكية ) اشتراكية القتلة وللصوص . بما فيها سرقة المال العام والخاص ( لاتزال النفط السوري وواردات خط نفط العراق – بانياس –ملكاً خاصاً للعائلة الأسدية لاتدخل خزانة الدولة . حتى كتابة هذه الاسطر عام **2003** –كمثال فقط .

لم يكتف هؤلاء (التقدميون ) سرقة واضطهاد البشر والحجر بل قام الجنرالات المقربون من الديكتاتور باستخدام الجنود وآليات الجيش بحفر مئات المواقع الأثرية القديمة للتنقيب عن الآثار في باطن الأرض وبيعها إلى الخارج ..

وكمثال فقط : شهدت بلدتي (صيدنايا) وحدها تطويق الجنود لعدة مواقع أثرية في الجبل والجرد والسهل معروفة ضمّت أديرة وقصور وقلاع رومانية تعود (شاربين وملكثة ) فقط استخرجت عشرات القطع الأثرية التي لاتقدر بثمن من الذهب للامبراطور الروماني (قسطنطين وللامبراطورة هيلانة ) وكلمة (ملكثة ) سريانية الأصل تعني الملكة .

وكان لجنرالات حرس الديكتاتور الخاص وأشقائه وأبنائهم الدور الأول في سرقة آثارها بعد سرقة القطع الأثرية من متحف دمشق الوطني ووضعوا مكانها قطعاً مزيفة . هل حدث هذا الإجرام المعفى من أى عقاب في العالم ؟ وهل حدث في التاريخ أن اعتبر الحاكم بلده لابلد غيره –غنيمة حرب يستبيحها ويذل أهلها ..؟؟؟

استكمالا لجرائم النظام وبمعرفة رؤوسه دفنت آلاف الاطنان من النفايات النووية بالتواطؤ مع الشركات الأمريكية والاوربية في عدة مناطق في سورية علمنا منها البادية السورية قرب الحدود العراقية . وفي منطقة القلمون غربي منطقة (البنك) وفي الجنوب قرب منطصة (اللجاة ) . كما ارتكبت نفس الجريمة في

أراضي لبنان المحتل بإشراف الجيش الأسدي المحتل . بعد هذه الجريمة الدولية التي تضاف إلى جرائمه في اغتيال ماتبقى من غاباتنا وبساتيننا أبرزها غوطة دمشق يزعم هذا النظام حرصه على حماية البيئة ..؟ والكذبة الأكبر التي يزهو بها (كهّان) النظام هي :

(الأمن والاستقرار )فأي أمن وأي استقرار هذا ؟ ينتج مملكة للرعب والخوف تنتهك أبسط حقوق الانسان . لعقود طويلة لم تنتج سوى الإنسان ذو البعد الواحد والعقل المسطح الذي فقد ذاكرته الجماعية التاريخية بعد إعدام المجتمع المدني والجذور واجتثاث الجذور الإنسانية والوطنية الديمقراطية التي نشأ وتربى في كنفها وتزود بثقافتها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي جيل الوطنيين الرواد .

بينما لم تنتح مملكة الرعب والمخابرات سوى إمعّات تطبل وتزمر لجلادها ومغتصب حقوقها ليسود صمت القبور واستقرار الموتى ذلك هو (الامن والاستقرار ) الأسدي العتيد . وكل تغريد خارج ثقافة الرعب والصمت عن الحق هو خرق للدستور ودعوة للعصيان وغيرها من الاتهامات المعلبة وفق تسعيرة محكمة (أمن الدولة ) الاسدية . ولم تنتج هذه السياسة الفاشية سوى تربية الرعب وثقافة الصمت والدجل التي قال عنها فرانز فانون : في كتابه (معذبوا الأرض ) : إن ثقافة الصمت سادت عقوداً طويلة كنتيجة حتمية لنظام القمع وثقافة الصراخ والشعارات التي نشأت في الظلال الوقائية للدولة القومية الشوفينية المتبرجزة التي تحول الحزب القائد فيها إلى مصلحة مخابرات وقمع . وكلهم قادتها ..الصراخ في وجه الجماهير بضرورة الانضباط في الصف ...

ان قادة الأحزاب في الأنظمة الفاشية هذه يتصرفون بأخلاقية جندي برتبة عريق مهمته الصراخ والتهديد والوعيد ..)

ولو كلّف الطغاة أنفسهم قراءة التاريخ القديم والحديث لأدركوا ببساطة أن القمع والإرهاب والاستبداد لاينتج سوى المقاومةوالتمرد والثورة الوطنية الديمقراطية إذا توفرت لها الظروف الموضوعية والأداة الصادقة النابعة من إرادة الشعب الحرة .

بعد فشل كل الطرق السلمية لتحقيق ذلك .. وبعد إعلان النظام منذ عشرات السنين استراتيجية الصلح مع العدو الصهيوني وهرول مع المهرولين نحو (سلام –الاستسلام )وفي نفس الوقت يرفض الصلح مع الشعب السوري الاسير منذ أربعين عاماً تحت طغيان قانون الطوارئ والاحكام العرفية . أمام بصر وسمع العالم ...

وبعد تركيز القمع والإرهاب لسحق القوى الوطنية الديمقراطية وأسس المحتمع المدني وحقوق الانسان من الطبيعي أن تنمو من جديد كل الأمراض الكامنة في جسد الأمة العربية المريضة ، وأخطرها مرض الطائفية الدينية الذي نما في أحضان النظام الرأسمالي الأمبريالي العالمي والأنظمة الديكتاتورية التابعة له التي توفر المناخ الملائم لولادة كل يوم (ابن لادن )جديد أو قطعان بشرية سطّحت ادمغتها كقطيع طالبان . كنتيجة حتمية لاغتيال الديمقراطية والرأي الآخر .

وتنتقل الأكذوبة بالوراثة للعهد الهجين الذي سمي (جمهوملكي )واطلق عليه زورا (عهد الشفافية واحترام الرأي الآخر والإصلاح ) ومرت الأحداث سريعة لتدحض الاكاذيب بدءاً من تعديل الدستور بخمس دقائق فقط ليتلاءم مع عمر ولي العهد الوريث .

ومنحه رتبة فريق (ماريشال )وهو لم يؤد الخدمة الإلزامية في الجيش إلى القمع الوحشي للمنتديات الثقافية التي كانت استفتاءً شعبياً صادقاً ضد النظام

الفاشي وحكم الحزب الواحد .. إلى اعتقالات مطلع ايلول (2001 الهمجية والمحاكمات الفاشية الظالمة التي اعقبتها للمناضلين الوطنيين الديمقراطيين وصولا إلى انتخابات ما يسمى (مجلس الشعب) الأخيرة بتاريخ 2003/3/2 المزيفة ... كلها أدلة تؤكد ان شجرة العليق والعوسج لايمكن أن تحمل تفاحا وعنبا . وكيف يتحقق الاصلاح والشفافية واحترام الرأي الآخر مع بقاء جهاز القتلة وللصوص نفسه الذي تربى في أحضان (المغفور له ) بكامل جاهزيته وأدواته لدفن أي اصلاح أو توجه ربع ديمقراطي في المهد .. فعلى ماذا يراهن دعاة الاصلاح أصحاب النوايا الطيبة الذين يفاوضون النظام ؟؟

وفي الختام : هذه لوحة موجزة وسريرية للقوانين والمحاكم الاستثنائية وأمثلة موجزة للمارسات الفاشية الاجرامية التي تعرض لها شعبنا المضطهد طيلة أربعة عقود وعلى وجه الخصوص بعد عام 1970 وتصفية القوى الوطنية في الدولة وحزب البعث وحسم ازدواجية السلطة بعد 16 تشرين الثاني لحساب العسكر والمخطط الامريكي الصهيوني المبرمج الذي نفذ بدهاء وحقد أسود على كل وطني ديمقراطي وكل قومي ديمقراطي بشكل لم تعرفه بلادنا طيلة تاريخنا . وهكذا حسم نظام الجريمة المقننة والمستمرة الذي بناه (المغفور له )حافظ الأسد بدعم أسياده السافر الصراع الطويل المرير حول الموضوعة التاريخية ؟

–هل يقود الحزب أو الاحزاب البندقية ؟

–هل يقود الحزب أو الأحزاب بالبندقية ؟ أم يقود البندقية الحزب وبالتالي الدولة والمجتمع وفق مشيئتها ؟ كما حدث حتى الآن . وهكذا وقعت سورية الضحية فريسة هذا النظام رهينة بندقية وسوط العسكر الملتزمون بالحفاظ على أمن العدو الصهيوني في جولاتنا المحتل خلف قوات الطوارئ الدولية .

وكان لبنان الشقيق الضحية الثانية لهذا النظام الفاشي بعد احتلاله عام 1976 بإشراف وموافقة كيسنجر واسرائيل السافرة لتصفية المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية وتمزيق وحدة لبنان الذي كان المنافس الوحيد لاسرائيل في المنطقة اقتصاديا وديمقراطيا ووحدة وطنية ..

ورسخ الاحتلال الأسدي في لبنان النظام الطائفي القذر وعبادة الأصنام القبيحة الاسدية والخمينية وأعاد الجياة للتنظيمات الفاشية التي كانت تلفظ أنفاسها وفي مقدمتها (الحزب القومي السوري ) ومنظمة الصاعقة وغيرها . ودمّر الاقتصاد والمجتمع واعتقل الآلاف من الوطنيين الديمقراطيين ولايزال المئات منهم في عداد المفقودين في السجون لأسدية .. وبمزيد من الأسف تدفع المصالح الأنانية والطائفية العصبوية للتمسك ببقاء الاحتلال الاسدي للبنان ومصالح الطائفة فوق استقلال لبنان وكيانه . والأنكى من كل ذلك يصرح السيد نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني أكثر من مرة : إنه يصبو لتطبيق قوانين القمع الأسدية وأجهزة تنفيذها في لبنان ( لتحقيق الاستقرار )كما زعم ممثل السلطة التشريعية العتيد هذا ؟ أخيرا نستطيع القول إن تركيبة هذا النظام الفاشي الطائفي الباطني تنفي أية شفافية وأي اصلاح كما تخفي الحاكم الحقيقي ومصدر القرار الحقيقي في سوريا رغم (البراويظ) العلنية . ومن حق الوطنيين الصادقين الغيورين التساؤل : من يحكم سورية ؟

اترك حصيلة هذا النظام الكارثة لبحث لاحق منتقلا إلى القسم التالي : السجون والمعتقلات .....

# القسم الثاني

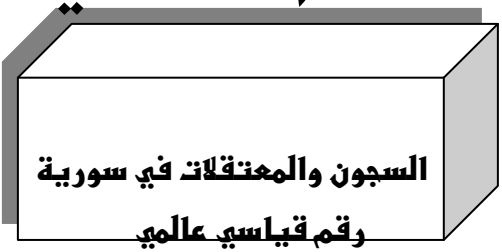


**كل القوى الظلامية في العالم تدعم نظام القتلة**

**لماذا تُقام السجون على ضفّة النهر في بَلَدٍ يشتهي الماء ؟**
**ذهبنا إلى بردى وسألناهُ :**
**هل أنت نهرٌ أم آمرأةٌ زاهدهْ ؟**
**فلم يخرجونا إلى النهر ثانيةً ...**
**صاح ! هذي زنازيننُا تملأُ الأرضَ من عهدِ عادٍ .**
**فأين البياضُ وأين السوادُ ؟**

**محمود درويش**

**من حصار لمدائح البحر**

# السجون والمعتقلات في سورية

## رقم قياسي

الحديث عن السجون والمعتقلات في سورية ذو شحون وآلام لاتتسع له مئات المجلدات .

بعد أن زرعها النظام البوليس في كل زاوية من بلدنا الحبيب , حتى أضحت كالوباء لم ينجُ من شرها أي مواطن شريف . وقد تجاوز عددها المعلوم عدد المستشفيات ودور العلم ورياض الأطفال ...

وإذا خرجنا من حدود المكان في السجون الصغيرة واخترقنا أسوارها وأسلاكها المكهربة نجد أنفسنا في السجن الكبير ، حيث يعيش حفافيش النظام فساداً وإجراماً على كل شبر من أرضنا الطيبة المجبولة بدماء الشهداء الأبطال . ويتربع فوق هذه الأشلاء جلاد وسجّان فريد من نوعه في العالم المعاصر .. ظنّ هذا السجان الأوحد أن بناء السجون وأقبية التعذيب وتوسيع وتطوير القديم منها على طريقة (البيروستريكا) أو الديمقراطية الأمريكية ، تستطيع خنق الرأي الحر واعتيال إنسانية خلف قضبانها . كما صور له عقله المريض وساديته وحقده الطائفي له , والقوى الظلامية الموجهة له بأن إشرافه المباشر على أجهزة القمع والارهاب ستحميه وتحلّ له قضية اغتصابه السلطة من الشعب للقضاء على أية معارضة لنظامه الفاشي مادياً ومعنوياً .

ولم يكن هذا سراً , ففي المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث المنعقد في كانون الأول **1979** قدّم رفعت الأسد مشروعاً لقرار يقضي بإشراف شقيقه حافظ مباشرة على أجهزة القمع تحت شعار (تطوير أجهزة الأمن ) وقد أقره المؤتمر العتيد بالإجماع .لهذا لانغالي إذا قلنا إن حافظ الأسد سجّان أوحد في سورية وليس رئيساً للجمهورية وهو المسؤول الأول عن كل المآسي والجرائم وانتهاكات أبسط حقوق الإنسان التي تعرّض لها شعبنا في سورية ولبنان

والمخيمات الفلسطينية ناهيك عن دوره في مخطط الاستسلام والذلّ الصهيوني الأمريكي الذي يخرجه المسرح الأمريكي اليوم بإشراكه جميع الحكام (العرب).

*** *** ***

من السجن الكبير ننتقل إلى السجون والمعتقلات الصغيرة المنتشرة كالوباء في جميع محافظات سورية والتي تمارس خلف قضبانها كل الغرائز الحيوانية وأساليب التعذيب الوحشي على أيدي مختصين تدربوا في معاهد المخابرات الأمريكية والبريطانية والألمانية ضد أحرار شعبنا على مختلف اتجاهاتهم وآرائهم الفكرية والسياسية .

ففي كل ركن من أركانها دماء بريئة مراقة وصرخات ضحايا وآهات أمهات واستغاثة أطفال سلب الطغاة من عيونهم الحلوة الأمن والطمأنينة واغتصب من أفواههم البريئة الابتسامة وعذوبة النداء للأم والأب والأخ ....الخ

هذه السجون تفغر فاهها كوحش مفترس لاتعرف الشبع والقناعة في عهد هذا الطاغوت الرهيب الذي تجاوز رهبة وبشاعة وهمجية منافي سيبيريا في العهد القيصري كما وصفها الكاتب الشهير (دوستويفسكي ) في كتابه "بيت الموتى " قبل قرن من الزمن .

كما تجاوزت معتقلات النازية والصهيونية إجراماً وعنصرية .

أما وسائل التعذيب الجسدي والنفسي التي تمارس فيها فهي تحتاج لدراسة خاصة لا يتسع لها المحال هنا .

السجون في سورية نوعان :

**الأول :** قديم ورثه نظام حافظ الأسد عن عهود الاحتلال التركي والفرنسي والديكتاتوريات العسكرية السابقة , قام بتوسيعها وتحويل بعضها أو أجزاء منها إلى معتقلات سياسية .

**الثـــاني :** حـديث مـن منجـزات نظـام حـافظ الأسـد مجهـزة بـالمنجزات الأليكترونية

للتعذيب والوسائل الوحشية الأخرى .

تضـاف لهـا ثكنـات الجيـش التـي تسـتخدم عنـدما تقضـي الحاجـة كسـجون جماعية للعائلات والرهائن . كما يضاف لها أقبية المخابرات المنتشرة في كل حي وضاحية والتي لايمكن إحصاؤها . لهذا نكتفي بتسجيل السجون الرئيسية المعروفة وفق التقسيم الإداري للمحافظات السورية .

## آ-سجون مدينة دمشق ومحافظتها :

آ–سجن المزة العسكري :

بعـد معركـة ميسـلون بتـاريخ **21** تمـوز **1920** التـي استشـهد فيهـا وزيـر الدفاع السوري يوسف العظمة الذي أبى شرفه الوطني أن يبقى حياً ويرى أقدام المستعمرين الغزاة تدنّس أرض الوطن , وقف يومها أمام مجلس الوزراء قائلاً : "لئلا يسجل التاريخ أن قوات الاحتلال الفرنسي دخلت دمشق دون مقاومة اسمحوا لي أن أذهب لأموت "

وكان يعلم مسبقا نتيجة المعركة بعد أن حلّ الملك فيصل الجيش وقبل إنذار غورو ثم فرّ إلى أحضان الاستعمار البريطاني في حيفا , ليتوّج فيما بعد ملكاً على العراق .. بعد هذه المعركة المشرّفة دخلت قوات الاحتلال الفرنسي دمشق بقيادة الجنرال غوابيه . بعد أن عسكرت على تلال المزة المشرفة على دمشق .

أمر غوابيه ببناء القلاع على هذه التلال لينصب فيها مدفعيته ليقصف منها المدينة عند الحاجة . وهذا ما حدث عام **1925** إبّان الثورة السورية وكذلك في **29** أيار **1945** إبّان العدوان الفرنسي على دمشق ..

وكان سجن المزة العسكري إحدى هذه القلاع الاستعمارية .

وبعد الجلاء والاستقلال حوّلت قلعة المزة إلى سجن تابع لوزارة الدفاع للعسكريين فقط لكن الديكتاتوريات التي اغتصبت السلطة حولته إلى سجن للمعارضة السياسية بدءا من ديكتاتورية حسني الزعيم وانقلابه العسكري الأول في سورية بتاريخ 31آذار 1949 حتى اليوم .

بعد انقلاب 8آذار 1963بني في هذا السجن طابق ثان وزاد عهد حافظ الأسد عدد زنزاناته وغرف التعذيب . كما ألحق به حقل الرمي الذي كان مخصصاً لتدريب الجنود وحوّله إلى ساحة لإعدام المناضلين من المعارضة السورية . ولا أبالغ إذا أطلقت على هذا السجن اسم (باستيل سوريا )رغم أن الذين قتلوا في باستيل فرنسا لا يشكلون واحد بالمئة من ضحايا باستيل سوريا .

يتألف هذا السجن من ساحة خارجية تحرسها دبابتان أو أكثر حسب الحاجة وبناء مستطيل الشكل مؤلف من طابقين وقبو موصد دوماً بباب حديدي يوضع المخطوفون المقرر إخفاء أثرهم وتصفيتهم جسدياً .

الطبقة السفلى تضم أربعاً وعشرين زنزانة على جانبي باب السجن أطلق عليها إسم (المقابر ) طول كل منها متران وعرضها سبعون سنتيمتراً تقريباً لايوجد فيها ماء ولا مرحاض . لايخرج المعتقل منها إلا للتعذيب أو القضاء الحاجة مرتين في اليوم .

–وفي زاوية إحدى هذه الزنزانات جنازير وقيود حديدية يرتبط بها المعتقل ويثبت رأسه داخل كماشة حديدية لتنقط فوق رأسه قطرات الماء بشكل دائم من أنبوب في سقفها حتى يغمى عليه . وفي الليل يقطع التيار الكهربائي ويفتح باب الزنزانة جلاد عملاق منتخب لهذه المهنة وهو يضع قروناً على رأسه

ويرتدي وجه شيطان مخيف كما تصوره الأسطورة السائدة .ثم يصرح في وجه المعتقل المدمى المنهك من التعذيب .

أذكر أن إثنين أو ثلاثة من المعتقلين فقدوا عقلهم بهذه الطريقة الوحشية . كما أذكر إسم الجلاد الذي كان يقوم بهذه المهمة . وطوله حوالي مئة وتسعين سنتمتراً هو (الشرطي العسكري عبدالله الحرك –من السلمية ) .

أما هذه الزنزانات باحة مستطيلة وسطها بحيرة ماء صغيرة يغطس الجلادون المعتقل فيها بعد ضربه المبرح بالسياط وأسلاك الفولاذ . وبعد انتهاء ولائم التعذيب اليومية يلتف الجلادون حول المائدة الطعام والشراب التي يعدّها لهم مدير السجن من طعام المعتقلين المسروق . وتكون المائدة متخمة أكثر بالطعام والشراب بحضور لجنة التعذيب العليا "علي دوبا –ناجي جميل , محمد ناصيف " وغيرهم من الجلادين . تطلُ على هذه الباحة : غرفة مدير السجن ومعاونه , وغرفة التحقيق والمستودع والمدخل الرئيسي للقسم الداخلي , عبر شبكتين من الحديد , وبعد اجيتازها نصل إلى الطابق الأول من السجن لتواجهنا الزنزانات الداخلية وعددها عشرة تسمى (المزدوجة) طول كل منها متران وعرضها متر ونصف تقريباً تحتوي على مرحاض وصنبور ماء يحشر فيها أكثر من معتقلين حسب الحاجة وقانون الطلب الدائم للحم البشري , وفي الجهة الشمالية الغربية منها توجد زنزانة خاصة لتعذيب المعتقل حيث تمر منها أقذار مراحيض السجن في مجرى مكشوف أطلق عليها "زنزانة أبو ريحة : يستقبل فيها المعتقل بعد تعذيبه حتى يغمى عليه أو يكاد يختنق وقد توفي فيها عدد من المعتقلين السياسيين .

أطلق عليها المعتقلون إسم " صالون الاستقبال " هزءا من النظام وإرهابه الوحشي .

كما يضم الطابق الأول غرفة خاصة كانت في الماضي مكتبة للسجن كنا نستعير منها كتب المطالعة في عهود الديكتاتوريات السابقة لكن في عهد حافظ الأسد سرقت كتب المكتبة ووضع أدوات التعذيب وحُوّلت إلى مسلخ لتعذيب المعتقلين حيث يجلس الجلادون خلف طاولة عليها الطعام والويسكي دون أن يراهم المعتقل المعذب الذي يدخل وهو معصوب العينين ويُدخَل رأسه في كيس من القماش السميك الأسود ثم يبدأون تعذيبه وضربه بشتى الوسائل الوحشية واستجوابه لإرغامه على الاعترافات التي يريدونها والجلادون الكبار يسكرون على أشلاء الضحايا ويتلذذون بآلامهم .

وفي هذا الطابق أيضاً ست غرف متقابلة يسمونها (مهاجع ) يفصلها ممر يؤدي إلى الباحة الخلفية يحشر في كل مهجع خمسين معتقلاً أو أكثر وفي كل منها مرحاض وصنبور ماء كما يضم هذا الطابق الحمام الذي تفوح منه روائح القذارة والعفونة يسمح للمعتقل أن يغتسل بالماء والصابون لمدة ثلاث دقائق وفي كثير من الحالات كانوا يقطعون الماء لتعذيب المعتقل وذلك مرة واحدة في الأسبوع .

تضم الساحة الخلفية غرفة خاصة لإخفاء المعتقلين وتعذيبهم بعيداً عن أعين بقية المعتقلين وقد أطلق عليها بعد احتلال جيش حافظ الأسد لبنان إسم " مضافة لبنان " بعد أن غصّت بالمخطوفين من لبنان من اللبنانيين والفلسطينيين . وفي الجهة الغربية منها المطبخ والمستودع .

**الطابق العلوي** : يضم ستة مهاجع كبيرة وعشر زنزانات كسابقتها في الطابق الأسفل , وثلاث غرف صغيرة من الجهة الشرقية خصصت لاعتقال أعضاء الحكومة السابقة المعتقلين منذ عام **1970** دون محاكمة .

كما يضم صفين من الزنزانات الفردية تضم ستة عشرة زنزانة تشبه مقابر الطابق السفلي .. هذا ويحصر في كل زنزانة 3–4 معتقلين وفي كل مهجع بين 50–100 معتقل وفق كل موجة اعتقال . ولو قسمنا مساحة كل مهجع على عدد المعتقلين فيه في أحسن الظروف لكان نصيب المعتقل الواحد متراً وعشرين سنتمتراً مربعاً (1.20 م2)أي مساحة فراش محشو بالقش والبق والرطوبة , طوله متران وعرضه ستون سنتمتراً وفي حال ارتفاع عدد المعتقلين كان يتناوب كل شخصين على فراش واحد بحيث يصبح المهجع كعلبة السردين .

وليرى القارئ العزيز ما فعله النظام الأسدي بأحرار شعبنا لابد من التذكير أن الحدّ الأدنى الضروري لحياة البقرة الواحدة في هولاندا مثلاً هو مساحة أربعين متراً مربعاً مع التهوية والإنارة الجيدة والغذاء وحتى الموسيقا .....! فهل بقي في العالم كله أكثر امتهانا لحقوق الإنسان مما يمارسه نظام حافظ الأسد تحت شعار الحرية والاشتراكية . وكل ماسبق ذكره جزء من قاعدة عامة في جميع سجون النظام الهمجي .(1)

## 2-سجن الشيخ حسن :

يقع هذا المعتقل في مدخل حي الميدان بدمشق بجانب مقبرة الباب الصغير . كان في الماضي مخفراً للشرطة ثم حُوّل إلى سجن للمعتقلين السياسيين في عهد ديكتاتورية الشيشكلي عام 1953؛ ثم أضاف إليه النظام (التقدمي) العسكري بعد انقلاب 8 آذار 1963 طابقاً ثانياً وأصبح مؤلفاً من طابقين . مستطيل الشكل يحيط به سور مرتفع جداً تعلوه الأسلاك الشائكة المكهربة .

(1) اغلق سجن المزة عام 2002 وبنى النظام بدلاً عنه ملحقاً للسجناء العسكريين بجانب سجن صيدنايا .....

**يفصل البناء عن السور ممر ضيق بعرض متر ونصف تقريباً يتنفس فيه المعتقلون مرتين في اليوم . وفي جدار السور الخلفي باب حديدي موصد بعدة أقفال يؤدي إلى المقبرة يفتحه الجلادون ليلاً كلما أرادوا إخفاء جثة أحد المعتقلين من ضحايا التغذيب الوحشي .**

**في هذا السجن ثمانية عشر زنزانة في كل طابق يتوسطها ممر بعرض ثلاثة أمتار تقريباً تتصدره زنزانة جماعية في كل طابق تتسع لحوالي عشرة أشخاص لكن يحشر فيها أكثر من خمسين معتقلاً.**

**هذا وكل زنزانة فردية طولها متران وعرضها متر واحد تحتوي على مصطبة من الأسمنت المسلّح ومرحاض وصنبور ماء يدخلها النور من كوّة صغيرة تطل على الممر الخارجي . أما البناء الخارجي فيحتوي على غرفة صغيرة تقع على يسار مدخل السجن تسمى (المهجع رقم 1) ينام فيها المعتقلون بالتناوب لضيق المكان . إلى جانب غرفتين للجلادين تضم وسائل التعذيب المختلفة . وفي القسم الغربي من البناء القديم غرف نوم حراس السجن .**

**جعل حافظ الأسد هذا السجن مستودعاً للضحايا التي يريد الخلاص منها جسدياً أو ترويعها . ومنها على سبيل المثال لا الحصر : اغتيال الضابطين السوريين سليم حاطوم وبدر جمعة بعد تعذيبهما الوحشي وكذلك إعدام وتعذيب عدد من الإخوان المسلمين .. كما اعتقل في هذا السجن أعضاء نقابة المحامين في دمشق وحلب وأعضاء رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان**

بدمشق إلى جانب المئات من أبناء شعبنا من أطباء ومهندسين وعمال وطلاب ورجال فكر .ويعيش من خرج من هذا السجن حياً في حالة شبه مصاب بعاهات دائمة لامثيل لها بالعالم .

### 3-**سجن كفر سوسة** :

هذا المعتقل النازي الحديث من أكبر منجزات نظام حافظ الأسد (الإنسانية والتقدمية )تمّ بناؤه بمساعدة وخبرة ألمانية –أمريكية مشتركة . يتسّع هذا المعتقل الرهيب لأكثر من ألفي معتقل .وهو مجهّز بأحدث وسائل التعذيب الكهربائية واليدوية والنفسية . كما تخضع كل زنزانة أو مهجع فيه لجهاز رقابة وتنصت أليكتروني مركزي . بحيث تراقب كل حركة وكلمة بين صحايا الاعتقال . وهكذا حقق هذا النظام (التقدم التكنولوجي )لزيادة الانتاج القومي كما يزعم.

دشن حافظ الأسد هذا السجن عام **1975** , وأحكم حراسته بوحدات خاصة تابعة له . بينما خرّب عشرات المصانع وحرم الشعب من المشافي والمدارس .

رغم كل ذلك تمّ في هذا السجن أروع عملية تحدٍ للنظام وآلته القمعية حيث تمكنت مجموعة من المعتقلين السياسيين اعتقال مدير السجن وبعض حراسه والفرار من السجن عام **1976** , الأمر الذي يؤكد أن إرادة الإنسان أقوى من التكنولوجيا ومن كل وسائل القمع وسلب الحرية .

يضم هذا السجن أكثر من مئتين وخمسين زنزانة وعشر مهاجع جماعية . كانت سرايا رفعت الأسد مسؤولة عن حمايته بمختلف أنواع الأسلحة ولايزال الآن تحت الإشراف المباشر لسيادة الرئيس (المفدى) ؟؟

وهكذا حوّلت مئات الفدادين من بساتين الغوطة الشرقية إلى سجون وثكنات عسكرية لحماية النظام ؟

## 4-سجن قلعة دمشق :

هذا السجن قلعة رومانية قديمة حولها المماليك ومن بعدهم الأتراك إلى سجن رهيب للتعذيب والإعدامات كما استمر استعماله سجناً للوطنيين في عهد الإحتلال الفرنسي . وتول في عهد الاستقلال إلى سجن مدني .وفي عهود الديكتاتوريات السابقة وضع المعتقلون السياسيون إلى جانب المتهمين بجرائم عادية من ضحايا النظام الاجتماعي .وكان هذا عاملاً ايجابياً وطّد الصلة الانسانية بين المعتقلين السياسيين وضحايا النظام وتثقيف وتوعية هؤلاء الضحايا . إنني أذكر أننا أنشأنا أثناء اعتقالنا عام 52–53 حلقات لتعليم الأميين كما أنشأنا تنظيماً سياسياً واعياً تخرّج منه عدد من المناضلين الشرفاء برز منهم شعراء ورسامون ونقابيون محترمون . قدموا مساعدات لجميع المعتقلين السياسيين فيما بعد .

ورغم خطورة بقاء المعتقلين في بعض أبراج هذه القلعة المهددة بالانهيار لفقدان الصيانة المستمرة والترميم وفقدان أبسط الشروط الصحية في معظم أقسامها . وهذا ما تضمنته تقارير العديد من اللجان الدولية الإنسانية المهتمة برعاية المعتقلين وحقوق الإنسان التي قامت بزيارة هذا السجن قبل النظام الأسدي الذي لم يسمح لأية لجنة دولية التي قامت بزيارة المعتقلات في سورية . أصرّت الديكتاتوريات على بقائه سجناً . وفي عهد النظام الأسدي العتيد حجز المعتقلون السياسيون في قسم من أبراج هذا السجن وعزلوا عن المعتقلين العاديين بعد إقامة سور عالٍ بين القسمين .

وفي 1–آب 1975 أعدَمَ السفّاح خمسة من طلاب الجامعة لمعارضتهم النظام وأسياده الأمريكان وشركاتهم المتغلغلة في سورية تحت مسميات مختلفة

كما اعتيل السادس تحت التعذيب في هذا السجن (مجموعة الشيوعين العرب )

وفي عام **1982** استكمل النظام بناء سجنين كبيرين الأول سجن (عدرا) للمعتقلين المدنيين والثاني في( صيدنايا ) للمعتقلين السياسيين . بني هذا السجن الأخير ليكون تطويرا للمعتقلات النازية بواسطة خبرة ومخططات أجنبية .

## سجن صيدنايا :

اغتصب نظام الجريمة المستمرة أراضي وكروم قرى صيدنايا ومنين وتلفيتا شمال دمشق في منطقة تسمى (عابا) ليشيد عليها سجناً رهيباً يضم طابقين من الزنزانات تحت الأرض وثلاث طبقات فوقها يحتوي على أكثر من مئة زنزانة وعشر (صالونات) للتعذيب الجسدي والنفسي ويحتوي (**180**) مهجعاً (لنزلاء ) هذا المعتقل بالإضافة لعدة قاعات كبيرة وغرف الجلادين ومهاجعهم . ويضم هذا السجن الآن أكثر من ألفي معتقل سياسي من معتقلي الرأي والضمير .وفي مايلي مخطط تقريبي لهذا السجن كما نقلته ذاكرة مناضلين اصدقاء قضوا فيه عشرات السنين بين آلاف معتقلي الرأي والضمير في سورية .

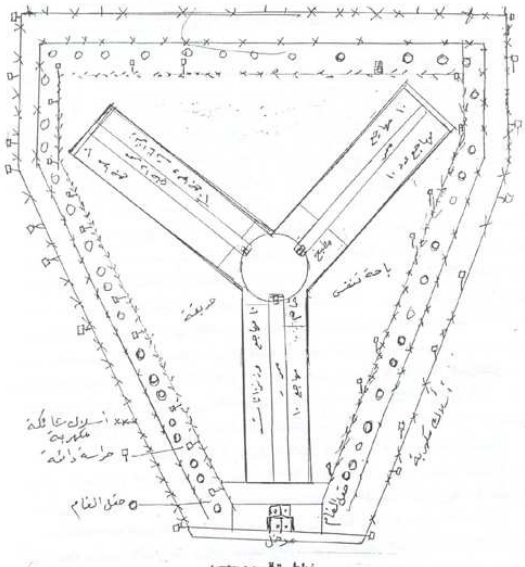

يقع هذا السجن على بعد 28 كم شمال غرب دمشق يشرف عليه السّجان الأول مباشرة بمساعدة الجلادين "علي دوبا , ومحمد ناصيف"وغيرهما .

تقوم على حراسته المعتقلين فيه مفرزتان : الأولى تابعة للأمن العسكري والثانية لأمن الدولة (كما تسمى) ..

يتألف هذا المعتقل النازي من ثلاث طبقات فوق الأرض وتضم كل طبقة ثلاثة أجنحة يحتوي كل جناح منها عشرين مهجعا متقابلة يفصلها ممر ضيق وبهذا تضم كل طبقة 60 مهجعاً وتضم الطبقات الثلاث 3×60=180 مهجعاً . مساحة كل منها : 8×6 =48 م2 كان يحشر في كل منها إبان حملات الاعتقال الواسعة 30 معتقلا وبهذا يتسع هذا المعتقل لـ 180 ×30 =5400 معتقلا يضاف لهذا الزنزانات الفردية تحت الأرض بطول مترين وعرض متر واحد لاترى النور ولاماء فيها ...

هذه صورة موجزة لهذا المعتقل النازي الذي قتل فيه المئات من معتقلي الرأي والضمير بعد سنوات من التعذيب الذي لامثيل له في العالم وأخفيت جثثهم . لم يكتف الجلادون بتعذيب ضحاياهم بل مارسوا أقذر أساليب الابتزاز واللصوصية للمعتقل وعائلته في الخارج إلى جانب هتك الأعراض

وتدمير أسر بكاملها . حتى أضحى الجلادون يتسابقون للخدمة في السجون لجني المكاسب على أشلاء الضحايا ....

قام بتصميم هذا السجن خبراء ألمان على شكل علامة شركة (مرسيدس) .. لقد شوه هذا المعتقل اسم (قرية صيدنايا ) الحبيبة على قلوب الناس في كل مكان عبر التاريخ القديم والحديث . وفي اللغة صيدنايا من جذر آرامي سرياني تعني –مكان صنع الأدوية أو مكان الصيد – أو الاثنين معاً عندما كانت جبالنا مغطاة بالغابات وفي التاريخ الذي لم يكتب بعد أو الاصح لم ينشر بعد صيدنايا تعني الحرية والكرامة والاعتزاز بالانتماء لهذه القرية الصغيرة بحجمها والفقيرة بمواردها والكبيرة بصمودها عبر التاريخ في وجه جميع الغزاة من كل صنف ولون في عهود العبودية والتعصب الديني والعشائري الاعمى وحمى أجدادنا بصدورهم وسواعدهم ووحدتهم بلدتهم واوابدها ومقدساتها وحطموا أمام صخورها كل الغزوات الهمجية . حتى اضحت رمزا للصمود والكرامة على الاقل في القرون الخمسة الأخيرة التي تركت لنا النزر اليسير من السجل الوطني لصيدنايا الذي حفظه الأجداد في صدورهم أو في بعض المخطوطات اليتيمة التي نجت من الحريق الآثم ..؟ أو كتبت في الخارج شعر أو نثراً .. .

بعد هذا التاريخ الوطني العبق بروح التمرد ضد الظلم والعبودية والغزو الخارجي . من عهد الإقطاع الأمويِ إلى عهد الطغيان الفاطمي وثورة أبناء المنطقة عليه وتحرير دمشق وإقامة سلطة الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية للاكثرية المسحوقة والمضهدة لأول مرة في التاريخ بقيادة عامل أو شغيل فقير من (تلفيتا ) ضاحية صيدنايا الغربية هو البطل (قسام الحارثي ) الذي حرر دمشق وبنى سلطة الفقراء فيها في القرن العاشر . لكن تآمر تجار دمشق عليه كعادتهم عبر التاريخ القديم والحديث في الوقوف مع الطغاة طعن النظام

الجديد في الظهر وسلّم قسام للطاغوت الفاطمي ،ليموت شهيداً مصلوباً على أحد أبواب دمشق .

من تلك المعجزة الشعبية المطموسة في التاريخ التي لاتقل أهمية عن ثورة القرامطة والمعتزلة ضد الخرافة ونظام الإقطاع والرقيق والجواري .....خصوصاً في دمشق .....؟

إلى التاريخ الحديث .إلى ميسلون والنضال الوطني ضد المستعمر الفرنسي ومعركة البرلمان السوري إلى معاركنا مع العدو الصهيوني منذ عام **1948** قدمت هذه القرية الصغيرة الكبيرة عشرات الشهداء والمقاتلين .. وعبر الصراع بين الديكتاتوريات العسكرية التي اغتالت الديمقراطية البرلمانية الوليدة واغتصبت السلطة من الشعب تنفيذاً لمخططات استعمارية في أغلب الأحيان منذ الانقلاب الأول في **31** آذار **1949** الذي صنعته المخابرات الأمريكية وشركة النفط السعودية –الأمريكية (التابلاين ) إلى الإنقلاب العسكري الأمريكي الأخير المبرمج في **13–16** تشرين الثاني عام **1970** تحت شعار الحركة التصحيحية وغيره من الشعارات الكاذبة التي حملتها الطبقة اللاوطنية التي ولدت من رحم النظام وشكلت بنيته وعموده الفقري .

عبر كل ذلك قدم المناضلون الوطنيون الديمقراطيون على مختلف اتجاهاتهم التضحيات الجسام دفاعاً عن الحريات العامة وحقوق الانسان والديمقراطية . وقدمت صيدنايا عشرات المناضلين الصادقين الذين تعّرضوا للاعتقال الكيفي والتعذيب الوحشي والاستشهاد والتشريد وكذلك أبناء المنطقة كلها في المعركة المستمرة بين الحق والباطل بين الديكتاتورتة وطفيلياتها والديمقراطية وجنودها المخلصين ..

فهل يقبل أبناء وبنات صيدنايا ومنطقتها الطامحون دوماً لحياة حرة كريمة وإنسانية أن يشوه الطاغوت اسم صيدنايا ومنطقتها وتتحول رباهم الجميلة وملاعب طفولتهم إلى معتقلات ومسالخ بشرية وتحول أرضهم النقية إلى مقابر جماعية يخفى فيها نظام القمع والإرهاب جثث المئات من المفقودين ضحايا التعذيب الوحشي ..؟؟؟

أنا وأثق أثناء كتابتي لهذه الأسطر في المنفى في نهاية عام 2002 كإضافة للنص الأصلي بأن سواعد أبناء صيدنايا وتلفيتا ومنين وغيرها من قرى الجبل العنيدة بالحق ستدمر هذا السجن والسجن العسكري الجديد الذي بني بجانبه (كبديل لسجن المزة )لتبني مكانها المستشفى والجامعة التي تفتقر لها المنطقة تحت راية نظام وطني ديمقراطي قادم لامحالة . وان غداً لناظره قريب ..

## سجن الشرطة العسكرية بدمشق :

كان هذا السجن حتى عام 1975 في إحدى الثكنات الفرنسية القديمة مقابل كلية العلوم في جامعة دمشق . ثم نقل إلى مقر الشرطة في القابون بنفس الحجم والمعاملة الوحشية للمعتقلين .

لايصدق عقل الإنسان أن هناك سجوناً من هذا النوع في العالم .

يتألف هذا السجن من غرفتين فقط كل منها 4×4×16 م2 تقريباً وممر ضيّق يحشر في هذا السجن يومياً ما يقارب المئة معتقل لافرق بين السياسي وغير السياسي منهم من عسكريين ومدنيين .

يُحمل المعتقل إلى هذا السجن مكبلاً بالقيود ليستقبل من الجلادين بسيل من الشتائم والركل والضرب .ثم يُفَكُ القيد ويرغم المعتقل على خلع كامل ملابسه تحت لسع السياط , ثم تصادر جميع حاجياته الخاصة . بما فيها ساعة

اليد والنقود عليه السجائر يسلب منها الجلادون ما يحلو لهم قبل نقل المعتقل إلى سجن آخر .
يبقى المعتقلون في هذا السجن واقفين لشدة الإذحام في أغلب الأحيان .
وصاحب الحظ السعيد منهم الذي يستطيع الجلوس القرفصاء على الأرض القذرة .

والطامة الكبرى عندما يوزّع الطعام الذي يجود به الجلادون على المعتقلين من الجنود الفارين من الخدمة العسكرية أو المعتقلين السياسيين أو المتهمين الآخرين من صغار العسكريين , الذين ارتكبوا جرائم سرقة صغيرة بتوريط من النظام ليخفي وراء اعتقالهم اللصوص الكبار . عندما يوزّع الطعام تتحوّل أرض هذا السجن إلى سلّة قمامة يضاف لها الحشرات المعششة في الجدران .

بعد ذلك يطوف الجلادون لبيع السجاير التي سرقوها من المعتقلين . وكان ثمن السيجارة الواحدة يصل إلى خمس ليرات سورية عام **1975** ثم ينتحي بعضهم زاوية ليلعبوا القمار ويسلبوا ما في جيوب المجندين البائسين .

كنت أحد نزلاء هذا السجن أثناء نقلي إلى سجن تدمر عام **1975** . وكنت المعتقل السياسي الوحيد الذي نقل إلى سجن تدمر منذ **17** تشرين الثاني عام **1974** وحتى حزيران **1975** ,حيث أعادوني إلى سجن المزة العسكري .

يشرف على هذا السجن الرهيب الجلادون المقربون من الطاغية وهم بالتتابع : "علي الدني , رسمي العيد ، علي الصالح " وقد أصبح كل منهم مليونيرا على أشلاء المعتقلين البؤساء الضحايا ..

## 7-سجن القصاع قرب مستشفى دار الشفاء المسمى

## " سجن أمن الدولة ":

اعتقلت في هذا السجن لمدة ثلاثة أيام قبل نقلي إلى قسم مخابرات الروضة عام **1974** . يضم هذا السجن قسمين :

**1**–القبو ويتألف من أربع غرف كبيرة وحوالي عشر زنزانات فردية بين بناية التعبئة العسكرية والمخابرات . ينخفض هذا القبر الجماعي عن سطح الأرض حوالي عشرة أمتار يحشر فيه المعتقلون السياسيون . تفتك بهم الرطوبة وسوء التغذية إلى جانب سياط التغذيب اليومية .

**2**–إثنان وعشرون زنزانة فردية بناها الجلادون على سطح البناء لاتختلف عن زنزانات المزة الآنفة الذكر .

أما الباحة الواقعة في القبو بين البنايتين فهي مسرح يومي لحفلات التعذيب الوحشي بالسياط أو الصعق بالتيار الكهربائي والوسائل الأخرى . ثم يرمى المعذب في بركة ماء صغيرة أُعدّت لهذا الغرض .

من يصدق أن إنساناً يوضع في هذا القبر الجماعي وفي إحدى زنزاناته مدة أحد عشرة سنة ونيف ويعذب حتى يفقد عقله وينكر الجلادون وجوده لديهم . لا لذنب ارتكبه سوى أن له رأيه المناهض للنظام وأنه مناضل في صفوف المقاومة الفلسطينية : هو الحقوقي " عقل قربان " من قطنا . الذي اختطفته مخابرات حافظ الأسد من لبنان وأنكرت وجوده لديها ومازالت . أما مئات البرقيات التي أرسلتها المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان والمعتقلين . والتي طالبت بالإفراج عنه أو محاكمته أو حتى معرفة مصيره لكن بدون جدوى .

أشرف على تعذيبه مباشرة الجلادون "محمد ناصيف وفواز النقري " حتى فقد عقله وأرغم على نسيان إسمه بعد تسجيله في سجلات المعتقلين باسم " عبدالله ويس ".

كان عقل صديقا لي في كلية الحقوق بدمشق . كنت أتابع أخباره أثناء وجودي في سجن المزة حتى علمت من أحد المجندين الذين يعملون في الخدمة داخل السجن أنه نُقل إلى إحدى زنزانات سجن المزة عام **1976** وأنه لا يستطيع الوقوف على رجليه يزحف زحفاً شبه عار في برد الشتاء القارس . ثم انقطعت أخباره نهائياً وأعتقد أنه توفي وأخفى الجلادون جثته . ومازالوا حتى الآن ينكرون معرفة أي شيء عنه.

كما اعتقل في هذا السجن الصحفي الوطني " نصر الشمالي " لمدة خمس سنوات ولم يخرج منه إلا بعد إشرافه على الموت .

تُرتَكَب في هذا السجن يومياً أبشع جرائم القتل والتعذيب في تاريخ البشرية ..

## 8-**سجن الحلبوني** :

كان هذا السجن داراً لرئيس الجمهورية السورية " تاج الدين الحسيني " سابقاً وهو يقع في حي الحلبوني قرب المستشفى الوطني بدمشق ثم اغتصبه النظام البوليسي وحوّله إلى سجن وقطع أشجار حديقته الجميلة ليبني مكانها زنزانات وقاعة للتعذيب . وهو تابع لمخابرات ما يسمى (أمن الدولة ) .

استشهد عدد من المعتقلين السياسيين فيه . كما اعتقل فيه العديد من النساء مع أطفالهن ،كرهائن من قرية رنكوس بعد فشل سلطات القمع من اعتقال أزواجهن أو آبائهن عام **1978** , وكان بينهن حوامل , ولدن في هذا السجن الرهيب تحت سياط الجلادين . وهذا ما يندي له وجه البشرية خجلاً

كما لم يفعله عتاة النازيين والمجرمين . وهذا نموذج حي للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأمريكية الصهيونية ومن صنع أيديها .....!!!

## 9-سجن عذرا المدني :

يقع هذا السجن على بعد 30كم شرقي دمشق من منجزات العهد الأسدي ,يضم هذا السجن حوالي ثلاثين قاعة كبيرة وخمسين زنزانة فردية . يتسع لأكثر من ألفي معتقل بالإضافة لمبنى الإدارة والحرس . محاط بسور مرتفع وأسلاك مكهربة . يفتقد للحد الأدنى من الرعاية الصحية والاجتماعية والغذاء . كما تنتشر فيه الأمراض السارية بما فيها السل ويقوم جلادو هذا السجن ببيع المخدرات للمساجين .

## 10-سجن طريق مطار دمشق الدولي :

بنى هذا السجن رفعت الأسد . الذي تلذذ بتعذيب المعتقلين الضحايا وقتلهم . بعد قضاء ليله في كازينو المطار أمام طاولة (الروليت ) وممارسة القمار والسكر والدعارة .

يختص هذا السجن بحالات التحقيق السريع , للمناضلين الوطنيين الذين يعتبرهم النظام (خطرين) عليه . ثم يغتالهم ويدفن جثثهم في مقابر جماعية أعدت مسبقاً .كانت تقوم بحراسة هذا السجن سرايا (رفعت) أما الآن وضع تحت حراسة سرايا " علي حيدر " ولم تتوفر لدينا المعلومات الكاملة عن هذا السجن لسبب بسيط هو أن الداخل إليه لن يعود ...

## 11-مركز الشعبة السياسية في حي الشيخ محيي الدين بدمشق :

بناء قديم يتألف من ثلاث طبقات . يضم مكاتب الجلادين وقاعة التعذيب ويتبع لهذا المركز سجن الشيخ حسن . يحمل المعتقل إليه تحت الحراسة المشددة لمشاهدة عائلته . إذا سمح الجلادون بذلك بعد مدة طويلة من اعتقاله في سجن الشيخ حسن .

وفي عام **1967** , تمكن مناضلون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من تحرير الدكتور " جورج حبش " أثناء نقله من السجن إلى هذا المركز , وكنت يومها في الزنزانة رقم **9** المجاورة لزنزانته .

وفي **31** آذار**1985** , اعتقلت وزملائي المحامين بعد تنفيذنا الإضراب العام بنجاح احتجاجاً على استمرار نظام القمع والإرهاب وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية والاعتقال الكيفي دون محاكمة والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والحريات العامة . ويضم هذا المركز أيضاً خمس زنزانات تحت الأرض لحالات التعذيب الطويل .

## 12-**قبو المخابرات مقابل المستشفى الإيطالي في حي الصالحية**

:

يستعمل هذا القبو لحالات الاعتقال المؤقت والتغذيب الوحشي السريع وهو تابع مباشرة لرئيس الجلادين . استشهد في هذا القبو الشهيد " فرج الله الحلو " الأمين العام لحزب الشيوعي اللبناني عام **1960** على أيدي جلادي عبدالناصر وعبدالحميد السراج "عبدالوهاب الخطيب وسامي جمعة ". ثم قام الجلادون بتذويب جثته بالأسيد إخفاءا للجريمة . وقد أصدرت محكمة الجنايات بدمشق حكما بالإعدام على المجرمين الثلاثة . لكن هذا الحكم لم ينفذ لفرارهم إلى مصر .

**13–**سجن المخابرات في حي الروضة .

**14–سجن شعبة فلسطين في حي المالكي .**

**15–سجن مخابرات العباسيين شمال ساحة العباسيين .**

**16–سجن مخابرات القوى الجوية في قبو مبنى قيادة القوى الجوية :**

**يشرف على هذا السجن بالتناوب الجلادان " ناجي حميل , محمد الخولي " اغتيل فيه العديد من المعتقلين الوطنيين العسكريين والمدنيين .**

## 17-سجن المخابرات العسكرية في مبنى الأركان العامة للجيش :

**يشرف على هذا السجن الجلاد الأول " علي دوبا " المرتبط مباشرة برئيس النظام .**

## 18-سجن سرايا الدفاع :

**بناه " رفعت " ثم ورثه "علي حيدر " للقوات الخاصة في ضاحية القابون .**

**19–سجن المخابرات النسائية في حي القصور بدمشق .**

**20–سجن قطنا للنساء .**

**21–سجن قطنا للرجال .**

**22–سجن منطقة دوما شرق دمشق .**

**23–سجن منطقة النبك شمال دمشق .**

**24–سجن منطقة الزبداني غرب دمشق .**

**25–سجن قوى البادية في ضمير شرق دمشق .**

**26–سجن كفر سوسة للشرطة جنوب دمشق .**

## 27-سجن مخابرات باب مصلى في دمشق :

أعدم النظام السفّاح أمام هذا السجن أربعة من الفدائيين الأبطال لأن رفاقهم تمكنوا من اعتقال حراس السجن والفرار منه صبيحة عيد الأضحى من عام **1982** بقادة المقدّم " رؤوف زعرور "الذي رفض أوامر عرفات بإلقاء السلاح في جنوب لبنان عام **1990** فإمتدّت إليه يد الغدر والخيانة بالتنسيق مع المخابرات الأسدية ليسقط شهيداً في تاريخ النضال الوطني السوري الفلسطيني الواحد ... هذا القليل من الكثير من السجون والمتعقلات التي زرعها النظام في كل مكان ذكرناه على سبيل المثال لا الحصر . لأن كل ثكنة من ثكنات جيش النظام مهيأة لتكون سجناً للمواطنين بعد تحويل الجيش إلى بوليس ضد الشعب ومثلها مراكز حزب السلطة التابع لأجهزة القمع .

أما بقية المحافظات فلم تكن أقل نصيباً من منجزات هذا النظام وإن كان التمركز القمعي في العاصمة أكثر . فأقبية التعذيب وأجهزة القمع منتشرة كالوباء حتى أبعد قرية يضاف لهذا جرائم قتل الناس بالجملة في الساحات العامة أو السجون كما حدث في مذابح حماة –حلب–جسر الشغور –سرمدا –سجن تدمر ومخيمات لبنان ومجزرة بعبدا في لبنان .. وغيرها .

## ب-السجون في محافظة حمص :

### 1-السجن البولوني :

لا أعلم من أين أتت هذه التسمية ؟وأعتقد أن كتيبة بولونية كانت مع الجيش البريطاني في سورية أثناء الحرب العالمية الثانية هي التي بنت هذا السجن داخل هذا المعسكر البريطاني القائم على مدخل مدينة حمص الجنوبي . وقد استلمه الجيش السوري بعد الجلاء وأصبح يسمى ثكنة " خالد ابن وليد " وبقي إسم السجن كما هو . هذا السجن بناء صغير يقع في الزاوية الجنوبية لثكنة خالد بن وليد .

يضم عشرة زنزانات فردية وأربعة جماعية , يستعمل هذا السجن الآن كمحطة لنقل المعتقلين بين دمشق وسجن تدمر وسجون المحافظات الشمالية . مهمة الجلادين فيه سرقة المعتقلين وتعذيبهم وتوجيه الشتائم البذيئة لهم .. يتم تنظيم حلقات القمار بإشراف مدير السجن لنهب ما يحمله المعتقلون في نهاية الليل . إلى جانب سرقة طعام المعتقلين . ولقد مررت بهذا السجن عدة مرات أثناء نقلي للمحاكمة العسكرية بين سجن تدمر ودمشق خلال عامي 74-75.

## 2-**السجن المركزي** :

يقع شمال مدينة حمص يضم عشرات المهاجع والزنزانات . عزل فيه المعتقلون السياسيون من غيرهم من المهتمين . ومنعوا من الاتصال بالعالم الخارجي لفترة طويلة . وقد أضاف نظام حافظ الأسد أقسام جديدة ووسائل تعذيب حديثة لهذا السجن

## 3-**سجن النساء في الرستن** :

هذا السجن من منجزات العهد الأسدي (لتكريم المرأة السورية ومساواتها مع الرجل ). استُعمل هذا السجن لاحتجاز المئات من الرهائن من النساء والأطفال , تمارس ضدهم أبشع أنواع التعذيب والتجويع وهتك الاعراض والاغتصاب .

## 4-**معتقل تدمر الصحراوي** :

لايختلف هذا المعتقل عن المعتقلات النازية التي شاهدتها في أوربا . وهو أضخم معتقل في سورية من حيث المساحة وعدد المعتقلين وأرهب معتقل لوسائل التعذيب الوحشي وامتهان أبسط حقوق الإنسان .

كنت أحد نزلاء هذا المعتقل مرتين عبر نضالنا الطويل المرير ضد الديكتاتوريات العسكرية المعادية للشعب والوطن .

المرة الأولى : إبان ديكتاتورية " أديب الشيشكلي " بين 1 كانون الثاني و15 آب 1953 مع نخبة من طلاب جامعة دمشق المناضلين . كما اعتقل يومها عدد من المناضلين الوطنيين المدنيين والعسكريين .

كان هذا المعتقل ثكنة عسكرية فرنسية للقوى البادية , اعتقل فيه عدد من رجال الرعيل الوطني الأول إبان الاحتلال الفرنسي .

وبقي هذا المعتقل كما هو لم تَضف إليه ديكتاتورية الشيشكلي شيئاً .

وهنا ليعذرني القارئ الكريم إذا سجلت واقعة لابد من تسجيلها للمقارنة بين ديكتاتورية الشيشكلي والأسد . بتاريخ 15 آب 1953 نقلنا لمقابلة الشيشكلي في مبنى الأركان العامة في بوابة الصالحية بدمشق , قال الشيشكلي يومها حرفيا : أنتم كأولادي وإن كنتم عاقين ونحن نأسف لإضاعة عام دراسي لكم . نحن نقوم بتجربة حكم قد ننجح وقد نفشل نأمل أن تترك قيادات أحزابكم سورية تتمتع بعدها الذهبي . والآن سنطلق سراحكم –بلا قيد ولا شرط –ثم كرر اعتذاره لإضاعة عام دراسي لنا .أما اليوم قال حافظ الأسد لعائلات المعتقلين منذ عام 1970 عندما طالبوا بالإفراج عن المعتقلين مايلي : لن يخرجوا من السجن مادمت حيّاً .؟؟

المرة الثانية : التي كنت فيها نزيلاً في هذا المعتقل في عهد " حافظ الأسد " التقدمي جداً و(الإشتراوحدوي ) . حيث انتخبت من بين جميع المعتقلين السياسيين في سجن المزة العسكري , لأرسل وحدي إلى هذا المعتقل . وأوضع في إحدى زنزاناته منقطعاً عن العالم بين 17 تشرين الثاني 74 و10 حزيران 1975 . ولم يعيدوني إلى سجن المزة بدمشق إلا بعد حملة

الاحتجاجات التي قامت بها نقابة المحامين بدمشق والهيئات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان وتدهور حالتي الصحية ..

يضم هذا المعتقل البناء الفرنسي القديم ويحتوي على سبع غرف صغيرة تتسع كل منها لعشرة أشخاص وعشرة زنزانات تحت سطح الأرض وخمسة فوق الأرض . إلى جانب مهجعين للجنود المعاقبين وإدارة السجن . وكان يطلق على هذا المعتقل يومها اسم (سرية التأديب ) .

أضاف حافظ أسد لهذا المعتقل نحو **40** مهجعاً كبيراً يحشر في كل منها حوالي مئة معتقل وفق قانون العرض والطلب الأسدي العتيد . وحوالي عشرين زنزانة جديدة بالإضافة لمبنى إدارة الجلادين وغرف التعذيب .

تمت في هذا المعتقل أكبر مجزرة في تاريخ العالم المعاصر , بتاريخ **1980/6/27** أرسل " رفعت الأسد " الأشاوس من ( سرايا الدفاع )بطائرات مروحية إلى هذا المعتقل وقتلوا أكثر من سبعمئة معتقل سياسي داخل مهاجعهم برصاص الغدر والجريمة . بقي قسم من المعتقلين أحياء تنزف جراحهم حمل الجميع بشاحنات عسكرية وألقوا جميعاً في قبر جماعي أعدّ مسبقا ثم قامت الجرافات بإلقاء الأتربة والأحجار فوقهم رغم استغاثات الجرحي الأحياء من الضحايا .

اعترف أحد منفذي هذه الجريمة أما التلفزيون الأردني بتفاصيل هذه الجريمة أثناء اعتقاله في الأردن . بعد محاولة اغتيال في الأردن . ولقد سُجلت اعترافاته على شريط فيديو . في حين صمتت جميع أجهزة الإعلام العربية والأجنبية عن هذه الجريمة وغيرها من جرائم النازية الأسدية .

لقد شوه هذا النظام تاريخ تدمر التي قاومت احتلال روما وهزمت جيوشها بقيادة زنوبيا التي حررت المشرق العربي حتى مصر من الاحتلال . وحوّل هذه

المدينة الجميلة من عروسة الصحراء إلى وكر للجريمة وقتل الناس الأبرياء مع افتقار هذه المدينة إلى المستشفى أو أية خدمات طبية , حيث يضطر سكانها نقل مرضاهم إلى مستشفيات حمص (160كم) أو دمشق (250كم) حيث يتوفى الكثير منهم إلى الطريق .

يضاف لهذا المعتقل الرهيب في تدمر سجنان آخران الأول للمخابرات والثاني للمخابرات العسكرية بالإضافة إلى سجن خاص للعشائر (قوى البادية ). في معتقل تدمر هذا عمد النظام الأسدي توجيه أكبر إهانة للمناضلين الوطنيين في تاريخ سورية . حيث وضع المناضلين داخل الزنزانات لايستطيعون الخروج منها إلى باحة السجن لرؤية نور الشمس . وأوكل للمحكومين بجرائم التجسس لحساب العدو الصهيوني الذين يسرحون ويمرحون مهمة مراقبة المناضلين الوطنيين وتوجيه الشتائم لهم . شاهدت ذلك بعيني أثناء اعتقالي 1975 .

استمر التعتيم الإعلامي العالمي سنوات طويلة حول الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية بين جدران هذا السجن وغيره من السجون السورية حتى جاء تقرير منظمة العفو الدولية في الوثيقة رقم 2001/14/24 تحت عنوان : (سوريا –تعذيب ويأس وتجريد من الإنسانية في سجن تدمر العسكري نسجل هنا مقتطفات منه في مايلي :

# سوريا

# تعذيب ويأس وتجريد من الإنسانية في سجن تدمر العسكري

# SYRIA

**Torture,despair and dehumanization in tadmur military prison**

**رقم الوثيقة :MDE 24/014/2001**

**www.amnesty.arabic.org**

## مقدمة

**"الحياة في تدمر أشبه بالسير في حقل ألغام ؛ فقد يفاجئك الموت في أية لحظة، إما بسبب التعذيب أو وحشية السجَّانين أو المرض أو الإعدام "**

**سجين سابق في سجن تدمر**

**ويوصف عادة سجن تدمر في سوريا اليوم بأنه مكان " الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود " وقد اكتسب هذا السجن السمعة السيئة بسبب الأنباء المتواصلة على مدى سنوات عديدة حول ممارسة التعذيب وسوء المعاملة**

بصورة منهجية فيه . وفي سوريا كانت تدمر موقعاً لحضارة قديمة , ومثالاً على إنجاز وإبداع إنساني عظيم –ومازال آلاف السياح يتوافدون عليها كل عام . واليوم أصبح سجن تدمر بالنسبة للعديد من السوريين مرادفاً للوحشية واليأس والتجريد من الإنسانية .

ويقاسي السجناء في سجن تدمر مستوى مروعاً من الوحشية . ومن الصعب التصديق بأن ضروب التعذيب والمعاملة السيئة التي يصفها هذا التقرير مازالت تحدث في أيامنا هذه . ومع ذلك ترسم الشهادات التي أدلى بها السجناء السابقون والتي جمعتها منظمة العفو الدولية صورة ثابتة للتعذيب اليومي والأوضاع اللاإنسانية والتحطيم والإذلال المتواصلين . ويُحرم الضحايا الذين يجدون أنفسهم عاجزين إزاء هذا المسلسل من الانتهاكات من سلوك دروب العدالة أو الإنصاف .

وقد جمعت منظمة العفو الدولية شهادات من أشخاص ينتمون إلى مختلف الجنسيات اعتُقلوا بسبب صلاتهم بعدد من الجماعات السياسية المختلفة . ويضم المعتقلون في سجن تدمر سجناء الرأي وسجناء سياسيين آخرين معتقلين من دون تهمة أو محاكمة أو عقب محاكمات بالغة الجور . غالباً أمام محكمة عسكرية ميدانية . وتعود معظم الشهادات التي أستعين بها في هذا التقرير لسجناء اعتقلوا في سجن تدمر بين العامين **1980** و**1996** . بيد أن الأنباء التي وردت خلال السنوات القليلة الماضية توحي بأن الأوضاع في السجن مازالت مروعة .

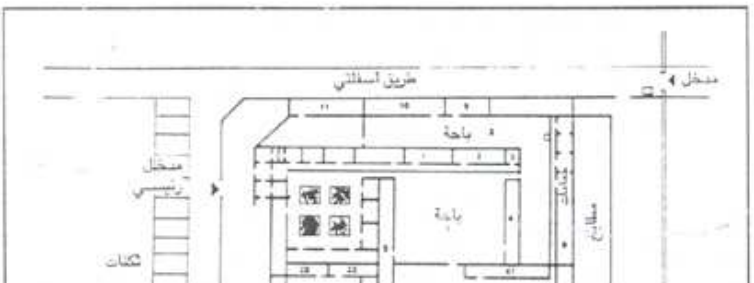

# ممارسة التعذيب وسوء المعاملة
# في سجن تدمر العسكري

"عندما يشكل الموت حدثاً يومياً يتربص بالمرء من خلف التعذيب وعمليات الضرب العشوائية وقلع العينين وكسر الأضلاع وسحق الأصابع . (عندما ) يحدق بك الموت ولا يمكن تفاديه إلا بمحض الصدفة . أفلا ترحب بالخلاص عبر رصاصة الرحمة ؟ "

مقتطف من تقرير السجناء الذين هُرِّب من سوريا في عام **1999**

وعلى مدى سنوات عديدة , سجَّلت منظمة العفو الدولية نمطاً للتعذيب وسوء المعاملة يبدو أن سجن تدمر ينفرد به . وبحسب الأنباء التي تلقتها منظمة العفو الدولية , فإن " حفلات الاستقبال " في تدمر ليست إلا بداية لمحنة طويلة . وفيما يلي وصف " لحفلة استقبال " في تدمر في الثمانينيات أعطاه معتقل سابق إلى منظمة العفو الدولية .

" وصلت الحافلة إلى سجن تدمر حيث كانت الشرطة العسكرية بانتظارنا . وأنزلنا الحراس من الحافلة (1) وهم يجلدوننا بلا رحمة وبوحشية حتى أُنهكت قوانا . ففكوا قيود اليدين وعُصابات العينين , ثم اقتادونا إلى باحة تشرف عليها مكاتب السجن , حيث تم تسجيل أسمائنا . وطوال ذلك كنا نتعرض للجلد من جميع الاتجاهات . ثم اقتادونا عبر باب حديدي إلى باحة تعرف بباحة التعذيب . وفتشت الشرطة العسكرية ملابسنا . ووضعنا واحد تلو الآخر في "دولاب " وتلقى كل منا ما بين **200** و**400** ضربة على قدميه . وعندما انتهوا من ضربنا , أوقفونا في طابور واحد . وسرنا نحو السجن ونحن نمسك بملابس بعضنا البعض ومعصوبي الأعين ومطأطئي الرأس . ووصلنا إلى الباحة الرابعة , وفُتح باب الزنزانة ودخلنا . وظللنا نتعرض للجلد من كل حدب وصوب إلى أن أُغلق باب الزنزانة . وكان الجميع في حالة يرثى لها ، وأرجلهم تنزف ومغطاة بالجروح

، إضافة إلى أجزاء أخرى من أجسادهم . وتوفي بعض السجناء خلال حفلة الاستقبال ."

وأكد السجناء السابقون الذين نُقلوا إلى سجن تدمر بين العامين 1996 و2000 أنهم تعرضوا لهذا النوع من " الاستقبال " . وفيما يلي مثالان فقط على العديد من الأقوال المشابهة التي سمعتها منظمة العفو الدولية .

"بعد إجراءات التفتيش والمعاينة المألوفة ، سمعت صوتاً يقول : هذا جاهزيا سيدي . وامتدت أيد قاسية وجرجرتني ووضعتني في الباحة . ثم حُشرت في " الدولاب " وأمرت بأن أضع يدي بين ساقيّ ، ثم مُددت قدماي وربطتا بحبل متين إلى قضيب حديدي لمنعي من التحرك في أي اتجاه وكان ذلك مؤلماً . ثم فكو عُصابة عينّي وبدأت عملية الجلد . وكان حارسان يجلدانني في الوقت ذاته . أحدهما صعوداً والآخر نزولاً . ووسط صرخات الألم نبدأ بعد الجلدات واحد اثنين . عشرة عشرين ثلاثين . ثم انتهائهم من الجلد ، يفكون وثاقنا ويخرجونا من " الدولاب " ثم يؤمر السجناء بالركض حول الباحة . وكنت أتصبب عرقاً وقدماي تلسعاني وأحس بآلام مبرحة في جميع أنحاء جسدي ."

شهادة أدلى بها سجين سابق اعتقل في سجن تدمر بين العامين 1996و1999

" أثبت الجنود والرقيب المسؤول أنهم أصحاب أفكار مبتكرة جداً في وسائل إذلال النولاء .وإلى جانب الاعتداء عليهم بالضرب ، يألجأون (أحياناً ) إلى وسائل تعذيب هزلية مؤلمة مثل إجبار السجين على أكل حشرة أو صرصار أو ذبابة الخ كبديل من إجباره على لعق حذاء الحارس أو الرمل والغبار في الباحة لتنظيفها . ومن وسائل التعذيب الأخرى إجبار سجينين اثنين على إمساك أحد النزلاء بيديه وقدميه وهزه عالياً في الهواء ثم قذفه حتى يقع على الأرض

.وعندما رفض أحد السجناء أن يفعل ذلك تعرض للضرب المتواصل على رأسه حتى فقد صوابه تماماً . وتحول الرجل المسكين إلى مهرج وتوفي بعد شهر . التصفية وهذه تصفية عن طريق التعذيب (كانت شائعة أيضاً في تدمر ). فضربة واحدة على رأس السجين بقضيب حديدي أو كتلة خرسانية يلقيها أحد الحراس المرابطين على السطح على رأس السجناء الواقفين في باحة التنفس (الفسحة) تكفي للقضاء عليهم ."

"عند ذكر كلمة الحمام يربط المرء بينها وبين الماء الدافئ والصابون والاسترخاء ليس الأمر كذلك في تدمر ، فالاستحمام هناك ضرب آخر من ضروب التعذيب . وفي أحد الأيام دعينا إلى أخذ حمام وأمرنا بأن نخرج ونحن مرتدين سراويلنا القصيرة وحالما خرجنا من المهجع وجدنا الحراس بانتظارنا لمرافقتنا إلى حيث توجد الحمامات في الباحة الأولى .وكنا طوال الطريق نتعرض للجلد والركل واللكم إلى أن وصلنا إلى الباحة الأولى . ثم قُسِّمنا إلى مجموعتين ، أُمرت الأولى بالركوع على الأرض والأخرى بالتوجه إلى الحمامات . وكنت ضمن المجموعة التي أُخذت إلى الحمامات ودفع ما بين ستة وسبعة منا إلى مقصورة واحدة مزودة بدش واحد . وكان الماء شديد البرودة ، لكن هذه كانت المعاناة الأقل نظراً إلى زعيق الحراس وصرخات زملائنا الذين كانوا يتعرضون للضرب أثناء أنتظار دورهم للاغتسال . وحالما غادرنا مقصورات الاستحمام ، جاء دورنا للتعرض للجلد على جميع أنحاء أحسادنا . وعندما انتهى زملاؤنا من الاستحمام ، بعدما شعرنا أنه استغرق ردحاً طويلاً من الزمن ، كان علينا تحمل رحلة العودة بالطريقة ذاتها وسط الضرب ومختلف أشكال المعاملة السيئة وكان في الحقيقة حمام دم ."

سجين سابق اعتقل في سجن تدمر العامين **1980** و**1991** .

ونتيجة للمعاملة الروتينية السيئة ، يقال إن معظم المعتقلين في سجن تدمر يعانون كثيراً من تورم اليدين والقدمين والوجوه وانسلاخ البشرة ( وبخاصة على الظهر ) وتكسر الأسنان ونوبات إغماء . ويقال إن حالتهم الصحية النفسية سيئة للغاية ، نتيجة المعاملة المهينة المستمرة ومشاهدة الآخرين وهم تساء معاملتهم أو سماع صراخهم وهم عاجزون عن التدخل لمساعدتهم .

## حالات الوفاة في الحجز

توفي العديدون في الحجز ، إما نتيجة التعذيب أو الأوضاع القاسية أو المرض الخطير .فمثلاً ، ورد أن زاهي عبادي ، وهو طبي سوري من حلب توفي في سجن تدمر في العام **1990**. وكان قد قُبض عليه مع أكثر من مائة مهني طبي في العام **1980** عقب إضراب مدته يوم واحد قامت به في مارس /آذار **1980** مختلف المجموعات المهنية ومن ضمنها نقابة الأطباء (**16**). وبوصفه طبيباً ، دأب الدكتور عبادي على فحص زملائه النزلاء ومعالجتهم كلما أمكن في مختلف باحات سجن تدمر والرواية الرسمية هي أن زاهي عبادي توفي بعد أن نُقل للمعالجة الطبية خارج سجن تدمر ، لكن زملاؤه السجناء يعتقدون أنه ربما توفي نتيجة التعذيب أو أنه قُتل عمداً .

وفي فترة أحدث عهداً توفي عطية دياب عطية ، وهو فلسطيني عمره قرابة **31** عاماً ، في سجن تدمر في فبراير /شباط **2000** . ويبدو أن السبب الأكثر احتمالاً لوفاته عدم توافر الرعاية الطبية له والأوضاع اللاإنسانية في سجن تدمر وكان كما يبدو بحالة صحية سيئة عندما نُقل إلى سجن تدمر في العام . وكان عطية ، وهو عضو في حركة فتح الفصيل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها ياسر عرفات ، قد قُبض عليه في العام **1989**

بجنوب لبنان ونُقل إلى سوريا (17)ولاتعرف منظمة العفو الدولية ما إذا كانت قد وُجهت إليه تهم أو جرت محاكمته ، لكنه كان ضمن عشرات الفلسطينين الذين اعتقلوا لأسباب سياسية في السجون السورية .

وبين العامين 1980 و1990 ورد أن جثث الذين توفوا في تدمر لم تُسلَّم قط إلى العائلات التي يبدو أنها لم تتلق أي معلومات حول مصير أقاربها ومكان وجودهم . وتشير المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية مؤخراً إلى أنه بعد العام 1990 بدأت السلطات تقدم معلومات إلى عائلات الذين ماتوا في تدمر نتيجة المرض ، لكن ليس إلى عائلات الذين أعدمو أو توفوا تحت وطأة التعذيب . ولم تستطع منظمة العفو الدولية التحقيق من صحة هذه المعلومات ، أو الأنباء توحي بأن عمليات الإعدام نُفِّذت في السجن في فترة لا تعود إلى أبعد من العام 1994 .

" كما حدثت وفاة نتيجة التعذيب ، تستدعي إدارة السجن طبيباً ومشرفاً مساعداً لتسجيل تقرير طبي قد يتضمن إحدى الصيغ التالية : سقوط فجائي إلى الوراء في غرفة مظلمة ، أو نوبة قلبية أو تناول عقاقير لم يصفها الطبيب أو المسؤول الصحي " .وتشكل عدة شهادات شاهداً على اللامبالاة المطلقة التي تنظر فيها إدارة السجن إلى حالات الوفاة في الحجز . وتزغم معظم الشهادات أن الحراس لم يستدعوا طبيباً قط للكشف على سجين يحتضر أو اشتد عليه المرض . وعوضاً عن ذلك ، يأمرون النزلاء الآخرين باستدعائهم لتسلم الجثة عندما يفارق السجين الحياة . وعندما يتُوفى سجين نتيجة التعذيب ، لاتجري سلطات السجن أي تحقيق أو تشريح للجثة . وعوضاً عن ذلك فكما يشير تقرير السجناء الذين هُرَّب من سجن تدمر في العام 1999 ، تسعى الإدارة إلى التستر على السبب الحقيقي للوفاة .

كما ورد أن النزلاء في تدمر عانوا أيضاً من ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض الخطيرة مثل داء السل والكوليرا . وساهم الافتقار إلى المرافق الصحية الكافية وإساءة المعاملة وسوء التغذية والإهمال الطبي الذي تعرض له السجناء في تفشي العدوى . وكان السجناء المصابون بالعدوى يفصلون عادة عن الآخرين ويوضعون في مهاجع خاصة حيث تقدم لهم معالجة طبية أساسية ، لكن معدلات الشفاء كانت بطيئة جداً . ويقال إن عشرات السجناء الذين أصيبوا بالمرض توفوا نتيجة عدم كفاية الرعاية الطبية والإهمال وسوء الأوضاع في السجن .

وبالنسبة للاغلبية العظمى من السجناء يتضاعف انهيار المعنويات الناجم عن الأوضاع الفظيعة وسوء المعاملة المستمرة بغياب الزيارات العائلية . ويترك الأغلبية العظمى من النزلاء ، المحرومين من الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه لهم هذه الزيارات ، لمواجهة الإذلال والتحقير اليوميين اللذين يعاملهم بهما النظام في تدمر دون أن يجدوا من يواسيهم .

وفي جميع الأوقات الأخرى يُحتجز السجناء في مهاجعهم حيث عليهم الجلوس صامتين ومن دون حراك . ويخضع السجناء للمراقبة الدائمة ؛ ويرابط الحراس ليلاً نهاراً على النوافذ الموجودة في سقف المهجع لمراقبة السجناء الذين يُحظر عليهم القيام بالأشياء اليومية المعتادة جداً مثل المشي في المهجع ، والذهاب إلى المرحاض خلال الليل والتحدث مع الزملاء السجناء أو مع الحراس ، والنظر إلى الحراس أو عبر النافذة أو الباب .

كذلك مُنعت الصلاة اليومية والصوم –على الأقل حتى العام **1999** – كذلك كان حال المطالعة أو إعطاء دروس للزملاء السجناء .(12) ولايُسمح لأغلبية السجناء بزيارات عائلية . وفي الواقع لم يُبلَّغ العديد من عائلات السجناء

السياسيين في تدمر بمكان وجود أقاربهم ؛ ولم يعرف بعضهم بوجودهم إلا بعد عدة سنوات .

غالباً ما تُستخدم جميع جوانب الحياة العادية المألوفة في سجن تدمر لممارسة التعذيب وسوء المعاملة ضد السجناء . والصحة الشخصية ليست استثناء . فمثلاً ، عندما يحلق السجناء شعورهم ، كل ثلاثة أو أربعة أسابيع تقريباً ، يتعرضون للضرب أثناء انتظار دورهم للحلاقة ، وغالباً ما تُشرط وجوههم ، وبخاصة شفاههم وآذانهم وأنوفهم بموسى الحلاقة .وتتألف عادة المحاكمات أمام المحكمة العسكرية الميدانية في تدمر من جلسة واحدة يتم خلالها تلاوة بضع فقرات على السجين من محضر الاستجواب الذي أجرته الشعبة الأمنية المختصة – أي من جانب أولئك الذين أجروا الاستجواب الأولي للمعتقل عقب القبض عليه – ومن لإفادة المعتقل التي غالباً ما تُنتزع نتيجة التعذيب . وعادة لا يُسمح للمعتقلين بتقديم أي شكل من أشكال الدفاع سواء بأنفسهم أو عبر محام . وذكر معتقل لبناني سابق أنه عندما مثل أمام المحكمة العسكرية الميدانية أُبلغ أن محامياً حضر لتمثيله . لكنه قال إنه لم يعرف من هو محاميه من بين الحضور . وقال : " شعرت بأنهم جميعهم كانوا ضدي " وفي الواقع لم يتفوه المحامي الذي " يمثله " بكلمة واحدة طوال المحاكمة بأكملها .(19)

وأبلغ طبيب سوري قُبض عليه في العام **1980** منظمة العفو الدولية أنه مثل أمام محكمة عسكرية ميدانية في **14** نوفمبر / تشرين الثاني **1981** . وعُقدت المحكمة في القسم الإداري بسجن تدمر . وقال في روايته :

" أحضرتني الشرطة العسكرية وأنا معصوب العينين إلى قاعة المحكمة وأمرتني بالجلوس على كرسي أمام هيئة المحكمة . وعندما فكوا عصابة عيني ،

سألني الضابط الذي ترأس الجلسة عن اسمي ووظيفتي ، ثم نظر في بعض الأواراق الموجودة أمامه وهز رأسه وشتمني . ثم أمر الكاتب بأن يدون بأن " المتهم كرر شهادته السابقة قائلاً إنه عالج طبيباً شخصاً مريضاً من " عصابات " الأخوان المسلمين " وعندها قال لي إنه سيسجنني مدة 15 عاماً وأمر الشرطة بإخراجي . ولم أنبس ببنت شفة أمام المحكمة ولم تتح لي أي فرصة لقول أي شيء ."

وفي العام 1980 كان سجن تدمر مسرحاً لمذبحة أُعدم فيها السجناء خارج نطاق القضاء . ووقعت المذبحة في 27يونيو /حزيران 1980 ، بعد يوم على محاولة اغتيال الرئيس الراحل حافظ الأسد في دمشق . إذا نُقل أكثر من 100 عنصر من سرايا الدفاع عن الثورة التي كانت في حينه تحت قيادة رفعت الأسد شقيق الرئيس وأفراد من لواء الأمن الـ 138 بطائرات الهليكوبتر إلى تدمر . وتُرك بعض منهم على أهبة الاستعداد ولحراسة الطائرات المروحية ، فيما انقسم 80 رجلاً إلى وحدات تتألف كل منها من 10 رجال ودخلوا السجن لقتل السجناء في زنازينهم ومهاجعهم . ويتراوح عدد القتلى بين 500 و1000 سجين وفق مختلف التقديرات ؛ ومعظم الضحايا كانت لهم صلة بالإخوان المسلمين . ثم دُفنت جثثهم في قبر جماعي خارج السجن ، وفي محاولة للتستر على المجزرة ، ذكرت السلطات أنهم أُعدموا . وذكر جنديان سوريان اعتقلا في الأردن في فبراير /شباط 1981 للاشتباه بمحاولتهما اغتيال رئيس وزراء الأردن ، ذكرا على شاشة التفلزيون أنهما شاركا في مجزرة تدمر وأعطيا تفاصيل " العملية " وقد طلبت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة من السلطات السورية تشكيل لجنة تحقيق في الأحداث المحيطة بالمجزرة .

"بعد نزولنا من الحافلة في سجن تدمر ، أُمرنا بتغطية رؤوسنا بمناشف أو رفع قمصاننا فوق رؤوسنا . ثم سرنا عبر بوابة السجن ورؤوسنا مغطاة وأيدينا مكبلة خلف ظهورنا .

وخلال اليوم الأول استكملنا إجراءات التسجيل .. وفي اليوم التالي جمُعنا من أجل حفلة الاستقبال الرسمية . وعندما جاء دوري . أمرت أن استلقي على بطني (بما أنني كنت ممتلئ الجسم تعذر حشري داخل " الدولاب " .ثم ربطوا قدميّ بقضيب حديدي بواسطة سلسلة ورفعوا قدميّ إلى الأعلى . وضعط أربعة حراس على ظهري بأقدامهم ليمنعوني من الحراك . ثم جُلدت ربما أكثر من **200** مرة بكابل إلى أن فقدت وعيي . ولم يستطع أحد زملائي النزلاء –الذي تلقى عدداً من الجلدات يفوق كثيراً ما تلقيته – المشي بعد حفلة الاستقبال " .

شهادة أدلى بها سجين سابق اعتقل في سجن تدمر في العامين **2000** و**2001**

ويظل المعتقلون يتعرضون للمعاملة السيئة طوال فترة سجنهم اللاحقة . وبحسب الأنباء ، غالباً ما تمارس في سجن تدمر المعاملة السيئة التعسفية الرامية إلى تخويف المعتقلين وإذلالهم . وذكر السجناء السابقون لمنظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للضرب والجلد وخلاف ذلك من ضروب المعاملة السيئة طوال فترة مكوثهم في السجن .

## المحاكمات العسكرية وعمليات الإعدام والقتل في سجن تدمر العسكري

تجري محاكمة السجناء السياسيين في تدمر في محاكم عسكرية ميدانية لا تتقيد إجراءاتها بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة . ويمكن للمحاكم العسكرية الميدانية أن تفرض عقوبات بالإعدام وحتى العام **1989** أو **1990**

كانت عمليات الإعدام تنفذ أيضاً بصورة منتظمة في تدمر . ويشير أحد التقارير إلى أن المحاكم العسكرية الميدانية ظلت تعمل في تدمر حتى العام **1999** .

ولاتخضع أحكام المحكمة العسكرية الميدانية لأي استئناف ولا يستفيد الذين يمثلون أمام هذه المحاكم من الضمانات المحددة في قانون الإجراءات الجنائية.(**18**)

وتتراوح العقوبات بين بضع سنوات في السجن والإعدام .ولا " يُبلَّغ السجناء عادة بالحكم الذي صدر عليهم ، حتى وإن كان عقوبة بالإعدام . ويُعرف عن المحاكم العسكرية الميدانية أنها أصدرت عقوبات عديدة بالإعدام ؛ ولا يُعرف الرقم الدقيق للسجناء الذين أُعدموا في تدمر . بيد أن بعض الأنباء تشير إلى أنه ربما أُعدم الآلاف هناك .

## ت- سجون محافظة حماة :

حوّل النظام الأسدي هذه المدينة البطلة ذات التاريخ الوطني العريق إلى سجن وساحات إعدام ومقابر جماعية وإبادة جماعية أثناء مجازر **1980–1982** التي ارتكبها ضد سكان المدينة العزّل الأبرياء وبالتواطؤ الذي أضحى مكشوفاً مع قسم من قيادة الإخوان المسلمين التي تشكل مع النظام وجهان لعملة واحدة في اللعبة الطائفية القذرة التي تمارس ضد وحدة شعبنا الوطنية والقومية . وهذا ما سبق لنا شرحه وما أوضحه الوطني الكبير الأستاذ " أكرم الحوراني " أثناء لقائه مع قيادة الإخوان المسلمين في بغداد وباريس بعد مجازر حماة ..

## أبرز السجون في محافظة حماة :

**1**–سجن حماة المركزي ويحتوي على عشرات المهاجع والزنزانات ويتسع لحوالي ألف سجين .

**2–سجن المخابرات العامة المسماة (أمن الدولة)**

**3–سجن المخابرات العسكرية**

**4–سجن النساء**

**5–سجن منطقة مصياف**

**6–سجن صقيلبية**

**7–سجن معرة النعمان**

**8–سجن المسلمية**

## ج-سجون محافظة حلب :

**مدينة حلب كغيرها من المدن السورية ضحية نظام القمع والجريمة المستمرة والمقننة .**

**عرفت هذه المدينة ومحافظتها العديد من المذابح التي نظمها النظام أبرزها مذبحة مقبرة "هنانو " والمحاكم الميدانية في عدة أحياء من المدينة خلال أعوام 1979–1982 بالإضافة لمذبحة ناحية سرمدا التابعة لحلب . كما تمت في هذه المديتة أبشع مذبحة ارتكبها الأخوان المسلمون في مدرسة المدفعية ذهب ضحيتها عشرات الطلاب الأبرياء .**

**في هذه المحافظة أوكار ومواخير لا تحصى لأجهزة القمع وفيما يلي أبرز السجون والمعتقلات :**

### 1–السجن المركزي الحديث في حي المسلمية .

**ويتسع لأكثر من ثلاثة آلاف معتقل بني في عهد عبدالناصر –السّراج – بتصميم خبراء ألمان وهو مشابه لسجن صيدنايا الآنف الذكر . مورست بين جدرانه في العهد الأسدي أبشع أنواع التعذيب والقتل ذهب ضحيتها المئات من معتقلي الرأي والضمير ...**

2-سجن المخابرات العامة المسماة (أمن الدولة )

بجانب قصر المحافظ يضم عشرات الزنزانات وغرف التعذيب .

3-سجن الشرطة العسكرية في حي الجميلية .

4-سجن المخابرات العسكرية .

داخل مبنى رئاسة أركان المنطقة الشمالية في حي الجميلية .

5-سجن فرع المخابرات العسكرية .

وكان سجناً خاصاً لسرايا " رفعت الأسد . يقع في حي المحطة (محطة بغداد )

تحت مقهى السندباد

6-سجن نسائي خاص . تابع لفرع المخابرات النسائية في حي الجميلية

7-السجن العسكري . ويقع داخل ثكنة هنانو .

8-سجن مخابرات القوى الجوية .

وهناك الكثير من السجون السرية لم نتمكن من معرفة مواقعها .

## ج-سجون محافظة ادلب :

1-سجن المدينة المركزي

2-سجن المخابرات العامة

3-سجن المخابرات العسكرية

**4**-سجن جمارك الحدود . وكلها تُستخدم للاعتقال الكيفي عند الحاجة .

5-سجن مدينة جسر الشغور :

في هذه المدينة ارتكب النظام الأسدي جريمة (دونشواي ) سورية حيث قتل عدداً من فلاحي المنطقة الأبرياء أمام معمل السكر عام **1980** وقد سبق لنا شرحها .

## د-سجون محافظة اللاذقية :

في هذه المحافظة الكثير من السجون ومراكز التعذيب والتجسس لايمكن حصرها بالإضافة للشوارع المغلقة المحيطة بقصر الطاغية ومراكز الحراسة المشددة والرقابة الدائمة الحديثة حول أوكار رؤوس النظام وقصورهم المشيّدة على التلال المحيطة بالمدينة . ويعتبر أخطر هذه السجون والمعتقلات على الإطلاق قبو مركز حراسة القصر الجمهوري . وسجون رؤوس العشيرة الأسدية المجرمة . حيث يملك كل من "جميل الأسد" (زعيم جمعية المرتضى ) وأولاده سجناً خاصاً به يعتقل من يشاء به وخصوصاً الذين لا يدفعون الاتاوات لهم . كما برز من هذه العصابة أحد أبناء جميل الأسد الذي يسمي نفسه " شيخ الجبل " وهو رئيس عصابة مسلحة تجوب المحافظة تقتل وتنهب وتسلب كما يحلو لها دون حسيب أو رقيب .

وإذا تقلصت جرائم آل الأسد وجنرالات المؤسسة العسكرية ورؤوس الحزب والنظام وأبنائهم في السنوات الأخيرة بعد وصول نظامهم إلى طريق مسدود . وأضحت فضائح إجرامه وفساده وصفقاته السرية مع العدو الانكلو امريكي تزكم الأنوف عربياً ودولياً . إن ذاكرة شعبنا لا تموت . وجرائم هؤلاء ضد الشعب والوطن والإنسانية غير خاضعة للتقادم والعفو في دولة القانون وفي القانون الدولي القديم أو قانون محكمة الجنايات الدولية في روما مؤخراً ...

## السجون في محافظة اللاذقية العلنية هي :

1-سجن المخابرات العسكرية . في مدخل المدينة الشرقي .

2-سجن الشعبة السياسية . ويقع في منطقة المشروع قرب مبنى نقابة المحامين

3-سجن (أمن الدولة ). ويقع في حي الرمل –تحت الطابيات –في الجهة الغربية من المدينة على الشاطئ

4-سجن الرمل الشمالي . في حي الرمل .

5-سجن القوى البحرية

6-سجن منطقة بانياس

## د-سجون محافظة كركوس

1-سجن طرطوس المركزي

2-سجن المخابرات العسكرية

3-سجن الشعبة السياسية

4-سجن مخابرات (أمن الدولة )

5-سجن جميل الأسد وأولاده الخاص في القرداحة

6-سجون ومراكز تجسس جمعية المرتضى المرتبطة بالماسونية العالمية.

## ذ-سجون محافظة درعا :

1-سجن درعا المركزي

2-سجن المخابرات العسكرية

3-سجن الشعبة السياسية

4-سجن مخابرات (أمن الدولة )

5-سجن الجمارك

6-سجن قوى البادية

7-سجن مدينة أزرع

**ر- سجون محافظة السويداء** :

1-سجن السويداء المركزي

2-سجن مخابرات (أمن الدولة )

3-سجن المخابرات العسكرية

4-سجن الشعبة السياسية

5-سجن قوى البادية

6-سجن مدينة شهباء المركزي

**ز-سجون محافظة الرقة**

1-سجن الرقة المركزي

2-سجن مخابرات (أمن الدولة )

3-سجن مخابرات الشعبة السياسية

4-سجن قوى البادية

5-سجن ومركز مخابرات مدينة سد الفرات (الثورة)

**س-سجون محافظة دير الزور**:

1-سجن المركزي

2-سجن المخابرات العسكرية

3-سجن الشعبة السياسية

4-سجن مخابرات (أمن الدولة )

5-سجن قوى البادية

6-سجن الجمارك

7-سجن مدينة البوكمال

8-سجن مدينة البصيرة

## ش-سجون محافظة الحسكة :

1-السجن المركزي

2-سجن المخابرات والشرطة العسكرية

3-سجن الشعبة السياسية

4-سجن (أمن الدولة )

5-سجن قوى البادية .

6-سجن منطقة القامشلي

المجموع : **107** ونيف

**هذا غيض من فيض من السجون والمعتقلات المعروفة سجلتها على سبيل المثال لا الحصر . على جميع المناضلين الشرفاء وضع هذه اللوحة الرهيبة أمام شعبنا أولاً وأمام العالم الأصمّ الأبكم ثانياً ، حيث تغتال في هذه السجون والمعتقلات أبسط مبادئ حقوق الإنسان . كما يُغتال فيها الفكر والحرية والتاريخ .**

**وأمام منجزات الطاعون العسكري مغتصب السلطة من الشعب ، بحراب أمريكا وإسرائيل هذه ، لابد لنا من تسجيل الحقيقتين التاليتين :**

## الحقيقة الأولى :

**إن ما يعانيه المناضلون الوطنيون من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية خصوصاً وشعبنا المضطهد في سورية عموماً على أيدي جلادي هذا النظام . لامثيل له في العالم اليوم . فبالإضافة لممارسة أبشع وسائل التعذيب التي يندى لها جبين البشرية خجلاً ،بدءا من الضرب بالعصي وأنابيب المطاط والخيزران إلى النفخ عن طريق الشرج إلى الكي بالنار إلى الصدمات بالتيار الكهربائي ، إلى قلع أظافر اليدين والرجلين وقلع الشعر بالكماشة ، إلى ممارسة**

العمل الجنسي مع المعتقلين (فض بكارة ثلاثين طالبة جامعية أثناء الاعتقال عامي 1977 –1978 )إلى اعتقال زوجة أو أخت المعتقل والتهديد باغتصابها أمامه مالم يعترف كما يريدون .وأخيراً قطع أعضاء الجسم ثم تذويب الجثة بالأسيد .

وفوق كل ذلك يسخر النظام السجناء المحكومين بجرائم التجسس لحساب العدو الصهيوني بمراقبة المعتقلين الوطنيين والتجسس عليهم داخل السجن . وهذا ما حدث في سجني تدمر والمزة ، بعد أن فقد هذا النظام كل الشرف الوطني والكرامة الوطنية أو الإنسانية .

## الحقيقة الثانية :

مقارنة بسيطة بين السجون والمعتقلات والمستشفيات في سورية .

بلغ عدد السجون العلنية المعروفة حوالي المئة وعشرة سجناً ومعتقلاً باستثناء أقبية ومراكز المخابرات السرية المنتشرة في كل مكان وثكنات الجيش والشرطة وسرايا الصراع والوحدات الخاصة التي تستخدم كسجون عند الحاجة ...

نعد إلى المجموعة الإحصائية السورية التي تصدرها وزارة تخطيط النظام نفسه –المكتب المركزي للاحصاء لعام 1988 –وأخذت منها المحموعة الإحصائية لغربي آسيا الصادرة عن الأمم المتحدة في العدد 19 تاريخ كانون الأول 1989 من الصفحة 397 إلى 442 وأهم ما جاء فيها :

إن عدد المستشفيات الحكومية في سورية (45) مستشفلا وعدد الأسِرّة فيها 9.94 أما المستشفيات الخاصة فهي مشاريع تجارية باهظة التكاليف لايستطيع دخولها إلا أبناء طبقة محدودة من الناس .

ولابد من العودة للمجموعة الإحصائية السورية نفسها لنرى الموازنة السورية وميزان المدفوعات ونسبة الإنفاق على كل وزارة ومرفق في الدولة رغم ما فيها من أكاذيب وتضليل عن الحقيقة .

أخذنا الميزان التجاري السوري لعام **1988** كعينة وسطية من عمر الديكتاتورية الأسدية . علماً أن واردات النفط السوري الذي يبلغ أربعمئة ألف برميل يومياً لاتدخل خزانة الدولة منذ اغتصاب حافظ الأسد باسم (الحركة التصحيحية ) في **13**/ت**2 1970** باعتبار سورية مزرعة خاصة مستباحة لعشيرته وأركان نظامه من الجنرالات والاتباع وأبنائهم وغلمانه الذين نهبوا البلاد وأذلوا العباد في سورية ولبنان المحتل وجمعوا المليارات من التهريب وزراعة المخدرات وهبات وإتاوات السعودية ودول النفط بالنيابة عن سيدتهم أمريكا لتنفيذ ما تريده في الوطن العربي مع السماح للنظام الأسدي ( الثورجي والقومجي التقدمي جداً جداً .) شتم الأمبريالية الأمريكية ليل نهار وهو معتمدها الأول في المنطقة بعد اسرائيل . لهذا وصفت الصحافة السويسرية حافظ الأسد في التسعينات بانه ثالث ملياردير في العالم كما نشر في العديد من الصحف الاوربية أيضاً .

لنعد إلى موازنة عام **1988** لنرى المأساة بالأرقام ..؟

**الميزان التجاري السوري لعام 1988**

| الاستيراد | التصدير | العجز السنوي |
|---|---|---|
| **27915000000** | **15192000000** | **12723000000** مليار ليرة |

هذا باستثناء فوائد الديون الضخمة السنوية التي حملها هذا النظام اللصوصي للبلاد خلال عشرات السنين من اغتصابه السلطة من الشعب والتي تجاوزت الثلاثين مليار دولار قبل حرب الخليج .

**لنعد مع القارئ الكريم إلى المجموعة الإحصائية السورية لنرى كيف تنفق الموازنة السنوية للدولة ؟؟؟**

**بلغت الموازنة السورية لعام 1988 : 41703000000 مليار ليرة سورية تنفق وفق الجدول التالي :**

| نوع النفقة | المبلغ بالمليار | النسبة المئوية من الموازنة |
|---|---|---|
| الأمن القومي (المخابرات ) | 14156000000 | %33.94 |
| التعليم والثقافة والإعلام | 4115000000 | % 9.87 |
| الشؤون الاجتماعية والصحية | 463000000 | % 1.11 |
| الزراعة والري | 3819000000 | % 9.16 |
| الصناعة والتعدين | 4982000000 | % 11.95 |
| الأشغال العامة والمواصلات والبلديات | 1871000000 | % 4.49 |
| الدفاع ؟ | 12298000000 | % 29.48 |
| المجموع العام | 41703000000 مليار ل.س لعام 1988 | |

**إن نظرة بسيطة لهذه اللوحة تكفي لمعرفة طبيعة هذا النظام الذي ينفق ثلث موازينه على أجهزة القمع المسماة (الأمن القومي ) . وإذا علمنا أن وزارة الدفاع والجيش فقدت دورها الأساسي في الدفاع عن الوطن والشعب وتحولت إلى أداة لاغتصاب السلطة من الشعب وبوليس ضده لسلب حرياته الأساسية . وإذا علمنا أن القوات العسكرية التي احتلت دمشق جاءت في 8 آذار 1963 من الجبهة مع العدو الصهيوني لتغتصب السلطة من الشعب تحت مختلف الشعارات الكاذبة لتكرس الحكم العسكري البوليسي المستمر، بالإضافة لما قدم به هذا الجيش من مجازر جماعية ونهب وسلب ضد الشعب في سورية ولبنان . ندرك أن المؤسسة العسكرية الحاكمة جزء لا يتجزء من أجهزة القمع**

لحماية رؤوس النظام وكيانه . لهذا نستطيع القول أن ما ينفق باسم وزارة الدفاع والجيش هو جزء لا يتجزأ من الإنفاق على أجهزة القمع وبهذا تكون الحصيلة : 14 156 000 000 مليـــار +000 000 298 12مليـــار = 000 000 454 26 مليار ل.س وهو ما يعادل **63.42** % من الموازنة العامة للدولة وفق اعتراف النظام نفسه .

وتستمر هذه النسبة في الموازنات اللاحقة حتى موازنة هذا العام (**1994**) ، لتشكل أعلى نسبة في العالم تخصص للأجهزة القمع المعادية للإنسان والوطن .

بينما تخفض جميع دول العالم موازنات دفاعها وأمنها إلى مادون العشرين بالمئة .أمل أن تقدم هذه اللوحة السريرية للقارئ الكريم وللعالم حجم الكارثة التي يعيشها شعبنا في سورية اليوم وحجم أجهزة القمع والتجسس وسائر الطفيليات التي تلعق دماء البشر وتفسد الملح في الأرض وتشتري الضمائر وتروّع الناس وتخرّب الأجيال الشابة وتزوّر كل شيء .. ففي مدينة دمشق وحدها حسب معلوماتنا من الداخل أكثر من ربع مليون موظف ومخبر في أجهزة القمع والتجسس . (اليوم ضعف هذا العدد ) .لكن هل يستطيع كل هذا الجيش العرمرم من الساقطين والجواسيس وأعضاء حزب النظام والأحزاب التابعة له ، إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ؟؟ هل يستطيع الطغاة وأسيادهم في واشنطن ولندن ، إعادة سورية إلى عصور الهمجية والتخلف والطائفية والعشائرية والإحتلال ؟ لا وألف لا أيها الجهلة . إن سورية العروبة والحضارة لن تركع ، ولن يصمد حكم الطغاة أمام إرادة وكفاح أحرار سورية قلّ عددهم أم كثُر لأنهم يمثلون ضمير الشعب وعدالة التاريخ . إن سورية الحضارة والشعب الرائد الذي يعود له الفضل الأول لبقاء الجنس البشري على هذه الأرض قبل أكثر من

عشرة آلاف سنة . يوم هدد وجود الإنسان على الأرض بالإنقراض .يوم كان يعيش على الصيد . الذي قلّ وندر بما لا يتناسب مع تزايد أعداد البشر . وفي سورية لاغيرها حصلت النقلة النوعية في حياة الإنسان . باكتشاف الزراعة لأول مرة على الأرض بفضل وعي الإنسان ودقة ملاحظته في سورية وخصوصاً المرأة السورية التي كانت تجمع القوت ليذهب الرجل إلى الصيد . وهذا ما تم في سورية باعتراف جميع علماء الشرق والغرب . وقد تمت المعجزة في حوضي الفرات والعاصي وفق المكتشفات الأثرية حتى الآن . هذا لم نتحدث عن التاريخ اللاحق منذ التاريخ المكتوب حتى اليوم .

إن شعباً هذا تاريخه ، وهذه حضارته ، وهذه إنسانيته ، وهذه وطنيته ، وبالتالي عروبته ، التي علّمها للآخرين كما علّمهم الأبجدية . لن تستطيع الفزّاعة الأمريكية الصهيونية وأدواتها الرخيصة إلغاء هويته ومسخ شخصيته العربية . سيبقى شعبنا المعلم المخلص والصادق ، وسيسقط الجهلة الأغبياء والطغاة كأوراق الخريف أمام هزة صغيرة من رياح الثورية القادمة لامحالة ..

أومن المتغيرات والعواصف الدولية التي تجاوزت الأنظمة المحنطة التي مازالت تعبش في كهوف القرون الوسطى ودهاليز القمع والتخلف والديكتاتوريات العسكرية التي صنعتها الأمبريالية الأنكلو أمريكية واستخدمتها كالحذاء تدوس به حقوق الإنسان وكرامته ووكلاء بالعمولة لنهب ثروات الشعوب واستعبادها . ولن تسطيع هذه الأنظمة المعادية لشعوبها بالدرجة الأولى وفي مقدمتها النموذج الأسدي الأسوأ في العالم . لن تسطيع البقاء مهما أتقنت اللعب على الحبال والرقص على كل نغم في سبيل البقاء على كرسي الحكم المخلّع ..

لقد تحوّل هذا النظام وأشباهه في العالم إلى كائنات حيّة أقدامها من طين لا تستطيع التقدم خطوة واحدة إلى الأمام أو تتراجع خطوة إلى الوراء كما لن تغير حرفاً واحداً من خطابها السياسي والاجتماعي . والنظام السوري أسوأ هذه الأنظمة وأوقحها على الإطلاق . ولابدّ من انهاء هذه المهزلة الدامية من حياة شعبنا وجميع شعوب العالم بنهوض جماهيري واسع يتجاوز القواقع الحزبية الأنانية الضيقة كما يتجاوز أخطاء الماضي بعد تشريحها بصدق وشرف وطني . وحدة القوى الوطنية الديمقراطية حول برنامج عملي مبسّط أمام الشعب حول شعار واحد : بناء دولة القانون وحقوق الإنسان في نظام جمهوري ديمقراطي عبر صناديق الاقتراع . كفيل بإسقاط جدار الرعب وفزّاعة القمع والإرهاب وبالتالي إسقاط عملاق الطين أو التبن ووضع خوذته وبسطاره وسلاحه وأنيابه في متحف التاريخ الطبيعي .....؟

## الحصيلة

أبدأ وضع الخطوط العريضة لمحصلة النظام الأسدي الكارثية بمقولة للمؤرخ البريطاني (هوبل ):

إذا أردت أن تلغي شعباً ما تبدأ بشل ذاكرته التاريخية ثم تلغي ثقافته ،وتاريخه . وتجعله يتبنى ثقافة أخرى غير ثقافته ، وتخترع له تاريخاً آخر غير تاريخه وتجعله يتبناه . عندئذ ينسى هذا الشعب من هو وماذا كان وبالتالي ينساه العالم ...

هذه سنة جميع الأنظمة الديكتاتورية الفاشية وجميع الطغاة عبر التاريخ بنسب وأساليب مختلفة وأبشع هذه الأنظمة على الإطلاق تلك الأنظمة التي (تؤدلج) طغيانها لتفرضه كأسلوب تفكير ونمط حياة للشعوب المستعبَدة في ممالك القمع والرعب . التي كان من أخطر نتائجها مايلي :

**1–بعد سنوات طويلة من القمع والرعب وغسيل الأدمغة سيطر مرض (الفوبيا –القلق والخوف المزمن )على الأجيال الجديدة وجزء كبير من الجيل القديم وبعد ربط رغيف الخبز بالولاء للديكتاتور . نشأت شرائح كبيرة من الشعب منسوخة عن الديكتاتور قادها شعورها بالهزيمة والرعب من أية مجابهة –الهزيمة الذاتية وداخل المحتمع –بعد اغتيال المجتمع المدني إلى إعجاب بالجلاد الذي جعل منهم أدوات طيعة وشركاء في إلغاء الذاكرة الجماعية والتاريخية والثقافية لشعبنا في محاولة دؤوبة لمحوها من الأذهان . ومع مرور الزمن والعبودية الطويلة أضحى العبيد يقبلون قيد عبوديتهم وتحّول الخوف من الجلاد إلى طقوس شبه دينية لعبادته والتسبيح بحمده بمناسبة وغير مناسبة .**

**هذا ما يفسر ذرف الدموع ولطم الوجوه عندما توفي .. لذلك أضحى مقياس المناضل الوطني الصادق : من يأكل خبزه من عرق جبينه ولم يتعاون مع هذا النظام ولم يعلم في جرائمه وفساده ولولم يساهم في معارشة النظام**

**2–بعد تدمير المجتمع المدني وأبسط العلاقات الإنسانية والانتهاك المزمن لأبسط حقوق الانسان في مملكة الرعب الأسدية نشأت أجيال مشوهة من أبنائنا وبناتنا تجهل واجباتها الوطنية وحقوقها المعتصبة كما تجهل القوانين القمعية التي تتحكم بمصيرها ومستقبلها وغاية تجهيل الشعب بفرض قانون الطوارئ والأحكام العرفية والإصرار على استمرارها لقمع الشعب وحماية السلطة فقط . وهذه الأجيال الضحية نتاج نظام القمع يطاردها الرعب إلى الخارج رغم عيش الملايين منهم في مجتمعات ديمقراطية في أوربا وغيرها مع استثناءات صغيرة الأمر الذي يحتاج لعشرات السنين من التأهيل الديمقراطي تحت ظل دولة القانون الديمقراطية البرلمانية النابعة من صناديق الإقتراع الحر .**

**3–تغذية الطائفية الدينية والشوفينية القومية والعشائرية واحياء جميع أمراض التخلف والخرافة بعد أن كانت في طريق الزوال .**

**وتشكل العنصرية الطائفية أيّا كان لونها مع الحركة الصهيونية وجهين لعملة واحدة .**

**هذا ما قلناه في وقت مبكر منذ صدور العدد الاول من النشرة السرية ( نضال الكادحين ) بدمشق مطلع عام 1967 . أثناء ازدواجية السلطة بين تيارين : قومي وطني يحمل أخطاء الطفولة مع الأسف . وآخر امريكي مبرمج قاد برنامج تحطيم المجتمع المدني والوحدة الوطنية وزرع جرثومة الطائفية والعشائرية في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بشكل خاص منذ شكل وحدات (سرايا الدفاع ) كجيش مستقل داخل الجيش وما تبع ذلك من أجهزة خاصة قمعية مرتبطة بالعائلة الأسدية والمافيات التابعة لها في غفلة واستهتار من التيار القومي الوطني في السلطة . من التيار الوطني الديمقراطي خارج السلطة بشكل عام مع استثناءات صغيرة محاربة بلا رحمة من جميع الانتهازيين .**

**ان الحديث عن بنية النظام الأسدي العنصرية الطائفية التي كانت العامل الأول للقفز فوق الحزب والمجتمع واعتصاب السلطة منذ 1970/11/16 حتى اليوم إلى جانب العوامل الخارجية الأمريكية البريطانية صاحبة الباع الطويل في النظام الأسدي مع شهادة حسن سلوك وتضليل من المحرفين السوفييت الاغبياء بامتياز .. يحتاج كل ذلك لبحث مفصل ومستقل . لذلك اكتفي هنا بالتوقف عند محورين :**

**–المحور الأول : كيف استطاع حافظ الأسد بمساعدة أسياده وطفولة خصومه اليسارية واستهتارهم اللعب على حبال الصراع بين التيارات داخل الحزب**

والجيش خصوصاً لبناء ركائز التموضع الطائفي الذي شكل أداة انطلاقته لاغتصاب السلطة وبناء نظامه الفاشي . وأرى هنا من الواجب الضروري ذكر ما جاء في دراسة أولية لنقد تجربة حزب البعث أصدرها حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي في الثمانينات –بعد خراب البصرة كما يقال –(( فلقد استفاد وزير الدفاع (حافظ الأسد ) من التموضعات الطائفية والعشائرية في الجيش وراح ينفخ فيها ويركز عليها .. ولم يعد يتقيد بالأسس التي وضعتها القيادة لقبول الطلاب في الكليات العسكرية والمعاهد التابعة للجيش . بل كان يخطط لتقوية التموضعات الطائفية والعشائرية والعائلية التي كانت عماده الأساسي في عملية الانقلاب . والتي تموضعت بشكل صارخ منذ الردة حتى الآن حيث تحولت إلى قطعات عسكرية كاملة مشكلة على أسس طائفية وعشائرية وعائلية يستخدمها في حماية نظامه الفردي الفاشي ، ويغدق عليها الامتيازات التي تجعلها طبقة فوق الجيش ، والشعب وأداة عمياء لقمع الجماهير وتدمير الوحدة الوطنية في القطر ب ص**65** )) ولا بد لي هنا من القول : إن أكبر جريمة ارتكبها هذا النظام كانت بحق الطائفةالعلوية التي تكنى بها زورا –رغم رفضنا المطلق لنظام الطوائف –حيث وضع هذا النظام الفاشي قسماً كبيراً من الطائفة في مواجهة المجتمع الكامنة . وخلق المناخ الملائم لنمو طحالب الطائفية المقابلة للإخوان المسلمين في مستنقع النظام الفاشي بعد ضرب جميع القوى الوطنية الديمقراطية بحقد أسود لا يختلف عن حقد الصهاينة في فلسطين المحتلة . بدءا من اعتقال واغتيال رفاق الأمس إلى جميع الشرائح الوطنية المعارضة .

المحور الثاني : الآثار المدمرة التي فرضتها الطائفية السياسية على المجتمع السوري واللبناني . أيضاً كانت شاملة تركت بصمات جرائمها وجراحها النازفة

في جسد الوحدة الوطنية .تحتاج لعشرات السنين وجهود الوطنيين الصادقين للشفاء منها بعد التحرر من هذا النظام الفاشي وبناء دولة القانون وحقوق الإنسان .. فبعد تدمير النظام للمجتمع المدني وأبسط حقوقه وبنائه الأخلاقي والثقافي . وبناء مملكة القمع والخوف والإذلال والارتزاق . أصحى المواطنون الشرفاء الذين لم يخضعوا لمخطط الترهيب والترغيب وشراء الضمائر عزلاً في أرض مكشوفة أمام نظام فاشي معادي . لامعارضة منظمة تستطيع حمايتهم لينضموا إليها كما لم يترك الفاشست أية فرصة مهما كانت صغيرة للتعبير عن الرأي الآخر . وكان الهجوم الهمجي على المنتديات الثقافية خير مثال ...

من هنا أضحى المواطن المهدد بأمنه وأمن عائلته وعمله يفتش عن ملجأ يحميه لم يجد سوى الالتحاق بمرجعه الديني التابع الذليل للنظام الذي حّول الجوامع والكنائس إلى منابر للتسبيح بحمد الطاغية ... وهنا أعاد نظام القمع الإنسان إلى ما قبل التاريخ يوم خلق آلهة لقوى الطبيعة التي كان يجهلها ويخاف منها .

ولعبت أجهزة القمع والأكاذيب الدور الأول في تحقيق الشرخ الطائفي وتعميقه ليزعم الطاغية أنه المنقذ من الاقتتال الطائفي وبقاءه هو صمام الأمان لجميع الطوائف مرتدياً مسوح الإيمان .. وهكذا تحّول الفرز الطبقي والصراع الطبقي بين الأكثرية المستغَلة المضطهدة والأقلية المستغِلة المضطهِدة إلى فرز طائفي وصراع طائفي كامن أو ظاهر يرعاه النظام واتباعه .

ولم تعد أخطار الطائفية السياسية والمذهبية محصورة في سورية ،بل أضحت وباء خطيراً في المنطقة كلها بعد زحف النظام الأسدي الذي يرفع شعارات (التقدمية والاشتراكية والعلمانية والعروبة ) خلف الأنظمة الدينية الطائفية وأكثرها ظلامية ودموية . نظام (الملالي) في طهران بزعامة الخميني

الذي حملته طائرة (ايرفرانس ) من باريس بحماية أمريكية إلى طهران ليحل محل الشاه الذي كان نظامه يترنح تحت ضربات القوى الوطنية الديمقراطية وطليعتها قوى اليسار الإيراني (مجاهدو خلق –وفدائيو خلق وغيرها ) ونفّذ الخميني ما عجز الشاه عمله متستراً بجلباب الإمام المعصوم الذي حول الملالي إلى طبقة إقطاعية جديدة ووضع مخطط تصدير الثورة الإسلامية لتشمل سورية ولبنان المحتل وجنوب العراق وشرق الجزيرة العربية وهكذا أعادت طائفية الخميني –الأسد التاريخ إلى موقعة صفين قبل أربعة عشر قرناً أما ابتسامات ورضا المستعمرين والصهاينة .

**3–تدمير بناء الأسرة والمجتمع ومواصلة اضطهاد المرأة .**

شمل تدمير المجتمع المدني تفكيك الأسرة السورية التي تعاني الفقر والاضطهاد والتخريب التربوي والأخلاقي حتى أضحت بين فكي هجرة الأبناء والبنات إلى الخارج في سبيل لقمة العيش . أو الارتهان لمخطط الترهيب والترغيب في الداخل الذي حّول الملايين من الأجيال الصاعدة إلى ضحايا في متاهات الضياع في أجهزة النظام المعادية لأهلهم ومجتمعهم وفي بؤر الفساد والانحلال وتعاطي المخدرات التي أصبحت وباء خطيراً مستشرياً يشرف النظام على تعميمها بعد أن كانت شبه معدومة في دمشق وغيرها من المدن السورية في الخمسينات من القرن الماضي كما يذكر أبناء جيلنا . وأصبح الزواج مؤسسة تجارية تشرف عليها الدولة والسماسرة خصوصاً بعد تلويث البيئة السورية بأموال النفط وأصحابه الذين بنوا موطئ قدم لهم في أجمل مناطق سورية وبعد انتشار زواج المتعة بواسطة الغزو الإيراني الطائفي لسوريا ولبنان . حافظ النظام الفاشي على جميع التشريعات الرجعية التي تحتقر انسانية المرأة وحقوقها وفي مقدمتها كمثال فقط : (تعدد الزوجات – وللذكر مثل حظ

الأنثيين في الميراث –وشهادة امرأتين بشهادة رجل واحد أمام القضاء – وحق الطلاق للرجل – واعتبار المرأة المسلمة زانية إذا تزوجت غير مسلم ..الخ ) كما حافظ على الكثير من أحكام (المجلة ) العثمانية ونظام الطوائف في الأحوال الشخصية الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي التي لاتزال سارية المفعول حتى الآن .عوضاً عن فصل الدين عن الدولة وإلغاء نظام الطوائف السائد وتطبيق الزواج المدني المهور ومساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات لا بالإدعاءات والشعارات الكاذبة .. وبدون مساواة المرأة والرجل وبناء مؤسسات المحتمع المدني بإرادة حرة وانتخابات ديمقراطية . وحريّات عامة للأحزاب الصحافة والنقابات وسائر مؤسسات المجتمع المدني في نظام جمهوري ديمقراطي ودولة القانون وحقوق الإنسان .

وبدون الحد الأدنى هذا ستبقى الطائفية الدينية والعنصرية والعشائرية وسائر أمراض النظام الإقطاعي والتخلف سائدة يتمترس خلفها أعداء الشعب والوطن ويحاولون شرذمة الوحدة الوطنية لشعبنا خلفهم ..

وستبقى المرأة معرضة لاضطهاد مزدوح : اضطهاد الرجل في المجتمع الرجالي وتشريعاته وتقاليده الرجعية . واضطهاد النظام واستغلاله وتشويه نضالها الوطني والطبقي في بناء المجتمع المدني الديمقراطي باصطناع اتحاد نسائي مزيف كبقية أجهزة النظام يضم سيدات القصور والطبقة الطفيلية المتورمة كالعلق على جسد الوطن .

## 4- **الطريق المسدود** :

يستمر النظام تجاهل كل النداءات الوطنية والعالمية لإنقاذ الشعب والوطن من كارثة النظام الشمولي الفاشي القمعي الذي دمّر كل شيء الاقتصاد

**والمجتمع والإنسان والتاريخ والثقافة على أيدي عصابات منظمة تتقاسم الغنائم والمسروقات بحماية جنرالات ورؤوس الحزب .**

**اللوحة السريرية المؤلمة تزداد قتامة . البطالة في ارتفاع مستمر بلغ 40 % كحد ادنى وأكثر من مليون عامل سوري في لبنان المحتل ومليون ونصف مشردين في الخارج بعد تدمير الصناعة والزراعة وسرقة القطاع العام . وتحويل واردات النفط السوري بما فيها عائدات مرور النفط العراقي من كركوك إلى بانياس إلى واردات خاصة للعائلة الأسدية لا تدخل خزانة الدولة . بل تهرّب إلى مصارف سويسرا وفرنسا وأمريكا . وفضيحة المليارات التي أودعها باسل الأسد في بنوك سويسرا واضحة لم يستطع حافظ الأسد إعادتها بعد وفاة ابنه .**

**وكان لإلغاء السلطة القضائية وسيطرة شريعة الغاب في الدولة والمجتمع الدور الأول في ارتفاع نسبة الجريمة وخصوصاً جرائم الأحداث وانتشار المخدرات والدعارة برعاية أجهزة القمع وتشجيعها وتشكل أجهزة القمع وللصوص أثرياء هذا النظام (الدشم ) أو المتاريس أمام أي إصلاح أو تغيير ولو تغير أو تطور العالم كله .**

**5–لم يحظَ نظام في العالم من الدعم الأمبريالي والتعتيم الإعلامي الشامل كما حظي النظام الأسدي سواء في المجازر الجماعية التي ارتكبها أو جرائم الاعتقال الكيفي وقتل الآلاف تحت التعذيب وصولاً إلى تحويل الجمهورية إلى ملكية وراثية إلى الانتخابات المزيفة وانتخابات الـ99 % وانتهاك حقوق الإنسان .**

**ولم يخجل (شيراك) رئيس فرنسا التي تزعم أنها الديمقراطية الأولى في العالم في الدعم المطلق للنظام واستقبال بشار استقبالاً رسمياً قبل وفاة والده دون أن تكون له أية صفة رسمية . وهذا ما يؤكد تفضيل الدول الرأسمالية الأمبريالية**

التعامل مع أنظمة ديكتاتورية يحتكر السلطة فيها والقرار السياسي فرد طاغية . وكل تبجح أمريكي وأوروبي حول الديمقراطية لدول العالم الثالث اكذوبة كبرى . الديمقراطية وحقوق الإنسان لاتأتي منحة من الأمبرياليين والصهاينة ولا من الأنظمة الفاشية التي أوصلوها للسلطة . بل هي ثمرة نضال وطني وقومي ديمقراطي طويل مرير بقيادة جبهة ووحدة وطنية نابعة من صفوف الشعب .

**6**–إذا كان التعتيم العربي والعالمي لحماية هذا النظام مستمراً رغم خرق بعض منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان لهذا التعتيم في الخارج أخص منها (منظمة العفو الدولية ) واللجنة العربية في للدفاع عن حقوق الإنسان . والفيدرالية الدولية ... الخ فان مانشر عن النظام الأسدي وسجونه النازية يبقى نادراً يبقى محدوداً باستثناء كتاب المناضل (بدرالدين شنن ) (الشهادة ) الذي كتبه بدماء قلب مناضل وطني صادق عاش محنة معتقلي الرأي والضمير في مختلف السجون والمعتقلات السورية .

والدراسات التي كتبها المدافعون عن حقوق الإنسان منذ الثمانينات في الداخل (رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان بدمشق ونقابة المحامين وغيرها من النقابات العلمية ) إلى جانب ما أصدرته لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية وأهم ماصدر عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان بإشراف وإصدار السيدة (فيوليت داغر ) والسيد (هيثم المناع ) موسوعة من جزئين تحت عنوان (حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية ) ضمّت أكثر من ألف صفحة لعدد من الباحثين السوريين ...

آمل وأتمنى على جميع المناضلين الذين تعرضوا للإعتقال والتعذيب أن يكتبوا ما تعرضوا له وما شاهدوه في مسالخ أجهزة القمع الأسدية وسجون الديكتاتورية لتبقى وثيقة اتهام لمحاكمة هذا النظام أما القضاء والتاريخ .

## كيف يفهم النظام الأسدي المجتمع المدني

بعد أربعين عاماً من حكم العسكر والقمع والارهاب وشراء الضمائر تحت كابوس حالة الطوارئ والأحكام العرفية والقوانين والمحاكم الاستثنائية واغتيال العقل والرأي الآخر . في نظام الفرد (الإله) الذي دمّر المجتمع المدني والاقتصاد الوطني وأبسط القيم الإنسانية وحقوق الانسان .

جاء نظام الوراثة اللاشرعي الجديد بعد وفاة الديكتاتور محافظاً على التركة النازية دون تغيير حرف واحد في خطابه السياسي أو تبديل (برغي) متآكل صدئ في آلة الدولة والحزب المعادية للشعب وأبسط حقوق الإنسان . رغم كل عمليات تجميل النظام العجوز بمساحيق منسقة في مستودعات (ماكس فاكتور) كتب عليها :

احترام الرأي الآخر والقضاء على الفساد المستشري حتى النخاع في جميع أجهزة الدولة . جاء ذلك كمكرمة من الرئيس الوريث كالمعتاد دون أي تبديل دستوري أو قانوني . وبقي النظام كما هو يعيش خارج التاريخ في كهوف الديكتاتورية الطائفية تلاحقه نقطة الدم وصرخات الضحايا في نومه ويقظته . يخشى أربابه على وجودهم من زقزقات العصافير ونسمات الديمقراطية الربيعية.

وجد شعبنا الصابر المضطهد في خطاب قَسَمْ الوريث والتجميل الخادع نافذة صغيرة وفرصة متاحة يستنشق منها هواء التحرر والديمقراطية لبناء دولة القانون حلم جميع الوطنيين الغيورين على مستقبل الوطن والشعب الذين انطلقوا لبناء لجان المجتمع المدني والمنتديات الثقافية التي انتشرت كالنار في الهشيم . وانتشرت معها لجان المجتمع المدني بسرعة مذهلة كانت استفتاءاً شعبياً عفوياً دون إكراه اختار الديمقراطية وحقوق الانسان وفصل السلطات ودولة القانون عبر صناديق الاقتراع الحر كانت هذه الطفرة الوطنية الديمقراطية

ضد النظام الشمولي كـ(السلماس ) الأخضر الذي ينمو في البادية السورية في أشهر القيظ (تموز وآب )بعد القحط والجدب وجفاف الزرع والضرع . ليؤكد ديمومة الحياة والحرية وانتصارها على الموت والعبودية .

لهذا أسرع انكشارية النظام يقرعون طبول الحرب ضد الشعب وينفخون أبواب التحذير والتجريم لأصحاب الرأي الآخر ولكل برنامج وطني ديمقراطي لتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية لانقاذ البلاد والشعب وتحرير جولاننا وفلسطيننا المغتصبة لمواطنين أحرار فقط . وعادت فرق الانكشارية لتحتل مدن وقرى الوطن من جديد وتعيد التاريخ العبودي لدولة المماليك . وجاء غدر النظام أغلقت المنتديات الثقافية ومنع نشاط لجان المجتمع المدني واعتقل روّادها الوطنيين الديمقراطيين ظلماً وعدواناً وافتراء اعتاد عليه نظام الجريمة المقننة والمستمرة الأسدي .

أسرع دهاقنة النظام بالخروج عن صمتهم بذعر شديد ليتحفونا بمواعظ ومفاهيم جديدة مبتكرة ومستمدة من المكيافيلية الحديثة المطورة امريكيا في عصر العولمة ومكافحة ما يسمى (ارهاباً ) على يد الارهابي الأول في العالم المستر (بوش) الذي يرى الشعوب قطعانا من الماشية يقودها إلى مسلخ الحروب الاستعمارية الاكثر همجية وانتقائية من حروب النازية في سبيل نهب ثروات الشعوب واستبعادها وتحويل بلدان العالم إلى مستعمرات تابعة للشركات الأمريكية الصهيونية التي تحكم البيت (الأسود) في سبيل نقل الشعوب المضطهدة من عبودية الأنظمة الشمولية الفاشية التي صنعتها أمريكا وبريطانيا ومنها النظام السوري –إلى عبودية ونهب النظام الشمولي العالمي الذي يرأسه البنتاغون والبيت الأبيض .

أصر جلادو الشعب السوري على الجمع بين نظامهم الديكتاتوري الشمولي الطائفي المتخلف والتبعية الذليلة لديكتاتورية التمركز الرأسمالي في النظام الشمولي الأمريكي وديكتاتورية سيد البيت الأبيض العالمية . كما أصروا على الصلح والاستسلام أمام العدو الصهيوني ورفضوا الصلح مع الشعب وإطلاق سراحه من سجنهم الكبير الذي زيّنوا أسلاكه الشائكة بشتى الشعارات المزركشة .

جاء وزير اعلامهم السيد عمران لبيدأ الهجوم المعاكس على أحرار الشعب زاعماً : إن الصحافة السورية الصفراء المؤطرة ضمن رقابة وزارته –مثال الصحافة الحرة واحترام الرأي الآخر . أما المناضلون في سبيل بناء المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان . فقد اتهمهم الوزير –العتيد – بالعمالة وخدمة العدو بكل بساطة وراحة ضمير .. أما السيد وزير الدفاع الماريشال –مصطفى طلاس حامل أوسمة (التحرير ) التي لم يحملها (مونتغمرى أورومل أو جوكوف ) صّرح لقناة أبو ظبي الفضائية بتاريخ **11** نيسان **2001** ونشرته صحيفة القدس العربي في اليوم التالي وكان مايلي : (إن المثقفين السوريين الذين وقّعوا –بيان الألف –المطالب باصلاحات سياسية وتحقيق أبسط حقوق الانسان المنتهكة في البلاد هم عملاء المخابرات الأمريكية . وانه يملك وثائق تؤكد ذلك . .)

لكن السيد الماريشال لم يقدم لنا وثائقه وأدلة اتهامه ومصادرها لنقف معه في محاكمة الألف مثقف الذين وقعوا البيان الوطني الديمقراطي للإنقاذ . ونسي سيادته أن المخابرات الأمريكية والموساد الصهيوني كانت دوماً مع أنظمة القمع العربية تحميها من السقوط وتغطي جميع جرائمها ضد شعوبها .

أما السيد خدّام رئيس (الكهان) في النظام الأسدي قال في محاضرته على مدرج جامعة دمشق في مطلع تموز **2001** : ( ان المثقفين الذين يوقعون العرائض مزيفون والديمقراطية التي يطالبون بها ليست بدلة جاهزة نستوردها من الخارج . والمعارضة لا ترى في حقبة من أهم حقب تاريخ سورية ليس فيها إلا الظلم ومصادرة الحريات والفساد والإضطهاد والقتل . ولاترى فيها المدراس والمستشفيات والكرباء والماء والموصلات .. الخ

ثم انتقل السيد خدام للرد على لرنامج الإنقاذ الوطني الذي طرحته عرائض المثقفين ومنتدياتهم للخروج من نفق النظام الشمولي والإحتكام لصناديق الاقتراع . فلم يجد في جعبته سوى تعليق جرائم وآثام النظام على شمّاعة الصراع العربي الصهيوني : (الصراع العربي الاسرائيلي قضية مركزية تلغي التفكير بهذه المطالب (الكمالية في نظره ) ثم ان سوريا ليست مرتاحة دولياً ولا اقليمياً حتى يمكن أن تعيد النظر بقضية الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني ) كما رأى في تسليط قانون الطوارئ والأحكام العرفية على الشعب منذ أربعين عاماً (منعاً للتسيب والتجاوزات القانونية والإنسانية ) كما حمل الديمقراطية الجزائرية مسؤولية كل المجازر والمآسي التي حلت في الجزائر بكل بساطة ) أمام هذا التضليل المزمن في إعلام النظام الفاشي رأيت ضرورة الرد ودحض مزاعم خدام وغيره من أرباب النظام مستلهماً تجربة النضال الوطني الديمقراطي البرلماني السوري كما يلي :

**1**–الديمقراطية ليست سلعة للاستيراد والتصدير لتصنيفها من الكماليات وفق منطق السيد خدام . إنها ثمرة كفاح البشرية كلها ضد الظلم والعبودية وحكم الفرد والتمييز العنصري والطائفي وسائر امراض النظام العبودي وليست ملكاً لهذه الدولة أو تلك واختار شعبنا نظامه الجمهوري الديمقراطي منذ خطواته

الأولى نحو استقلاله الوطني عبر كفاحه وثوراته ودماء شهدائه ووحدته الوطنية . أما المستورد هي الانقلابات العسكرية التي اغتصبت السلطة من الشعب تنفيذاً لرغبات المستعمرين الوحوش الأنكلو أمريكان منذ الانقلاب العسكري الأول في 31 آذار 1949 (حسني الزعيم ) الذي صنعته شركة النفط الأمريكية – السعودية (التابلاين ) إلى انقلاب 13 –16 تشرين الثاني 1970 الذي سمي (حركة تصحيحية ) المبرمج أمريكياً وبريطانياً والممّول نفطياً الذي أوصل السيد خدام وأمثاله للسلطة .

2–عرفت سورية النظام الجمهوري الديمقراطي الذي تّوج بأعظم حقبة في تاريخها بعد إسقاط دكتاتورية الشيشكلي بتلاحم الشعب والجيش لإعادة النظام البرلماني الديمقراطي وعودة الجيش إلى ثكناته ما بين 54–58 وتحققت الوحدة الوطنية في التجمع الوطني الديمقراطي الذي حطّم حميع الأحلاف .

والمؤامرات الإستعمارية وفي طليعتها حلف بغداد كما حطمت وحدة شعبنا كل الحشود الصهيونية والتركية والتهديدات والعدوان . دون قانون طوارئ وأحكام عرفية . تحت لواء الحرية والديمقراطية انخرط شعبنا نساءً ورجالاً في المقاومة الشعبية وتدربوا على السلاح وكان السلاح في كل بيت من القامشلي إلى درعا ولم تقع حادثة واحدة أو تجاوز واحد من أبناء شعبنا الذين اتهمهم السيد خدام بـ(التسيب دون أحكام عرفية وطوارئ ) الديمقراطية وحدها الضامن الوحيد للوحدة الوطنية ونسغ ديمومتها وصمودها .

3–تحت ظل البرلمانية الديمقراطية تحقق الازدهار والنمو الاقتصادي في جميع القطاعات وأضحى ميزان المدفوعات متساوياً تقريباً .

أو رابحاً رغم تحديث أسلحة الجيش لمجابهة العدو الصهيوني وبلغ انتاجنا الوطني الزراعي والصناعي أرقاماً قياسية كماً ونوعاً إلى جانب ارتفاع القدرة الشرائية لليرة السورية وللمواطنين .

**4**–تحت ظل الديمقراطية البرلمانية لم تستطع اسرائيل تحويل نهر الأردن ولا تنفيذ مشروع جونستون كان الضابط السوري الصغير في الجبهة يقصف أي هدف للعدو ويبدو أمامه عبر خط الهدنة وشاطئ طبريا دون انتظار أوامر من الأركان العامة وفي عام **1963** عرضت دبابات وأسلحة الصهاينة التي دمرها أبطال جيشنا على مشارف طبريا في ساحات دمشق . وكان الطيار الصهيوني لا يخاف إلا مجابهة الطيّار السوري الذي كان انتحارياً في الكثير من المعارك المشهودة قبل تحويل جيشنا إلى بوليس لحماية السلطة اللاشرعية .

**5**–الديمقراطية البرلمانية حققت أول وحدة عربية مع مصر عام **1958** لتكون قلعة للصمود والتحرير . لكن الديكتاتورية وحكم الفرد والمخابرات حطّم هذه الوحدة الأمل وحرم الجيش السوري خيرة كوادره الوطنية يمكن مراجعة ما سبق ذكره حول هذا الموضوع .

**6**–في النظام البرلماني الديمقراطي كان روساء الجمهورية يعيشون بين الشعب دون حراسات تذكر يسيرون في الشوارع بكل حرية يردون على تحية الناس وكانت منازل الوزراء والنواب مشرعة لاستقبال المواطنين دون تمييز لقضاء حاجاتهم وسماع آرائهم . وكان ضباط الجيش ينتظرون الحافلات العسكرية في شوارع المدن لتنقلهم إلى ثكناتهم لم يملك معظمهم سيارات خاصة كانوا يعيشون بين أهلهم دون أي امتياز سوى شرف الدفاع عن الوطن وحماية استقلاله.ولم يكن الحاكم يخاف الشعب ولا الشعب يخاف الحاكم الذي انتخبه . المحتمع المدني والقانون وحده يحمي الحاكم والشعب والبلاد

بأسرها. وليس دولة المخابرات ومملكة الصمت والخوف التي أسهم السيد خدام في بنائها ..

7–وأخيراً لا آخراً كان الطفل السوري يرضع قضية فلسطين وهموم الأمة العربية كلها مع الحليب ويتضامن معها واليوم يذبح الشعب الفلسطيني البطل بسكين المجرم شارون ودعم سيده بوش وتحظر أية تظاهرة شعبية وطلابية في سورية باستثناء مسيرات السلطة الخادم والواعظ (القومجي ) بامتياز أمريكي سافر.

أما أطرف تعبير عن الديمقراطية الأسدية ما جاء في صحيفة تشرين تاريخ 2001/9/11 بعد اعتقال المناضل رياض الترك ورفاقه من معتقلي الرأي والضمير جاء فيه :

(إن اعتقال هؤلاء أخذ أكثر من بعده الطبيعي في الخارج نتيجة إغفال الواقع الجديد في سورية الذي يحمل عنواناً : عدم الاعتقال التعسفي واصدار مذكرات توقيف رسمية ..

خبر الاعتقال بشكل بارز وهذان العاملان يدخلان في صلب الحريات الشخصية وماهية حقوق الانسان ؟ والتعامل الديمقراطي عنوان مرحلة جديدة يجب فهمها بالطريقة الصحيحة لا بالتضليل ..) هكذا أصبحت الديمقراطية : الاعتقال ولكن بمذكرة توقيف ولله في خلقه شؤون ؟ كما يقول المثل الشعبي ؟

أما المجتمع المدني ودوره في بناء الوطن ودولة القانون عبر اختيار الشعب الحر والديمقراطي . فقد اتحفنا أحد فلاسفة النظام بتفسير (قومجي) عجيب بعد تقمصه (الميكيافيلية ) بنجاح وحفظه كتاب الأمير استظهاراً للمجتمع المدني أجد نفسي مضطراً لتسجيل بعض ما قاله هذا النازي الصغير والمهرج الفاشل : (في وقت تعمل سورية ألا تكون ريشة تتجاذبها الرياح يبرز عامل مهم هو ذلك المجتمع المدني والذي يبرز كرد فعل حيوي .. وقد رأينا لأول مرة في

حرب تشرين 1973 عندما أصبحت نسبة الجريمة صفراً بالمئة وأصبح الناس يصطفون على الأفران طواعية . ويواجهون قصف دمشق بروح التعاون يصعب تصورها . أما المرة الثانية فهي بدعوة على عجل من أقطاب مسيحية وإسلامية للانشاد المشترك في كنيسة في فضاء سور دمشق القديمة . فجوقة الفرح التي أنشأها الأب الياس زحلاوى مع حمزة شكور وفرقته الإسلامية كل على حدى ثم معاً للوطن والله . وهذه ظاهرة من ظواهر المجتمع المدني تعادل كل ما كتب وسكيتب من أولئك الذين حّولوا المجتمع المدني إلى مطلب سياسي . ولم يدركوا ان مطلبهم هذا يبرز الطائفية (مركوبة ) على هذا المجتمع اللامدني .. فالوطن والعيش المشترك والإنشاد لاله واحد بوحدة المعنى والموسيقا ...

كل ذلك يشكل نواة المجتمع المدني في ظل غياب مطلق لجميع أعضاء المجتمع المدني ودعاته ... الأمر الذي نال إعجاب وفد الترويكا الاوروبية الزائر بصحبة السيد وزير الخارجية ...)

لقد غابت عن عبقرية هذا الفيلسوف فرق المولوية والدراويش والموشحات وعراضات تأييد زعيمه (الاله) بالروح بالدم –لتكتمل صورة المجتمع المدني الأسدي المزعوم .

أما المجتمع المدني الحقيقي الذي حرر الإنسان من أنظمة الرق والعبودية عبر نضال قرون من التضحيات والدماء والدموع وفق مبادئ حقوق الإنسان ومبدأ الشعب مصدر أية سلطة عبر الانتخاب الحر ومبدأ فصل السلطات وسائر مبادئ القانون الدولي لم يخطر ببال هذا المشعوذ وأسياده الفاشست الصغار الذين أعمتهم جرائمهم وقصورهم التي بنوها على أشلاء الوطن والشعب عن رؤية الحقيقة . ولن يكون مصيرهم أفضل من مصير أقرانهم .. ولكن بأيدي وطنية ديمقراطية .

# القسم الثالث

## النظام والمعارضة إلى أين ؟

المهم أن نعترف جميعاً بأن النظام الأسدي لم يهبط من السماء ، إنه حصيلة أخطائنا جميعاً سواء الذين استلموا السلطة عن طريق العسكر ، أو الذين ظلوا في المعارضة ، لنضع أخطائنا عارية أمام الشعب الحكم لبناء المستقبل ومقاومة الغزو الهمجي المحدق بالجميع .. تلك هي الحقيقة التي لايريد الكثيرون الاعتراف بها .

### النظام ، والمعارضة إلى أين ؟

إذا كان النظام الأسدي المتربع على رقاب الناس ، وأشلاء بقايا وطن منذ أربعين عاماً ، قد سدّ كل مسامات تنفس الحرية والديمقراطية في مملكة القمع

والخوف التي بناها على أشلاء المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية وأبسط حقوق الإنسان ، ودمرّ الاقتصاد الوطني ، وسلط عصابات القتل واللصوصية لسحق سائر القوى الوطنية الديمقراطية ، ونهب المال العام والخاص .

فهذا النظام بلغ البوم نهاية النفق المسدود الذي إختار البقاء فيه رافضاً رؤية المستجدات على الساحتين العربية والدولية آملاً في شفاعة أمريكا التي أوصلته للسلطة ومنحته إحتلال لبنان مكأفاة له عن الجولان ، وعتمت على جميع جرائمه في سوريا ولبنان مقابل الخدمات التي لاتحصى التي قدمها لها ولربيبتها إسرائيل وأخطرها تدمير المجتمع والإنسان الذي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي القلعة الحصينة التي حطمت كل أحلاف وأحلام الامبريالية والصهيونية ، يوم كان الحكم للشارع الوطني والقومي –رغم كل الأخطاء – وقبل اغتصاب العسكر للسلطة .

وبقي النظام يعيش خارج التاريخ وسط دائرة (نقطة الدم ) ومرض (الفوبيا الدائمة )يزحف نحو الاستسلام والصلح المزعوم مع اسرائيل ، ويرفض باصرار الصلح والمصالحة مع الشعب ، مقابلاً دعوات الإصلاح السياسي بمزيد من الخنوع والذل والإنتظام في الصف الأمريكي وتنفيذ إملاءات المفوض السامي الأمريكي وأكثر . في سبيل البقاء على الكرسي واستمرار إحتلاله للبنان ، وبقاء الإحتلال لجولاننا الذبيح آمناً منذ عام **1970** حتى اليوم .

بعد كل ذلك فقد الكذب والتضليل وظيفته في طمس الحقيقة ، حقيقة النظام المعادي لأبسط القيم الوطنية والإنسانية ، وسقطت كل شعاراته القومجية والثورجية الكاذبة . كما سقط النصيف عن كل عوراته ليظهر عارياً كأسوأ أنظمة الوكلاء بالعمولة التابعة في العالم ، رغم أن طبيعة هذا النظام لم تكن خافية على المناضلين الوطنيين الديمقراطيين في مقاومة هذا النظام في السجون والمنافي .

مقابل هذه اللوحة السريرية القاتمة لنظام الجريمة المقننة والمستمرة الذي ازداد قتامة وسخرية بالإنسان والوطن بعد تحويل الجمهورية إلى ملكية وراثية في حزيران عام **2000** مع بقاء الديكتاتور يحكم سوريا من المقبر .

بعد كل هذا يحق لنا جميعاً السؤال التالي : أين المعارضة الوطنية السورية ؟ وماهي طبيعتها الطبقية والاجتماعية ؟

برامجها وآفاق نضالها ومستقبلها ؟ وبرنامج الحد الأدنى للانقاذ !!

لست هنا بصدد تشريح الحياة الحزبية لجميع الأحزاب السورية منذ العشرينات ، ولذلك سأكتفي بالخطوط العامة لأحزاب المعارضة القائمة ، كما لن أتحدث عن أحزاب (جبهة شهود الزور ) المتمثلة بدكاكين السادة (بكداش –فيصل –قنوت –حمدون–إسماعيل –قدسي –الأحمد –يضاف إليهم الحزب القومي السوري دعامة النظام الفاشي منذ البداية بشكل باطني . هذه الزمر الملتفة حول موائد النظام لاتستحق التعليق رغم مسؤوليتها الجزائية أمام القضاء العادل والتاريخ وفقاً لقاعدة (الغرم بالغنم ) والاشتراك الجرمي ..

وأعود لموضوعنا الأساسي ، المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية ومستقبلها الذي ينسحب بخطوطه العامة على المعارضات العربية الاصلاحية مع إختلاف الظروف الموضوعية وأنظمة الاستبداد من قطر لآخر .

والأهم من كل ذلك أن ندرك جميعاً أخطاءنا ولانعلقها على مشجب الامبرالية والصهيونية كالعادة . فنظام حافظ الأسد والأنظمة الأخرى لم تهبط من السماء ، إنها ثمرة طبيعية لأخطائنا جميعاً التي يجب أن نجابهها بشجاعة ومسؤولية وصدق وخصوصاً تلك القوى التي كانت داخل السلطة وحارجها ، وتخاذلت من حسم الموقف لصالح الديمقراطية ودولة القانون ، يوم كان الأمر ممكناً ، لذلك رأيت تقسيم المعارضة السورية إلى ثلاثة أقسام :

**1–التيار الليبرالي والديني .**

**2–التيار القومي والماركسي .**

**3–المعارضة في الخارج ، والمعارضة الكامنة أو الصامتة ، وصولاً إلى برنامج الحد الأدنى للانقاذ ..**

## القسم الأول

# التيار الليبرالي والديني

**أرفض هنا تصنيف القوى السياسية باليسار واليمين الذي حملته إلينا الثورة الفرنسية قبل قرنين ونيف من الزمن حتى أضحى (تابو) بعيداً عن الواقع وستاراً لإخفاء حقيقة الكثير من الحركات التي تدعي الاشتراكية واليسار على وجه الخصوص .**

### آ–التيار الليبرالي .

**لم يولد هذا التيار من رحم ثورة طبقية برجوازية ضد الإقطاع ووسائل الإنتاج القديمة بل ولد من رحم الإقطاع القديم وطبقة تجار المدن والحرفيين المتنورة وهذه الطبقة هي التي قادت النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ، وبنت بواكير الصناعة السورية ، في غياب مطلق للأحزاب التي ادّعت اليسار فيما بعد .**

**وبنى هذا التيار الليبرالي النظام الجمهوري البرلماني تقليداً للغرب محافظاً على البنية التحتية للاقطاع والدين السياسي متمثلاً في حزبين رئيسيين .**

**آ–الكتلة الوطنية التي تحولت إلى الحزب الوطني عام 1943 .**

**ب–حزب الشعب الذي إنشق عنه عام 1949 .**

**لهذا بقيت جذور الديمقراطية البرلمانية هشة ، ضعيفة في التربة السورية.لم تصمد وتتصدى للديكتاتوريات العسكرية التي إغتصبت السلطة من الشعب .**

بل ساهمت مساهمة فعالة في دعم ديكتاتورية الأسد واقتسام نهب الشعب معها خصوصاً تجار دمشق الذين لعبوا دور المدرب لرؤوس النظام من العسكريين والمدنيين القادم معظمهم من الريف المتخلف الفقير ليتحولوا بقدرة إلى أصحاب ملايين وأطيان بعد إستباحة كل شيء ، وقتل وتشريد أحرار الوطن .

وكان عهد الانفصال (28أيلول 1961 –8آذار 1963 ) آخر شوط لهذا التيار الذي لايشك أحد بوطنيته وعدم تفريطه باستقلال البلاد . والحريات العامة ، كما لايمكن مقارنة عهود هذا التيار الوطني الديمقراطي بالديكتاتورية العسكرية رغم كل أخطائه ونواقصه ، وإذا إنتهى هذا التيار تنظيمياً فلا يزال رصيده الشعبي كامناً يترحم عليه ويتمناه الكثير من الناس بما فيهم خصومه في الماضي ، وهو مؤهل للعودة إلى الساحة السياسية بقوة بعد سقوط الديكتاتورية الحتمي .

**ب-التيار الديني :**

بعد ثورة محمد علي على حكم السلطنة العثمانية العبودي ومحاولته الصادقة للتصنيع والعلمنة ، وتغيير البنية التحتية لبناء دولة عصرية كان لابد من نهضة وتطور في البناء الفوقي الفكري والديني كجزء منه ، برز بوضوح في أطروحات (الطهطاوي ، الحافظ ، الافغاني ، محمد عبده ) في مصر إلى (الكواكبي ) في سوريا وغيرهم الذين دعوا جميعهم لقاعدة (ضرورة تبدل الأحكام بتبدل الأزمان ) والضرورات تبيح المحظورات –في سبيل محاربة الاستبداد الداخلي ومجابهة الاحتلال الأجنبي ، ثم انضم لهذه الكوكبة الإصلاحية المتنورة (قاسم أمين ) المدافع الأمين عن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل . ثم (طه حسين ) وغيره من دعاة التطور الديني وصولاً إلى

الاصلاحيين الجدد وأبرزهم : (حامد أبو زيد ، محمد جلال كشك ، جلال صادق العظم ، محمد آرغون ، نوال السعداوي وغيرهم .

بقيت جميع أطروحات هؤلاء الروّاد ضمن هدفين رئيسيين .

1-الحافظ على (المقدس ) في النص والحديث مع فتح باب الاجتهاد في كل شيء دون أن نرى أي نص يدعوا علناً فصل الدين عن الدولة كشرط أساس لبناء الدولة الديمقراطية والتقدم ، لأن ديكتاتورية (المقدس ) لاتختلف كثيراً عن ديكتاتورية العسكر المستندة إلى (المقدس ) الطائفي والعشائري الأكثر همجية .

2-إن نقد الفكر الديني أو إصلاحه في أحسن الكتابات التي تعرض أصحابها لهجمات همجية بإشراف السلطة . لم يحرر الإنسان من الأوهام والأصفاد المغطاة بالزهور الوهمية بعد بلوغه سن الرشد ليتحرر من الأصفاد ويصنع واقعه بنفسه ويقطف الزهرة الحية التي يحب ، كما لم يؤد هذا النقد إلى فضح

(المقدس) للإستلاب والاضطهاد الذاتي للإنسان ، ويمزق القناع من إستلاب واضطهاد الإنسان في أشكاله غير المقدسة ليتحول نقدالدين إلى نقد الحقوق

ونقد اللاهوت ، إلى نقد السلطة وسياستها القمعية .

رغم كل ذلك بقي هذا التيار الفكري ضمن إطار (الأنتيلجنسيا ) المثقفين الذين تأثروا بالفكر الغربي ، فكر النهضة المتحرر من هيمنة الدين ، لكنهم لم يتحرروا من سيف الارتداد والتكفير السائد كجوهر أساس للمقدس باعتبار الإسلام استثناء من حكم (المقدس ) عبر التاريخ ، لهذا لم يستطع هذا التيار خرق الغلاف الديني ليصل بالإنسان إلى رحال الحرية والحقوق كما لم يتبلور

في عمل تنظيمي واحد ليبقى ضمن الاجتهاد المتنور . قابله بروز الإسلام السياسي الأصولي للإستيلاء على السلطة وإلغاء الآخر بقيادة (سيد قطب)مرشد الإخوان المسلمين في مصر ، مالك الحقيقة وحده ( ومن تحزب خارج الجماعة خان ) وفي نهاية الأربعينات انتقل هذا التنظيم إلى سوريا وانتخب الشيخ مصطفى السباعي (أستاذنا في كلية الحقوق لمادة الأحوال الشخصية ) مرشداً عاماً لهذا التنظيم الذي كان مختلفاً جذرياً عن تنظيم مصر . لم يمارس العنف ولم ينفي الآخر بل مارس كغيره من الأحزاب السورية اللعبة البرلمانية الديمقراطية تحت قبة البرلمان ولم ينجح له في انتخابات عام **1954** سوى نائبين ، وفي عام **1957** جرت انتخابات تكميلية في كل من حمص ودمشق ورشح يومها المرشد العام في دمشق وآخر في حمص مقابل مرشحي التجمع الوطني الديمقراطي ،ونجح مرشحا التجمع الوطني بفارق كبير في انتخابات قمة الديمقراطية والشفافية وأذكر في دمشق نال المرشح الوطني الديمقراطي رياض المالكي **70 %** من الأصوات ، وقبل الجميع إرادة الشعب بروح رياضية .لكن الوضع تبدل جذرياً بعد إغتصاب العسكر للسلطة في انقلاب **8** آذار حتى اليوم وتمركزها بعد عام **1970** بيد فرد حّول البلاد إلى مزرعة خاصة ، ونظام قمع وارهاب إغتال أبسط الحريات العامة وفي طليعتها الصحافة والأحزاب والنقابات .

انتقلت الأحزاب إلى الحياة السرية باستثناء الذين باعوا أنفسهم للنظام، وانتقل الإخوان المسلمون إلى العمل السري بقيادة مروان حديد وسعيد حوا بعد وفاة الشيخ السباعي ، ودخلوا نفق العصبوية الطائفية رداً على طائفية النظام التي بدأت تطفوا على السطح وكانت الاصطدمات الأولى في دمشق وحماه عام **1964** ، لكن تدخل العقلاء يومها أنهى الصراع بأقل الخسائر رغم سوء

تصرف السيد عبدالحليم خدام محافظ حماه آنذاك ، لكن النار بقيت تحت الرماد بغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وبتوجيه قمع وحراب النظام المسمومة نحو القوى الوطنية والقومية المعادية للهيمنة الأمريكية السافرة على النظام الأسدي منذ خطواته الأولى ، ثم ضربه بوحشية لامثيل لها التيار التقدمي السلمي تاركاً الحبل على الغارب للتيار الديني بعد شرائه معظم رجال الدين لجميع الطوائف ليسّبحوا بحمده على منابر الجوامع والكنائس ، ويجعلوا الديكتاتور إلههم الخاص بدلاً عن إله السماء !! إلى جانب شراء قيادات بعينها في هذا التيار كما ذكرنا سابقاً .

ومما لاشك فيه أمام أي مناضل وطني صادق ومراقب شريف إدراك الارتباط العضوي بين هذا التيار وأنظمة الوكلاء بالعمولة النفطية وغيرها التي موّلته وأمنت الملجأ إليه بإشراف أمريكا قبل أن ينقلب السحر على الساحر بعد **11** أيلول **2001** .

لكن الذي يهمنا في هذه العجالة العوامل الداخلية الرئيسية التي أسهمت في تفريخ ونمو هذا التيار وتحوله الجذري لأصولية عصبوية ، ومسلحة كطرف رئيسي في صراع الهمجيات مع همجية النظام التي يمكن إنجازها بمايلي :

**1**–الصمت المريع عن جريمة تسليم الجولان دون قتال .

في خيانة حزيران **1967** التي كان بطلها وزير الدفاع وقائد الجبهة آنذاك ، وخنق كل الأصوات التي طالبت بمحاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة السافرة وكان في طليعة الأصوات الوطنية آنذاك :نداءات القائد الوطني أكرم الحوراني والشيوعيون العرب ،والتيار الديني ، والوطنيون في الحزب الحاكم وخارجه إبان ازدواجية السلطة آنذاك ، لكن دون جدوى ، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التيار الديني (الأخوان المسلمين ) لتضليل الناس حول الأسباب

الحقيقة للهزيمة ، وربطها بالدين والإيمان .. الخ وتعميق الطائفية التي زرعها النظام أولاً .

2-بعد استهتار وتخاذل جميع القوى الوطنية القادرة على الحسم داخل السلطة

وخارجها قفز وزير الدفاع إياه للرئاسة في 16 تشرين الثاني 1970 بدعم أمريكي وسوفييتي معاً على أشلاء قادة الحزب والدولة ، وزج رفاق الأمس في السجن ، وصرح علناً أنهم لن يخرجوا منه ما دام حياً .

بهذه السادية وهذا الحقد الأسود حكم سوريا حتى وفاته ، ونفذ خلال ثلاثين عاماً كل ما طلبته أمريكا منه مع شهادة حين سلوك تقدمية من الكرملين وأتباعه في الداخل . وأخطر ما نفذه هذا النظام هو تدمير الإقتصاد الوطني المنتج في الزراعة والصناعة والحرفة وفق المصلحة المباشرة لطبقة (الكومبرادور ) الطفيلية اللاوطنية التي ولدت من رحم هذا النظام اللاوطني الاستهلاكي اللصوصي وكنتيجة حتمية لهذا النظام تم احتواء الطبقة العاملة .

كل هذه السياسة التخريبية الغير مسؤولة التي مارسها النظام الفاشي لم تكن ممارسة دولة بل ممارسة (مافيا ) لاغير على طريقة (إنهب واقتل ودمّر وامشِ) الأمر الذي سهل استقطاب الإخوان المسلمين لشرائح واسعة من أبناء الطبقات التي همشهّا النظام وأوصلها إلى (العدمية) وأفقدها وجودها الإنساني وكرامتها ، خصوصاً أبناء الطبقة العاملة والوسطى . وقادهم إلى محرقة الصراع الطائفي في معارك همجية عشوائية مشبوهة ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء سواء في الإغتيالات أوفي مجازر حماه وحلب وسرمدا وجسر الشغور وسجن تدمر وغيرها. وبقي (عدنان عقلية ) الذي سمي (أمير الجهاد) يومها حراً طليقاً

ومازال يعيش تحت حماية مخابرات النظام بدمشق . لذلك قلنا في الماضي ومازلنا نقول أن النظام والإخوان المسلمين وجهان لعملة واحدة .

لقد سهّل هؤلاء الطريق أمام النظام لإغتيال خيرة الوطنيين الديمقراطيين من الإخوة العلويين وغيرهم ، وإجهاض النهوض الوطني الديمقراطي العفوي والسلمي الذي قادته النقابات العلمية خلال عامي **79–1980** من القرن الماضي وطليعتها نقابة المحامين ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان بدمشق ، وانضمت إليها نقابات الأطباء والصيادلة والمهندسين وتوّج نضال النقابات هذا في إضراب المحامين الشامل بتاريخ **31**/آذار **1980** الذي انضم إليه القضاة بشجاعة برفضهم أوامر النظام بشطب دعاوى المحامين المضربين ، يومها قال حافظ الأسد قولته الشهيرة وهو يتابع مؤتمرات نقابة المحامين مباشرة : " إن هؤلاء أخطر علينا من الإخوان المسلمين الذين يطلقون النار بكثير " وأسرع في حل النقابات والرابطة ، واعتقل وشرد النقابيين عشرات السنين دون أية محاكمة كما سرح عشرات القضاة الوطنيين ، وللأمانة التاريخية أسجل هنا أن معظم الدكاكين الحزبية (المعارضة اليوم ) وقفت متفرجة مشدوهة أمام انتفاضة النقابات السلمية دفاعاً عن حقوق الإنسان ودولة القانون .

وبعد مجازر حماه **1980–1982** لجأ الإخوان المسلمون إلى العراق بقيادة (عدنان سعدالدين ) وصدر الدين البيانوني الذي انتقل فيما بعد إلى لندن ..ورغم إعلان صدام عدم تدخله في سوريا .. أرسل آلاف قطع السلاح إلى حماه وحلب بإشراف نائبه (طه ياسين رمضان )والمكتب السوري المتحالف مع الإخوان المسلمين ، ولهذا أقول بوضوح : أن مدينة حماه معقل الوطنية السورية وغيرها من المدن السورية كانت ضحية صراع الهمجية بين النظامين :في سوريا

**والعراق ، وكان الإخوان المسلمون أداة هذا الصراع ، والشعب الأعزل كان الضحية البريئة .**

**بعد هذه الكوارث وماتلاها من تفجيرات واغتيالات جبانة ذهب ضحيتها مئات الأبرياء ، راح الإخوان المسلمون ، يفاوضون النظام سراً وعلناً ،هذا ماورد في بيان مكتبهم السياسي بتاريخ 3 شباط 1985 " .. أرسلنا وفداً إلى المانيا الغربية في منتصف كانون الأول من عام 1984 للتفاوض مع نظام حافظ الأسد ، ونقل هموم شعبنا إلى رئيس وفد النظام (علي دوبا ) الذي لم يحضر وأرسل للقائنا أحد ضباطه "–ص23 من بيان المكتب السياسي –وجاء في الصفحة 26 منه "**

**عندما عاد وفد النظام يجر أذيال الخيبة وكان جميع أعضائه من ضباط المخابرات العسكرية ومن أبناء طائفة معينة شرع النظام يبحث عن أناس يحملون اسم الإخوان المسلمين .. الخ " إلى جانب ذلك لم تنقطع الوساطة السعودية –الأردنية بين الطرفين . بعد صدور هذا البيان سألت السيدين أمين الحافظ ومحمد الجراح في بغداد : " هل أخذ الإخوان المسلمون رأيكم قبل تفاوضهم مع النظام مادام يجمعكم تحالف معهم ؟**

**–أجابوا بالنفي ، كما أكد السيد شبلي العيسمى عدم علمه بهذه المفاوضات . إذاً بأمر من تم ذلك ؟ وكيف يستطيع طرف في التحالف التفاوض مع النظام " من خلف ظهر " الأطراف الأخرى لو لم يأخذ الضوء الأخضر من النظام العراقي ومخابراته التي كانت تهيمن على الشاردة والواردة في هذا التحالف البائس الذي ولد ميتاً وكان وسيلة لإحتواء المعارضة السورية وتصفيتها ..**

**–وقبل الإنتقال إلى فقرة جديدة لابد من التنويه إلى المهزلة الأخيرة التي تمت في لندن باسم (الميثاق ) بعد وفاة الديكتاتور عام 2000 التي ضمت عدداً من المثقفين المغرور بهم إلى جانب عدد من أنصار الدفاع عن حقوق الإنسان**

المرتبطين بجهات أجنبية ليباركو ميثاق (شرف الإخوان المسلمين ) حول تكرمهم باحترام الرأي الآخر وحقوق الإنسان ، ولله في خلقه شؤون ؟!!

## 2-القسم الثاني

## التيار القومي الماركسي

لم يسقط النضال القومي للشعوب المضَطَهدة المستعبَدة لأنه في التحليل العلمي نضال طبقي بين مضطهدي وجياع العالم ومستعبديهم وناهبي ثرواتهم القومية من الرأسماليين الأمبرياليين والصهاينة المتمركزين حول القطب الأمريكي الأوحد .. إنما سقط التيار القومي الشوفيني الذي أفرز نظامين فاشيين همجيين في سوريا والعراق وغيرهما من الأنظمة التي انتهكت أبسط حقوق الإنسان والوطن .

كما لم تسقط الماركسية –اللينينية كمرشد أساسي لتحرير الشعوب لأنها علم العلوم وضعت أحجار الزاوية للتطور الإنساني دون تقديس ، ودون تبعية عمياء تاركة الباب مفتوحاً على مصراعيه لتطويرها وفق الواقع الموضوعي لكل أمة .. إنما سقط المحرفون في التجربتين الاشتراكيتين في الإتحاد السوفييتي والصين بعد القائدين التاريخيين (لينين وماوتيس تونغ ) وخطهما الثوري الأممي .

كما سقط تجار القومية والماركسية من كل صنف ولون ليبدأ نضال عالمي رائع ضد النظام الأمريكي العالمي الجديد ، ونظام العولمة العبودي ، هذا النضال الذي بدأ عفوياً عابراً للقارات بعقلية جديدة وشعارات جديدة تركت خلفها حطام كل الدكاكين الحزبية المتعفنة ، إلى جانب حطام نظرية (فاكوياما ) –الرأسمالية الامبريالية نهاية العالم –هذا بشكل عام وعالمي ، أما في سوريا فالتيار القومي الذي بدأ في الجمعيات العربية إبان العهد التركي وقدم الشهداء

للتحرر من نير الاحتلال التركي ، تطور خلال الاحتلال الفرنسي لبناء عصبة العمل القومي التي فشلت في وضع برنامج وطني اجتماعي واقتصادي وسياسي في مواجهة الإقطاع والاستعمار معاً، تاركة الساحة للكتلة الوطنية ، وبعد الاستقلال تبلور التيار القومي في ثلاث اتجاهات :

**1**–القوميون العرب الذين نشأوا بين خريجي الجامعة الأمريكية أولاً ثم انتقلوا إلى سوريا . لم يلعبوا في الحياة السياسية دوراً بارزاً سوى الاشتراك في نظام الوحدة دون قيد ولا شرط وقبولهم مع حزب البعث تسليم سوريا الديمقراطية البرلمانية وسلطتها المنتخبة وحرياتها العامة إلى الديكتاتورية الناصرية باسم الوحدة الارتجالية التي فرضها العسكر وكلنا يعرف كيف كانت طبخة الوحدة. وانتهى هذا التنظيم بانتهاء الوحدة على الصعيد السياسي ليستمر في المقاومة الفلسطينية في (الجبهتين الشعبية والديمقراطية وغيرها ) وفي اليمن الجنوبي بعد رفع شعار الماركسية حرصاً على مساعدات الاتحاد السوفييتي ، وكان معظمهم من الشبان الوطنيين رغم أخطائهم الفكرية .

**2**–حزب البعث العربي الاشتراكي ، قال المرحوم أكرم الحوراني أمامي عام **1987** : إن أكبر خطيئة ارتكبتها في حياتي هي دمج الحزب الاشتراكي العربي مع حزب البعث ، وهذا ما أكده في مذكراته ، ولست هنا بصدد تشريح طبيعة الحزبين طبقياً وفكرياً ، وصعود البعث الذي يضم المثقفين البورجوازيين المنقطعين عن الجماهير الشعبية على أكتاف القائد الشعبي الحوراني ثم تنكرهم له بعد انقلاب **8**آذار . وأكبر جريمة ارتكبها هذا الحزب مرتين :

الأولى عام **1958** عندما أسهم في إغتيال النظام البرلماني الديمقراطي السوري ووافق على حل الأحزاب والنقابات ومصادرة الحريات العامة وفي طليعتها حرية الصحافة .. الخ ، واستبدالها بنظام القمع والفاشية الناصري ،

ويتحمل الأستاذ الحوراني المسؤولية هنا قبل غيره رغم اعترافه الجرئ بالخطيئة التي يفتقر إليه الكثيرون .

والثانية : اغتصاب السلطة من الشعب في انقلاب 8 آذار 1963 باسم إعادة الوحدة مع مصر وتحت شعارات كاذبة أخفت وراءها كل الهزائم والمآسي المستمرة بأشكال مختلفة حتى كتابة هذه الأسطر .

وتتحمل قيادات البعث كلها سواء التي باعت نفسها لحافظ الأسد أو انتقلت لمعارضته خصوصاً في القضايا الوطنية الكبرى والتفريط بها المسؤولية عن المآسي الكبرى :

آ–بناء نظام القمع وسلب أبسط الحريات وحقوق الإنسان وتشريع ذلك في القوانين والمحاكم الاستثنائية .

ب–ضرب القوى الوطنية الديمقراطية الصادقة داخل حزب البعث قبل غيره واضطهادها . وإضطهاد واعتقال تيار القائد الحوراني ورفاقه إلى جانب شراء ضعاف النفوس منهم .

ج–تسريح وتشريد خيرة كوادر الجيش السوري الوطني بدءاً من انقلاب 8 آذار استكمالاً لتسريح أكثر من ألف ضابط وضابط صف من خيرة كوادر

الجيش في عهد الوحدة واستبدالهم بأعضاء حزب البعث من ضباط الاحتياط

الصغار ، كان ذلك أكبر خدمة مجانية قدمها البعث للعدو الصهيوني حصدنا

جميعاً نتائجها في تسليم الجولان الغالي للعدو دون قتال عام 1967 .

د–مرور جريمة تسليم الجولان دون أية محاكمة وأي عقاب . وعدم حسم

إزدواجية السلطة لدوافع طائفية مرضية . فتح الطريق أمام مشروع الأسد المبرمج أمريكياً لإغتصاب السلطة من جديد .

وانتهى حزب البعث تحت أقدام همجية في سوريا والعراق وللإنصاف أتمنى أن يلتقي البعثيون الشرفاء من جميع أطياف البعث الذين لم تلوثهم وتخربهم السلطة حول برنامج وطني ديمقراطي مع جميع الوطنيين خارج الدكاكين الحزبية للتحرر من اللغة البدائية السائدة حتى اليوم ..

## 3-التيار الناصري :

جاء هذا التيار امتداداً للاتحاد القومي ، ثم تحويله إلى الاتحاد الاشتراكي ثم أضيف له كلمة الديمقراطي مؤخراً إنسجاماً مع الفولكلور السائد في هذا العصر الأمريكي الهمجي .، ضم هذا التيار مجموعة من البعثيين السابقين وأخرى من أجهزة نظام عهد الوحدة . تشرذم هذا التيار إلى عدة مجموعات وفق موقفها من النظام ، ولعل المنظمة الصغيرة التي حملت اسم (التنظيم الشعبي الناصري ) أكثرها مصداقية في موقفها الصلب من النظام ، لذلك تعرضت هذه المنظمة لأبشع حملات الاعتقال والتعذيب الوحشي دون أن ننسى الرموز الوطنية من هذا التيار وفي مقدمتهم السادة : محمد الجراح ، وجاسم علوان ، والمحامي عبدالمجيد منجونة ، والمحامي حبيب عيسى وغيرهم ..

ساهم جناح الدكتور جمال الأتاسي من هذا التيار في تلميع صورة حافظ أسد بعد إغتصابه السلطة واشترك في وزارته وجبهة شهود الزور لمدة ثلاث سنوات ، ثم انتقل ليتزعم (التجمع ) الاصلاحي المعارض بالكلمة (الخجولة والمدروسة)الذي بقي حياً بفضل وجود المكتب السياسي للحزب الشيوعي فيه.

رغم عجز هذا التجمع حتى الآن عن تشكيل مظاهرة تحمل مطالب شعبنا المقهورة مؤلفة من عشرة أشخاص ..

نكبة هذا التيار الوطني الأولى مع الأسف إيمانها بأن الفرد يصنع التاريخ ، وشخصنة تفكير وأهداف الأمة ، ومن هنا جاء تحويل عبدالناصر من ديكتاتور وطني في أحسن الظروف إلى (طوطم) يحمل أيدلوجيا ونظرية علمية واستراتيجية للتحرير والعدالة .

والذي سّهل عملية بقاء هذا التيار مرتهناً للأسطورة والوهم بروز العديد من المثقفين البورجوازيين الإنتهازيين والمتسلقين على الأسطورة وفي مقدمتهم السادة الياس مرقص –ياسين الحافظ –جمال أتاسي –وأنور عبدالملك وغيرهم الذين حاولوا (مركسة) الناصرية وطمس كل أخطائها وجرائمها . وتكوينها الطبقي والفكري الحقيقي ونتائجها ..

## التيار الماركسي :

لست هنا بصدد تأريخ هذا التيار الذي يحتاج لمئات الصفحات ، وأكتفي بالخطوط العريضة لمسيرة هذا التيار النضالية ، التي مُثلت في حقب مختلفة من تاريخنا الوطني ، مع التمييز دوماً بين نضالات وتضحيات وطموحات القواعد الشعبية لهذا التيار وأخطاء وانحرافات بعض قياداته ، وقيادة السيد بكداش على وجه الخصوص .

وسأوجز مسيرة هذا التيار بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : النشأة

## بناء الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان :

بعد ثورة عام 1919 الوطنية في مصر بنت الطبقة العاملة المصرية الحزب الشيوعي المصري عام 1920إنطلاقاً من قاعدة عمال المرفأ في الاسكندرية ، وكان من المؤسسين عامل لبناني من (بكفيا ) هو المناضل (فؤاد الشمالي ) الذي قاد إضرابات 1923 في مصر ضد الاحتلال البريطاني والقصر المتواطئ معهم .

ثم طرد من مصر وعاد إلى لبنان ليؤسس الحزب في لبنان عام 1924 ، ومنه لى سوريا في نفس العام . وفي الأول من أيار عام 1925 عيد العمال قاد الحزب نواة أول مظاهرة عمالية ضخمة في تاريخ المشرق العربي تقدمها الشمالي ورفاقه يوسف يزبك ، وآرتين ميخيان ، وأفراد من نادي سبارتكوس في بيروت . وفي عام 1925 لم يتأخر الحزب في دعم الثورة السورية رغم إمكاناته الضعيفة وعدده القليل ، وشكّل خلية ثورية قامت بنسف خط سكة رياق –دمشق الذي كان ينقل الامداد والجنود لجيش الاحتلال الفرنسي ، كما تعهدت قيادة ستالين آنذاك بتقديم المساعدات للثورة ، لكن قِصر مدة الثورة حالت دون وصول المساعدات .

واعتقل فؤاد الشمالي ونفي إلى جزيرة أرواد ، بقي رهن الإعتقال ثلاث سنوات ، كما أعتقل رفاق دمشق لعدة أشهر .

خرج الشمالي من السجن مصاباً بمرض عضال ليتابع مع رفاقه النضال الوطني والطبقي في ظروف بائسة ودون مساعدات خارجية .. وبالاعتماد على النفس مثل هذا الحزب ضمير الطبقات المسحوقة والأكثرية العظمى من الشعب المناضل ضد الاستعمار والاقطاع .

كان ذلك قبل اغتصاب عدد من المثقفين قيادة الحزب عام 1932 وتحويله من حزب ثوري حقيقي إلى حزب إصلاحي تابع .

وفي دمشق ولد الحزب من رحم الطبقة العاملة الناشئة بقيادة (فوزي الزعيم وخريستو قسيس ووصفي البني وناصر حدّة واليان ديراني ) وحمل الحزب في سوريا ولبنان اسم (حزب الشعب ) آنذاك .

## المرحلة الثانية :

بعد عام 1932 سيطر خالد بكداش على قيادة الحزب في سوريا ولبنان وبدّل اسم الحزب من ( حزب الشعب ) إلى الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ، في نطاق التبعية للكومنترن ، وطرد معظم المناضلين المؤسسين من الحزب بما فيهم المناضل البطل فؤاد الشمالي وكانوا أوائل ضحايا هذه القيادة الديكتاتورية التابعة ، وكالوا لهم شتى الافتراءات والشتائم دون أية محاكمة حتى أضحت هذه الطريقة اللأخلاقية القذرة لتصفية الرأي الآخر داخل الحزب من أسس المدرسة التحريفية البكداشية .

وعد المناضل فؤاد بعد خلافه مع بكداش جميع المناضلين والشعب في كتابه (الحركة الشيوعية في البلاد السورية ) أن يشرح في الجزء الثاني كيف إغتصب بكداش قيادة الحزب وأسباب الخلافات معه ، لكنني لم أعثر على هذا الجزء بواسطة الأصدقاء في سوريا ولبنان الذين رجحوا عدم صدوره وبقائه مخطوطاً بعد وفاته المبكرة ، ثم إختفائه ..!!

أكتفي بهذه العجالة لتوضيح أهم نقاط الانفصام بين النظرية والتطبيق في حياة هذه القيادة ، والتناقض بين خطها ونضال قواعد الحزب الوطنية مع بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر :

آ–زعمت هذه القيادة تمثيل العمال والفلاحين الفقراء ولم يصل إلى اللجنة المركزية عامل أو فلاح باستثناء واحد شبه أمي من عشيرة بكداش منفذ لمشيئته ، ولم يكلف نفسه (الآغا ) بكداش أن يزور معملاً أو قرية في الريف السوري

طلية حياته بين صالونات العائلات البورجوازية في دمشق وبيروت أو في قصور براغ وموسكو .

ب–كل شعار الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي .. إلخ كالبسملة في كل أدبيات هذه القيادة ، حتى أتهم كل من يطالب بالديمقراطية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بالشيوعية .

أما الواقع فهو عكس ذلك ، فالسيد بكداش بقي أميناً عاماً للحزب طلية حياته ثم انتقلت القيادة بالوراثة لزوجته ، كوراثة آل الأسد تماماً .

ترك بكداش الحزب دون مؤتمر عام ربع قرن يرفع من يشاء إلى اللجنة المركزية ويسقط من يشاء وفق درجة الولاء والتملق له ومديح الاتحاد السوفييتي الذي أضحى مقياس التمييز بين الوطنية والخيانة ، وبهذا إلى خسر الحزب خيرة المناضلين الصادقين ، أما من يجرأ على النقد يتحول إلى عدو زنيم ، ولم تمارس هذه القيادة نقداً ذاتياً طلية تاريخها ، بل كانت تستخدمه لإذلال المتمردين عليها وعلى زعيمها (الآغا)الذي يذل من يشاء ويعز من يشاء ، ولو قدّر لأي مراقب صادق إحصاء عدد المناضلين الذين غادروا الحزب نتيجة سلوك القيادة الفردية الحمقاء في سوريا ولبنان لكان أكبر تنظيم سياسي في الوطن العربي على الإطلاق .

ولو قدّر لهذه القيادة استلام السلطة لفعلت أبشع مما فعلته ديكتاتورية حافظ الأسد باعتراف جميع المناضلين االصادقين في المكتب السياسي أو خارجه بينما تسلل لصفوف الحزب من القاعدة إلى القمة مئات الجواسيس وعملاء المخابرات اللذين باعوا الحزب كله لخدمة النظام المعادي للشعب والوطن .

ج–الموقف إبّان الإحتلال الفرنسي : عوضاً عن قيادة الحزب للكفاح المسلح وغير المسلح ضد الاحتلال انسجاماً وواجباً مع النظرية والمبدأ كما فعل حزب الشعب الجزائري بقيادة (مصالي الحاج وتلاميذه أحمد بن بيلا ورفاقه ) اللذين انحدرو من هذا الحزب الماركسي قبل تشكيلهم جبهة التحرير الجزائرية ، أو كما فعل الحزب الشيوعي الفيتنامي بقيادة العم (هوشي منه ) راح بكداش يسير خلف الكتلة الوطنية التي كانت تمثل الاقطاع والتي قادت النضال الوطني ضد الاحتلال ، وفي عام **1936** حاول الاستعمار الفرنسي فرض معاهدة استعمارية تكرس احتلاله بالتواطؤ مع حكومة جميل مردم فتطوع السيد بكداش لدعم المعاهدة وأرسل مندوباً عن قيادته إلى باريس هو الجاسوس (رفيق رضا ) الذي سلم الحزب والمناضل الشهيد (فرج الله الحلو ) عام **1959** لمخابرات الجلاد عبدالحميد السرّاج .

ذهب إلى باريس ليساعد وفد الكتلة في طبخ المعاهدة الاستعمارية التي رفضها شعبنا بحجة أن في فرنسا حكومة اشتراكية برئاسة (ليون بلوم ). كما أرسل بكداش رسالة إلى السيد عفيف الصلح آنذاك في نفس العام يطلب فيها استعداده لحل الحزب والإنضمام إلى الكتلة الوطنية . (يمكن مراجعة كرّاس بكداش " هذا مايريده الشعب " ) وأعداد صحيفة (صوت الشعب ) التي كانت تصدر في بيروت .

## د-الموقف من القضايا القومية الكبرى .

حوّلت قيادة السيد بكداش الحزب إلى حالة إغتراب شامل عن القضايا القومية ، فشعار (الأمة السورية ) ساد في جميع كتابات (صوت الشعب ) حتى الخمسينات ، وبينما كانت كتابات المناضلين المعروفين سليم عبود ورئيف خوري وعمر فاخوري وغيرهم تشيد بوحدة الأمة العربية قبل ولادة البعث .

بعشرات السنين كان السيد بكداش يهزأ من الذين ينادون بالأمة العربية الواحدة . جاء ذلك في مقال له في صحيفة (صوت الشعب ) في أواخر الأربعينات (لا أذكر رقمه وتاريخه مع الأسف في هذه الغربة المريرة ) وأذكر ماجاء فيه : " إن اللذين يقولون أن سوريا والجزائر أمة واحدة مثلاً يخالفون الواقع في تعريف الأمة ، فلو كانت اللغة وحدها أساس تكوين الأمم لكان الانكليز وأمريكيو الشمال أمة واحدة " وكان مصير جميع العروبيين في الحزب الطرد أو التهميش .

وفي القضية الفلسطينية أم النضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية . لم يكن موقف القيادة البكداشية أفضل من موقفها إبان الاستعمار الفرنسي ، وبرز التناقض على السطح في قلب القيادة بين موقفين : تابع دون مناقشة لموقف الكرملين ، ومستقل نابع من الوطنية المستقلة . ففي مؤتمر الأحزاب الشيوعية في لندن صيف **1947** وقف الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان برئاسة الشهيد فرج الله الحلو ضد قرار تقسيم فلسطين المطروح في مجلس الأمن ، وبعد صدور هذا القرار برقم **181** تاريخ **29** تشرين الثاني من نفس العام بموافقة الاتحاد السوفييتي ، أسرع بكداش لإصدار بيان يؤيد القرار رغم معارضة بعض الوطنيين في القاعدة والقيادة وفي مقدمتهم عضو المكتب السياسي المحامي (رشاد عيس ) وعضو اللجنة المركزية المهندس فوزي الشلق وقد تحررا من هذه القيادة بعد إصرار بكداش على إصدار البيان المشؤوم الذي أعطى الرجعية مبرر الهجوم على مكاتب الحزب وقتل العامل المناضل " حسين عاقو " وجرح العشرات الذين كانوا في مكتب دمشق آنذاك ، ولم يساهم الحزب في المقاومة الفلسطينية المسلحة بينما ساهمت معظم القوى السياسية في جيش

الإنقاذ وغيره منذ عام 1947 وصولاً إلى المقاومة الفلسطينية بعد عام 1965 وبقي في صفوف الدعاة للسلام .!!

## د-بين القيادة والقاعدة :

كانت عبادة الفرد وتحويل شعار المركزية الديمقراطية إلى مركزية مشخصنة فقط بعد إعدام الديمقراطية بطريقة ستالينية منسوخة ببدائية قبلية ، تحول دون تفتح الأزهار العطرة التي غرسها مناضلوا القاعدة في أرض الوطن بتضحياتهم وكدحهم ، من العمال والفلاحين الفقراء والطلاب والمثقفين الثوريين ومن هنا نشأ الشرخ الكبير بين هذه القيادة القامعة للرأي الآخر والقاعدة المقموعة ، تماماً كما هو قائم بين النظام القمعي والشعب ، وأكتفي هنا ببعض الأمثلة :

في القرارات المصيرية عبر تاريخ الحزب لم يؤخذ رأي القاعدة من قريب أو بعيد .

إبّان ديكتاتورية الشيشكلي كان لقواعد الحزب مع القوى الوطنية الأخرى الدور الأول في تعرية الديكتاتورية وإسقاطها وبينما كان المناضلون والمناضلات يدفعون ثمن الحرية في سجون تدمر والمزة والشيخ حسن كان السيد بكداش في خريف 1953 يعقد صفقة من خلف ظهرنا مع الديكتاتور للأشتراك في الإنتخابات المزيفة التي قاطعتها جميع الأحزاب السورية ، محاولاً تبرير هذا السقوط بحجة أن الحركة الوطنية في حالة جزر تشبيها بموقف لينين من انتخابات مجلس الدوما قبل وبعد ثورة 1905 الفاشلة ، بينما سقطت الديكتاتورية بعد ثلاثة أشهر فقط في شباط 1954 بفضل تلاحم القوى الوطنية بين صفوف الشعب والجيش .

## و-السقوط الكبير :

لم تجد القيادة البكداشية أي رادع أخلاقي ووطني من تاريخها للإمتناع عن بيع كل نضالات الشيوعيين وتضحياتهم في سوق النخاسة على أعتاب أكثر الديكتاتوريات همجية ووحشية وعمالة في العالم ، في عصرنا .

**الحصيلة :**

كنتيجة حتمية لعبادة (الفرد) والتبعية العمياء وغيرها من الأمراض والانحرافات المبدئية والأخلاقية تكونت المدرسة البكداشية المعتمدة من الكرملين على أشلاء آلاف المناضلين الشرفاء الذين غادروا الحزب بصمت في شتى المنعطفات التاريخية دون أي تمرد علني لوضع النقاط على الحروف ، وإنقاذ الحزب ، كما خسر الحزب المئات من كوادره القيادية الوطنية الذين تمردوا بأشكال مختلفة على سياسة هذه القيادة الرعناء حاملين جراحهم وقرارات فصلهم الجائرة إلى زوايا العدمية والإتهامات الرخيصة التي إشتهرت بها هذه القيادة الشبه إقطاعية ، التي كانت طيلة تاريخها تغتال الرأي الآخر وتفرض على أصحابه العزلة والتشويه كما تفعل أجهزة النظام تماماً والأمثلة لا تحصى في سوريا ولبنان ، وبكل الأسف كان معظم هؤلاء المناضلين الشرفاء يرفضون بناء حزب من طراز جديد وينتظرون الإصلاح من الداخل أو منحة من السوفييت دون أية مجابهة مع القيادة والمحرفين الأسياد .

هذا غيض من فيض من إرهاصات التمرد على هذه القيادة التي كانت فردية على الأغلب ، لكنها وضعت البذور الأولى للتمرد المنظم نحو بناء حزب ثوري حقيقي في تربة الوطن .

## 1-**الشيوعيون العرب** : 2-**الحزب الشيوعي العربي** .

بدأت المحاولة الأولى عام **1957** لتضم مناضلين مجربين من الكوادر المتوسطة والقاعدة العمالية والطلاب في دمشق واللاذقية وحلب تحت اسم

(الشيوعيون العرب ) لكنها فشلت لعدة أسباب أهمها : استقرار (المقدس )الستاليني في معظم المنشقين المنحدرين من نفس المدرسة ، إلى جانب ضعف الثقافة الماركسية والعلاقة الوطيدة بالديمقراطية الاشتراكية واحترام الرأي الآخر ، إلى جانب انعدام الامكانات المادية .

ثم جاء عهد الوحدة وحلّ الأحزاب ، وتكريس نظام القمع ، والطوارئ ليقطع الطريق أمام هذه المحاولة الرائدة . ثم جاءت المحاولة الثانية عام **1966** بعد مخاض طويل عبر حقول الغام متعددة سوفيتية وأمريكية ومحلية قاسمها المشترك إبقاء الفكر الماركسي أسير التحريفية والتبعية في حزب (الآغا )المكشوف من منبعه إلى مصبه .

وفي مطلع **1967** صدر العدد الأول لصحيفة الحزب الشيوعي العربي المركزية السرية (نضال الكادحين ) ونشرة داخلية باسم (الشيوعي )كما أصدرت منظمة النساء الثوريات نشرة باسم (اليعربية ) عام **1972** ونشرة أخرى للاطفال باسم (لهب ) وفي نفس العام أصدرت منظمة الحزب في دير الزور نشرة باسم (السلماس ) إلى جانب نشرات محلية أخرى في اللاذقية وجبل العرب وادلب وغيرها ، كلها بالاعتماد على النفس وتبرعات الأعضاء والأصدقاء .

وبعد خيانة حزيران **1967** أصدرت اللجنة المركزية لهذا الحزب قرارات تاريخية دعت فيها إلى الحرب الشعبية في الجولان والمناطق المحتلة بالتنسيق مع المقاومة الفلسطينية للتحرير ، كما دعت إلى محاكمة جميع المسؤولين عن الكارثة وفي مقدمتهم وزير الدفاع آنذاك وتعرض مناضلوا الحزب للإعتقال مرتين خلال **67**و**68** وفي حزيران **1970** عقد الحزب مؤتمره الأول بعد

انعقاد عدة مؤتمرات منطقية في إحدى القواعد الفدائية التابعة للمنظمة الشعبية الفلسطينية التي أسسها الماركسيون الثوريون الفلسطينيون ..

اشترك في هذا المؤتمر وفد من تنظيم لبنان برئاسة المناضل المرحوم هلال رسلان ، أقرّ النظام الداخلي وكلف لجنة لوضع البرنامج العام بعد إقرار خطوطه العامة ، وانتخبت قيادة مؤقتة حتى استكمال البناء وعقد المؤتمر العام ، وللأمانة التاريخية كانت مرحلة 66–70 أو مايسمى (عهد الشياطين ) أقل قمعاً وهمجية من العهد اللاحق رغم إزدواجية السلطة خلالها ، وكان شعار الحزب الأول (التمرد حق ) والماركسية اللينينية وفق الواقع الموضوعي للأمة العربية ، ورفض التبعية رفضاً مطلقاً مع الإفادة من تجارب وثورات الشعوب ، وتحرير فلسطين والجولان ينبع من فوهة البندقية ، والوحدة العربية .

الديمقراطية هدف استرتيجي يحققه الشعب بخياره لا بمراسيم الأنظمة العسكرية البوليسية .. الخ مع الاعتماد على النفس مادياً ومعنوياً في بناء الحزب ، إلى جانب دحض التحريفية السوفيتية التي حّولت النظام الاشتراكي إلى رأسمالية الدولة بعد غياب الديمقراطية الاشتراكية وسياسة الوفاق الدولي مع الامبريالية الأمريكية على حساب حركات التحرر الوطني في العالم .

وكان الإصرار على المضمون الطبقي للحزب ليقترب أكثر نحو العمال الفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين الملتزمين بخطهم ، وتمكن هذا العدد القليل المؤمن بدور الطبقة العاملة وحلفائها الأساسيين لتبديل الواقع العبودي تحقيق عدة نجاحات نضالية رغم القمع والتآمر خلال أعوام 70 –73 أبرزها إضراب عمال المرفأ في اللاذقية والشركة الأهلية للغزل والنسيج في حلب ، والنجاح في عدة نقابات عمالية منها نقابة عمال المطاط وعمال النسيج اليدوي وعمال الميكانيك في دمشق ، وغيرها إلى جانب إصدار نشرة سرية للفلاحين

الفقراء باسم (صوت الفلاح ) صدر منها ثلاثة أعداد منها فقط قبل ضرب الحزب عام 1974 ، كتب العدد الأول منها بحط اليد فلاحون فقراء في غوطة دمشق والمرج وكان أصدقاء الحزب من العسكريين القدوة المشرّفة في الدفاع عن الوطن لتحرير جولاننا المحتل في حرب الاستنزاف وحرب تشرين ونال عدد منهم شرف الاستشهاد في الجو وفي بطاح الجولان .

دخل الحزب مرحلة مصيرية شرسة من القمع الوحشي المتواصل حالت دون استكمال البناء الديمقراطي لسائر أطر التنظيم والعمل الجماهيري .

وفي عام 1974 حاول الحزب تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية ضد النظام ، كما دعا للتصدي لزيارة نيكسون لدمشق في نيسان من نفس العام ، فجبن جميع أدعياء المعارضة آنذاك من إصدار بيان ضد هذه الزيارة باستثناء حزب البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا الماركسي قبل الهجوم عليه من قبل النظام الذي عمل على شرذمته ، وتحول اسمه بقرار من مؤتمره الخامس في آب 1980 إلى حزب الإتحاد الشعبي الكردي بقيادة صلاح بدرالدين ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وعدد كبير من الشخصيات الوطنية الذين وافقوا على صياغة وتوزيع البيان الذي كان بعنوان (عدّ إلى بلادك أيها المجرم نيكسون ) وحمل توقيع (إتحاد القوى الوطنية الديمقراطية في سوريا ) كما أحرق المناضلين علماً أمريكياً بولاعة سجائر أمام محطة الحجاز بدمشق ونجا من الإعتقال .

كان الرد سريعاً بإعتقال كوادر الحزب الوطنية وإحالتهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة (مناهضة أهداف الثورة ) ليقضوا بين سجني المزة وتدمر عدة سنوات ، كما سبق لأجهزة المخابرات ضرب منظمات الحزب بالتعاون مع

القيادة البكداشية في السويداء والقامشلي والقلمون وغيرها .. مستخدمين شتى أساليب الترهيب والترغيب القذرة .

كما لم تنج منظمة النساء الثوريات من مخالبهم حيث تعرضن عدد من المناضلات للإعتقال والتعذيب والمثول أمام محكمة أمن الدولة بتهمة محاولة إغتيال (رفعت الأسد ) الملفقة .

## المنظمة الشيوعية العربية

عبر هذا النضال الطويل المرير في أرض مكشوفة وبالاعتماد على النفس دون مساعدة أحد ، وبعد تنكر الجبهة الشعبية للنضال ضد النظام وعقد صفقة معه . برزت مجموعة من الشبان والشابات الشيوعيون العرب بقيادة الشهيد علي الغضبان آمنوا بأفكار الثائر الأممي (تشي غيفارا ) ورجيس دوبرية ) حول الطفرة الثورية قبل بناء الحزب الثوري .

وآمنوا كغيرهم من الشيوعيين العرب بأن التناقض بين الشعب المستعبد والنظام الأسدي جزء لايتجزأ من التناقض الرئيسي بين الأمة العربية والامبريالية الأنكلو –أمريكية الصهيونية وإسقاط هذا النظام المرتبط منذ البداية بالامبريالية ضرورة تاريخية ينتظرها الشعب ، رغم إختلاف الوسيلة وتوفر شروطها .

بدأوا كفاحهم ضد مكاتب الشركات الأمريكية وأوكار تجسسها في كل من دمشق وحلب وغيرها ، دون إيذاء أي مواطن أو مصلحة سورية الأمر الذي حظي بتأييد وترحيب سائر المواطنين .

لكن نظام القمع الذي دمّر المجتمع المدني السوري ، وهزال وضعف الأحزاب السورية أدّى لعزل هذه الطفرة الثورية الرائدة وإعتقال أبطالها الذين تحّدوا طاغية دمشق أمام حبل المشنقة في سجن القلعة بدمشق حيث أعدم خمسة منهم وقتل السادس تحت التعذيب وحكم على عشرين آخرين بأحكام

مختلفة وصلت إلى السجن المؤبد في الأول من آب **1975** ، ولايزال إثنان منهم في السجن هما المناضلان عماد شيحة وفراس مراد وهما أقدم معتقلين سياسيين في العالم يتجاهلهما الجميع مع الأسف ..

بعد كل هذا المخاض الثوري الحقيقي استحال استمرار كفاح هذا التيار العربي الأصيل بالإعتماد على النفس ، ورفض مد اليد بإصرار لأية مساعدة مادية من الآخرين رغم جوع ومعاناة المناضلين بمواجهة نظام يملك أحدث أجهزة القمع إلى جانب دعم الدولتين الكبرتين وجواسيسهما ..

–الآن وبعد ثلاثون عاماً ونيف من هذه التجربة الثورية الشاملة رغم فقدان الترابط التوفيقي والتنظيمي بين الحزب والمنظمة المسلحة وأخطاء الطرفين في الطفولة اليسارية وروح الشباب الوطني المغامر والفردية ، إلى جانب الطهارة الثورية وعدالة القضية التي ناضل جميع الشيوعيين العرب ودفعوا حياتهم في سبيلها براحة ضمير في السجون والمنافي ضد نظام همجي صنعته أمريكا خدمة لبقاء نفوذها وهراوتها إسرائيل في المنطقة .

تبقى هذه التجربة الوطنية الرائدة ضد النظام الفاشي الطائفي والعشائري مدرسة وطنية لها مالها وعليها ما عليها في تربة الوطن لا يستطيع الإعلام المأجور ولا الدكاكين الحزبية الفاشلة تجاهلها وطمس وجودها ، كما جرى حتى الآن .

## المحاولة الثانية –المكتب السياسي :

بعد تحول الحزب البكداشي إلى تابع ذليل للديكتاتورية وجهاز من أجهزتها، استحال بقاء المناضلين الوطنيين الشرفاء مع الإنتهازيين والمرتزقة في إناء واحد .

وبعد 1973 ظهر التفسخ والانشقاق للعلن بعد سقوط نظرية الإصلاح من الداخل كما توقع الشيوعيون العرب قبل عشرات السنين .

قاد التحرر من قيادة بكداش مناضلون صادقون ، مجربون : رياض الترك – فايز الفواز –عمر قشاش –نقولا الزهر –أحمد محفل –بدر الدين شنن – سلطان أبا زيد – بشار العيسى – وصبحي الحديدي .. وغيرهم ..حافظوا على إسم الحزب مع إضافة (المكتب السياسي ).

حاول بكداش دس الألغام بينهم بالتعاون مع أجهزة القمع لإجهاض تمردهم لكن المحاولة فشلت ، وعاد المأجورون إلى قواعدهم في حزب بكداش أو قرينه يوسف فيصل المتسابقين لخدمة النظام أو الرك ج ب ) السوفييتية .

في عام 1979 عقد المتمردون مؤتمرهم المستقل الذي أعلن الطلاق البائن مع القيادة البكداشية والنظام الفاشي ، وأصدروا كتاباً بعنوان (قضايا الخلاف ) لم يخرج من الناحية المبدئية عن الخط التحريفي السوفييتي إلى جانب الأخطاء الأخرى التي لامجال لتفصيلها هنا . المهم أنه كان تمرداً على التبعية للنظام الفاشي وللسوفييت معاً ولو جاء متأخراً ، وجن جنون الطرفين ليباركوا حملة أجهزة القمع الوحشية الشاملة ضد الحزب عام 1980.

وتعرض المئات من كوادر المكتب السياسي للاعتقال الكيفي والتعذيب والمطاردة والتشرد خارج الوطن . منهم من قضى تحت التعذيب شهيداً أو أصيب بعلة دائمة أو انتصر على الموت في زنزانات النظام لعشرات السنين وفي مقدمتهم الأمين العام السيد رياض الترك ورفاقه الآنف ذكرهم .

وهذا الحزب عضو أساسي في تجمع معارض يضم أربعة أحزاب أخرى معظمها (لافتة) دون قواعد وجماهير ، لم يعتقل أحد منها لأنها تناضل على الورق بلغة (مهذبة) لم تزعج النظام من قريب أو بعيد ، كان يصوغها ويحاسب

على كل حرف في منشوراتها السيد (جمال الأتاسي ) زعيم هذا التجمع الإصلاحي ، وفي نفس الوقت أقام المكتب السياسي العلاقة الوطيدة مع النظام العراقي وتلقى منه الدعم والمساعدة المالية السخية بقرار من قيادته قبل اعتقالها وأنضم التحالف معارض للنظام السوري يضم بعث العراق والناصريين والإخوان المسلمين ومجموعة (صلاح البيطار ) وكان الأستاذ أكرم الحوراني من مؤسسي هذا التحالف عام **1983** لكنه انسحب منه بعد عامين وغادر بغداد إلى (باريس) بعد تحول هذا التحالف إلى تابع ذليل لمخابرات صدّام بإشراف نائبه شبه أمي هو (طه ياسين رمضان ) المسؤول عن الملف السوري في قيادة صدّام وبقي السيد مصطفى حمدون في هذا التحالف العتيد ممثلاً للاشتراكيين العرب لينضم فيما بعد لجبهة النظام الأسدي ويعود إلى دمشق .؟

وقد اعترفت قيادة المكتب السياسي بخطأ تعاونها مع النظام العراقي لكن بعد فوات الأوان ، كما ورد في دفاع المناضل فائز الفواز أمام محكمة أمن الدولة كما أذكر .

(**1**)اعتقلت قيادة المكتب السياسي عام **1980** .

ورث هذا الحزب أمراض القيادة البكداشية التي دمرت الحركة الشيوعية العربية في المشرق العربي ، ويحاول المناضلون الشرفاء التحرر من هذه التركة الثقيلة التي تبرز آثارها في الفكر والممارسة وأتمنى لهؤلاء الأصدقاء الشرفاء دراسة أخطاء الماضي ومصادرها لبناء مستقبل أفضل .

## حزب العمل الشيوعي :

هو امتداد لرابطة العمل الشيوعي التي أنشأها السيد محسن ابراهيم في لبنان كجزء من الحركة التروتسكية العالمية أو (الأممية الرابعة ) ضمت هذه الرابطة سابقاً والحزب لاحقاً مجموعة من الطلاب والمثقفين الشبان الذين

رفضوا وهاجموا جميع التنظيمات اليسارية ، لكنهم لم يجرؤوا على رفع علم التروتسكية كما فعل حزب (لويزة حنون العمالي التروتسكي في الجزائر ) أو الأحزاب الأخرى في أوربا التي تقدم لها مساعدات مالية وإنسانية .

كان من مؤسسي هذا التيار السادة .

فاتح جاموس ، يوسف عبدلكي ، هيثم منّاع أو العودات ، عبدالعزيز الخير ، وجميل حتمل وأصلان عبدالكريم .. وغيرهم .

تعرض هذا الحزب لضرب أجهزة القمع بعد دعوته لإسقاط النظام ودفع العشرات من شبابه وشاباته زهرة شبابهم في السجون والمعتقلات ، استشهد عدد منهم تحت التعذيب الوحشي ولم يشفع لهم موقفهم في إدانة الإخوان المسلمين في مجازر حماه مع الآخرين !ورغم وجود عدد كبير من الوطنيين بينهم.

رفض (التجمع ) المعارض في دمشق دخولهم إليه بعد رفضهم من المكتب السياسي ، ومازالوا واقفين على بابه يطلبون القبول ..

لعلهم يخرجوا من التناقضات والتفسخ الداخلي ليصدروا أزمتهم إلى الخارج ، فبعد إعلانهم حلّ حزبهم عام **2001** عادوا ليصدروا مطبوعة باسمهم بعد عامين . أتمنى لهؤلاء الشبان الوطنيين أن يتحرروا من الغرور والنرجسية وتصوراتهم التروتسكية الخاطئة والطفولية اليسارية التي تعيش وهم امتلاك الحقيقة وحدها .

## الأحزاب الكردية :

نشأت الحركة الكردية في سورية في أواسط الخمسينات من القرن المنصرم على أنقاض جمعية ونواد ثقافية كردية باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقيادة الأستاذ عثمان صبري الذي تعرض للإعتقال ثمانية عشر

مرّة وكانت مجموع سنوات سجنه إثنى عشر عاماً قضاها في غالبية (السجون السورية ) وله مواقف شجاعة مشهودة أمام المحاكم والقضاة . وقد انشق هذا الحزب لأول مرة في 5 آب 1965 نتيجة الخلاف حول :

1–الموقف من النظام ، ومن القوى الوطنية العربية ومدى العلاقة معها وحول تعريف الأكراد في سوريا ، أهم شعب أم أقلية .

2–الموقف من ثورة الحركة الوطنية الكردية في العراق هل هي وطنية ديمقراطية أم فئوية انتهازية .

ففي حين تنازل قادة التيار اليميني أمام المحاكم وتراجعوا عن مطالبهم القومية ، وقف عثمان صبري قائد الجناح اليساري بكل شجاعة أمام محكمة أمن الدولة مدافعاً عن مبادئه .

وقد اعتبر هذا التيار أن القضية الكردية في سوريا جزء من المسألة الوطنية الديمقراطية في سوريا ، وتوجه اتجاهاً يسارياً ، اعتبر نضاله طبقياً وليس قومياً لذلك انفتح على القوى الوطنية السورية والعربية والفلسطينية وساهم في النضال المسلح إلى جانب المقاومة الفلسطينية من خلال منظمة كاوا في لبنان .

التزم هذا التيار بالماركسية اللينينية في مؤتمره الثالث المنعقد في عام 1973 وساهم في جميع حقول الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والثقافية .

عملت أجهزة الأمن والمخابرات كل ما بوسعها على ضرب هذا الاتجاه الوطني في الحركة الكردية وساعدت على شرذمته عبر انشقاقات مصطنعة ساهمت فيها بعض القوى الكردية العراقية أو التركية والتي جعلت من دمشق مركزاً لها . وانشق التيار الكردي اليساري إلى عدة أحزاب عن الحزب اليساري

الأم والذي غير اسمه نتيجة لقرار مؤتمره الخامس من الحزب الكردي اليساري إلى حزب الاتحاد الشعبي الكردي .

وكان الأكراد عنصراً حيوياً في سائر الأحزاب السورية ، وللأكراد في سوريا والمنطقة بأسرها تاريخ مشّرف إلى جانب إخوانهم العرب في نضالهم وثوراتهم في سبيل الاستقلال الوطني ، وضد الديكتاتوريات العسكرية بعده ، ونال المئات منهم شرف الاستشهاد في بطاح الجولان وفلسطين ضد العدو الصهيوني .

ولابدّ لنا من التذكير إن شعبنا بجميع مكوناته القومية والدينية اختار النظام الجمهوري الديمقراطي قبل وبعد الإستقلال الوطني ولم تعرف سورية أي تمييز عنصري أو ديني في هذا النظام وكان الإخوة الأكراد يتمتعون بكامل حقوقهم وبرز منهم رؤساء دولة ووزراء ونواب وقادة في الجيش وسائر مرافق ومؤسسات الدولة ولم يخطر ببال أي مواطن آنذاك أن يسأل عن انتماء هذا المسؤول أو ذاك .

لكن في **1962/8/23** ، صدر المرسوم الجمهوري رقم (**93**) ، والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني في محافظة الحسكة بعقلية عنصرية يقودها محمد طالب هلال دون غيرها من المحافظات السورية (!!!) وتم تنفيذ هذا الإحصاء يوم **1962/10/5** ، وكان من نتائجه أن قسماً من أبناء الشعب الكردي ، بلغ تعدادهم **120** ألف شخص –عددهم اليوم يقارب **250** ألفاً – قد وردت أسماؤهم زوراً في عداد " أجانب ومكتومين " وجردوا من جنسيتهم السورية ومانتج عنها من حرمان من حقوق المواطن –الإنسان . حيث طلب من السكان تسليم بطاقات هوياتهم للسلطات بحجة تجديدها فأعطيت البطاقات لقسم منهم ولم تعط لآخرين . (أعطيت لمن دفع رشوة من أكراد تركيا ).

وجاء إنقلاب 8 آذار 1963 ليكرس هذا الواقع بعد فرضه الأحكام العرفية المستمرة حتى الآن . وينفذ مشروع الحزام العربي بتهجير آلاف من قراهم . كما نقل حافظ الأسد آلاف السكان العرب من حوض الفرات إلى المناطق الكردية في الجزيرة وطرد السكان الأكراد من أرضهم على طول الحدود مع تركيا بعمق 10–15 كم ، علماً بأن هذه الأراضي هي من أخصب اراضي الجزيرة وبناءً على مصادر الجهات الرسمية فقد بلغ عدد العوائل العربية المستوطنة في الجزيرة حتى عام (1975) أربعة آلاف ومئة عائلة عربية ، وتم توزيع (720000 ) دونم من أخصب أراضي الجزيرة عليهم ، بعد أن حرم سكانها الأصليين الأكراد منها ظلماً وبدون أي وجه حق . وقد قامت السلطة بمنح المستوطنين سندات تمليك تلك الأراضي !!كما نقلت سجلات أحوالهم المدنية من محافظتي الرقة وريف حلب إلى الحسكة ، في حين لا يسمح بتاتاً نقل سجلات الأحوال المدنية للأكراد من أي محافظة كانت إلى محافظة الحسكة مهما كانت الدواعي والأسباب !!

والجدير بالذكر أن السلطات قامت مؤخراً بالإستيلاء على الأراضي الحجرية البور التي قام الفلاحون الأكراد المنكوبون بإستصلاحها بسواعدهم وعرق جباههم ، كي يسدوا بها رمقهم ورمق أطفالهم . لقد أستولت السلطة على هذه الأراضي أيضاً وأعطتها مرة أخرى للمستوطنين .

وقد استخدم نظام البعث قضية الجنسية لشراء الضمائر بين الأكراد لدعم نظامه وضرب التيار الوطني الديمقراطي المعارض بين الأكراد ثم غدر حزب العمل الكردستاني برئاسة السيد أوجلان بعد مساومة باعها بأرخص الأثمان عندما أمرته أمريكا ، وسلم أوجلان لتركيا في مسرحية مكشوفة ساهم فيها عدد من الممثلين بإخراج أمريكي .

ومن أبشع ما أصدره النظام الأسدي ضد المواطنين الأكراد القرار 12 ،1 /ص 25 تاريخ 1986/11/11 الذي يمنع اللغة الكردية في أماكن العمل .

وتواصل سلطة البعث سياسة الإضطهاد والضغط على الشعب الكردي إلى يومنا هذا وفق سياسة منهجية الهدف منها تشتيتهم وطمس هويتهم الثقافية وشل قدراتهم لحملهم على التخلي عن لغتهم والتبرؤ من هويتهم وإنتمائهم القومي ، وصولاً إلى تعريبهم من خلال تدابير واجراءات كثيرة منها :

1–حرمانهم من حقهم الطبيعي في ممارسة لغتهم وثقافتهم القومية .

2–تغيير الأسماء التاريخية والحضارية لمئات القرى والبلدان الكردية واستبدالها

بأسماء عربية ، وكذلك أسماء الجبال والعديد من التلال والينابيع والمواقع الأثرية الكردية والسريانية أيضاً .

3–منع الموسيقا والأغاني الكردية ومحاربتها ، في إطار السعي لطمس الفلوكلور

والخصائص القومية بموجب القرار رقم 1865 تاريخ 1989/12/3 .

4–فصل ونقل تعسفيين بحق الكثيرين من الأكراد العاملين في دوائر ومؤسسات

الدولة ، وكذلك فصل الطلبة الأكراد من معاهد التعليم التابعة لأكثر من وزارة .

5–ممارسة الإجراءات التمييزية بحق الشباب الأكراد وسحب الثقة منهم سواء بحرمانهم من القبول في الكليات العسكرية أو سد أبواب السلك الدبلوماسي

في وجوههم مهما بلغت درجة مؤهلاتهم العلمية ومستوى تحصيلهم الأكاديمي

. لأن هذه المراكز حكراً على طائفة معينة بشكل عام مع استثناءات قليلة تقررها أجهزة المخابرات .

**6-** إصرار الجهات المعينة على المضي في فرض سياسة التبعيث في المناطق الكردية وإرهاب الطلبة الناشئين وترغيبهم للإنخراط في صفوف البعث . لأمر الذي يؤثر سلباً على نفوس الأبناء والآباء ومستوى التعليم والأداء الوظيفي .

**7-** منع تسمية الأطفال بالأسماء الكردية استناداً للقرار رقم **122** عام **1992** الذي يربط تسجيل الأطفال الأكراد بالجهات الأمنية المختصة .

**8-** إعتقال كيفي متكرر بين الحين والآخر للوطنيين الأكراد وزجهم في السجون والمعتقلات وتعرضهم لصفوف التعذيب النفسي والجسدي ، فضلاً عن القيام بالإستجواب الأمنية شبه اليومية للمواطنين الأكراد حيث لايزال العديد من نشطائهم في السجون والمعتقلات .

لقد انتهجت السلطة اسلوبها القمعي وواجهت آلاف المتظاهرين والمتظاهرات الأكراد مع أطفالهم بالرصاص وذلك أمام القصر الجمهوري بدمشق في **1986/3/21** ، واستشهد الشاب سليمان آدي (وهو مجرد من الجنسية ) وجرح الكثير ، كما تم اعتقال عضو قيادي في حزب الاتحاد الشعبي لمدة تزيد على السنتين بحجة التحريض على المظاهرة . ومارست أسلوب القمع نفسه حينما تجمع عدة مئات من الأكراد سلمياً أمام مبنى البرلمان السوري يوم **2002/12/10** بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان مطالبين برفع الإضطهاد وتأمين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي .

وبنفس الأسلوب واجهت مظاهرة الأطفال السلمية بتاريخ 2003/6/25 واعتقلت آباء البعض من أولئك الأطفال ولايزالوا حتى الآن رهن الاعتقال .

بلا شك ، إن هذه منهجية في التعامل مع المواطنين الأكراد يتعارض على طول الخط مع متطلبات العصر وروح التطور الحضاري . ليس هذا فحسب ، بل يتعارض تماماً مع كل الدساتير والمواثيق الدولية ، بما فيها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، ومبادئ القانون والمعاهدات الدولية ، التي باتت قيماً سامية يهتم بها كل فرد وكل جماعة بشرية ، وأصبحت الشغل الشاغل لكل إنسان .

بالمناسبة ومن دواعي سروري أني كنت محامي الفلاحين الأكراد الذين هجروا من قراهم عام 1973 ، لكن اعتقالي عام 1974 حال دون القيام بالواجب الوطني والانساني نحو هؤلاء المضطهدين .

وكنتيجة حتمية لسياسة الاضطهاد والتمييز العنصري البشع ضد الشعب الكردي من جهة ، وتقاعس الأحزاب السورية عن الدفاع عن حقوق الأكراد في المواطنة وخصوصيتهم القومية في الثقافة واللغة والحياة الاجتماعية ضمن الوحدة الوطنية في دولة القانون التي يناضل شعبنا لتحقيقها . لجأ الأكراد لبناء أحزابهم الخاصة ضمن الوحدة الوطنية وإذا كان الشعب السوري يعاني من ظلم واضطهاد هذا النظام بعربه وأكراده وسائر شرائحه وطبقاته ، فمن واجب الجميع أن يتوحدوا في جبهة وطنية ديمقراطية بعيدة عن الدكاكين واللافتات الحزبية الضيقة لتكنيس هذا النظام وبناء نظام وطني ديمقراطي علماني ودستور ديمقراطي علماني يصون حقوق جميع المواطنين ويحدد واجباتهم مبني على مبدأ فصل السلطات والشعب وحده مصدر السلطة عبر صناديق الاقتراع وبناء دولة القانون وحقوق الانسان في الجمهورية الثالثة المرجوة في تاريخ سوريا .

# وقفة مع معارضة الداخل عموماً والتجمع الديمقراطي بشكل خاص

بعد استعراض سريع لوضع المعارضة الوطنية في الداخل لابد من القول أن المعارضة المنظمة وأحزابها الفاعلة تنبع من خيارات الجماهير المسحوقة صاحبة المصلحة الحياتية والطبقية والوطنية في إنهاء النظام الديكتاتوري المعادي للإنسان والوطن والجماهير ومجتمعها المدني تمد المعارضة وأحزابها بنسغ الحياة وحدها ، وليست نخب معزولة من المثقفين مع احترامنا لكل من يقول : "لا " للنظام .

لذلك بقي (التجمع ) كسيحاً حتى الآن ، يضاف لذلك خطه الإصلاحي المتخلف عن طموحات الأكثرية الصامتة مؤقتاً من شعبنا وتخلفه عن المبادرات الشعبية الفردية والجماعية المتمثلة في المنتديات الثقافية وغيرها .

وبعد وفاة الطاغية عام **2000** أصدر هذا التجمع بياناً ترحّم فيه عليه بشكل مؤسف ومخزٍ أن يترحم الضحايا على جلادهم (**1**) ، وأمام جريمة تحويل الجمهورية إلى ملكية وراثية بإشراف (مادلين اولبرايت ) مباشرة لم ينبس هذا التجمع العتيد ببنت شفة بل راح يعلق آمالاً سرابية على خطاب قسم الوريث ووعود امتصاص النقمة الكاذبة التي وردت فيه . وفوق ذلك كشفت أحزاب هذا التجمع كل أوراقها وخلاياها السرية أمام أجهزة القمع مجاناً في صفقة غير معلنة ، ودون أن يقدم النظام أي تنازل ، بل ازداد غطرسة وقمعاً للشعب ، وتنازلاً وانبطاحاً أمام الغزو الأمريكي الصهيوني .. دون تبديل أي حرف في خطابه السياسي أو إمّعة من إمعات طاقمه المحنّط في نفق القرون الوسطى .

(1) راجع بيان هذا التجمع الصادر بتاريخ منتصف حزيران عام 2000 بعنوان (حول التطورات الراهنة في الوضع السوري ) .

أنا لاأصدق أن مناضلين وطنيين شرفاء يشكلون رموزاً وطنية كرسوا حياتهم كلها وعانوا عذابات السجون والمنافي ضمهم هذا التجمع ، هم رفاق وأصدقاء نحبهم أمثال : " رياض الترك ورفاقه ، عبدالغني عياش ورفاقه ، عبدالحميد منجونة ورفاقه ، وغيرهم في الداخل ، وسركيس سركيس ورفاقه ، ابراهيم ماخوس ورفاقه ، سلطان أبا زيد ورفاقه . وغيرهم في الخارج .. لاأصدق أنهم يوافقون على هذه المواقف الخاطئة التي لاتتناسب مع تضحياتهم أولاً ومع طموحات شعبنا للتحرر من نير العبودية ثانياً .. آمل أن تجابه هذه الأخطاء والإنحرافات بالشجاعة الثورية والصدق وفقاً للمبدأ الذي صاغه أجدادنا العرب : (صديقك من صدَقك لامن صدّقك ) و(إصلاح الخطيئة خير من التمادي في الباطل ) .

## المعارضة السورية في الخارج

لاتختلف في بؤسها وتمزقها عن الداخل ، يضاف لها مفاعل الغربة المريرة بالإنسان المقتلع من جذوره ووطنه التي تجعله أبتراً مع استثناءات قليلة لرموز وطنية مجرّبة من سنديان بلادنا الذي لاينحني ولو كان في تربة غريبة .

ولكن ماذا يفعل السنديان في الداخل والخارج في مملكة القمع في الداخل ومخالبها الممتدة إلى الخارج لشراء الضمائر وتخريب الأجيال الصاعدة الضائعة بين القمع والخوف المعشعش في عقلها الباطني ومغريات النظام الأمريكي العالمي الجديد في نظام الاستهلاك الرأسمالي (المعولم ) الذي أفقد الإنسان إنسانيته وطموحاته الوطنية والقومية والاجتماعية الديمقراطية ؟ ماذا يفعل السنديان دون غابة الجماهير الواعية الحرة سوى أن يقدم للآخرين

تجاربه ودروسه دون يأس لإخراج هذه الأجيال الشابة من اللامبالاة ، هذا المنتج الشرعي للواقع العربي الراهن الذي فرضته أنظمة الوكلاء بالعمولة على الجماهير المثقلة بعبء الاستبداد الشرقي إلى حد الموت .

والمثقفون في الخارج على وجه الخصوص من أسباب تخلف وتمزق المعارضة . فالاكثرية الساحقة منهم (مع استثناءات مجربة دوماً ) تسودهم الأنانية والغرور الطاووسي وعبادة المال متناسين القضية التي شردوا من وطنهم لأجلها ، ولم أجد مثقفاً يحترم الآخر في غيابه إلا ماندر ، وأستعيد هنا ماقاله (ادورنو ) : " لم يعد أحد يصدق أحداً والجميع على علم بذلك ، لايكذب أحد على الآخر إلا لإبلاغه بعدم أهميته وبأن لا أحد بحاجة له ولا لآرائه ، بعد أن كان الكذب وسيلة ليبرالية للتواصل ، صار اليوم من تقنيات الوقاحة ." (المثقفون في المهجر –ثلاثية الأبطال –جزء 1 ص133 ).

وإلا كيف أن نفسر ونبرر عدم تمكن هذه المعارضة القابعة خلف لافتات طاووسية كبيرة من إصدار صحيفة حرة في الخارج الذي يوفر كل الامكانيات الديمقراطية والتقنية لنقل آلام وآمال شعبنا المضطهد والإسهام في رسم طريق الخلاص والتحرر والإكتفاء بالتقوقع العصبوي والنشرات الخجولة الصادرة من كل قوقعة ، المراقبة ذاتياً على الحرف والكلمة لعدم إزعاج النظام الأسدي ومزاعم الإصلاح والمصالحة التي يبشر بها اليوم الذين سقطوا أذلاء على عتبات النظام ، علماً أن الأنظمة العربية من المحيط إلى الخليج لم تعد تعتبر الشتيمة أو المعارضة الإصلاحية والتسييس المبتذلة أصلاً .

ورغم أن النظام السوري يقع في درك الأنظمة التي تيخفها الكلمة والنقد ، فإني أرى توجيه هذا النظام لتأسيس معارضة كامتداد طبيعي له لتضليل الجماهير والإعلام الخارجي ، وتصفية أو إحتواء كل بادرة فردية أو جماعية تفضي إلى

وعي جماعي يرفض الواقع ويتلمس طريق تبديله الجذري وإعادة اللحمة للمجتمع المدني المشّظى بلغة جديدة ومبسطة يفهمها الجميع بعيداً عن الكلام البائد تاركين السلطة المحنطة تنفخ في جثة الماضي لتتفادى النظر لحاضر الشعب المزري ، وإذا استمرت المعارضة الركض خلف الإصلاح واستجدائه دون التفكير والممارسة لإسقاط النظام بالوسائل المتاحة سلمياً كالإضراب العام والعصيان المدني السلمي والاعتصام أمام الهيئات الدولية للأم المتحدة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ، ودعم المنتديات الثقافية ، وتوسيع نشاط المجتمع المدني .. الخ

إذا لم تتطور المعارضة في الداخل والخارج إلى هذا المستوى وفق برنامج وطني شامل يطرح على الجماهير تصبح المعارضة صمّام أمان يخدم بقاء النظام متربعاً على رقاب الناس ، ويمنع الحاضر من الإنفجار ..

## الإنشطار الشاقولي والثالوث الهمجي :

بعد عقود طويلة من نظام القمع واللصوصية والذل أمام العدو الصهيوني وتحويل الحزب الحاكم والأحزاب التابعة له إلى جهاز من أجهزة القمع . دُمرّ المجتمع المدني تدميراً شاملاً تبعه تدمير أبسط الروابط الاجتماعية والانسانية والطبقية التي كانت نامية في المجتمع السوري ، والأخطر من كل ذلك تخريب الإقتصاد الوطني ونهبه في القطاعين العام والخاص وتدمير الرأسمالية الوطنية المنتجة في الصناعة والزراعة ، لتحلّ محلها طبقة رأسمالية طفيلية لا وطنية تشكل الداعم الأساسي للنظام الذي أنتجها وشاركها نهب وتحويل المليارات إلى الخارج ، إنها طبقة كبار التجار والسماسرة ووكلاء الشركات والبضائع الأجنبية المعروفة باسم (الكومبرادور ) الطفيلية برعاية وجماية رؤوس النظام . مقابل ذلك كنتيجة حتمية للنظام الشمولي قضي على النضال الطبقي والنضال

القومي الذي هو في التحليل العلمي نضال طبقي كما شرحنا سابقاً ، وحولت نقابات العمال وجمعيات الفلاحين والطلاب والنساء إلى أجهزة غير منتخبة ديمقراطياً تابعة لأجهزة القمع والحزب المخابراتي الأوحد .. والجانب الأخطر ..

بعد تدمير الاقتصاد الوطني والرأسمال الوطني المنتج دُمرت الطبقة الوسطى التي كانت تشكل نصف المجتمع السوري وأصبح أكثر من 50 % من الشعب السوري دون خط الفقر باعتراف منظمة (اليونيسيف ) الدولية ، وغيرها .

وإذا كان النضال الطبقي محرماً وأدواته النقابية والحزبية غائبة عن الساحة ضد التقسيم الطبقي الأفقي للمجتمع إلى جانب إغتيال الرأي الآخر والمجتمع المدني ومؤسساته وتعبيراته ، حل محل التقسيم الأفقي انشطار حتمي درامي مدمر هو الإنشطار الشاقولي الطائفي والعشائري والإثني الأخطر في تاريخنا الحديث الذي شمل المجتمع بأسره .

وعاد المواطن الجائع المحروم من أبسط حقوق الإنسان إلى السماء لتنقذه ، وإلى الطائفة أو الزعامة القومية أو الدينية أو القبلية ليحمي نفسه بعد غياب النقابة والحزب والقانون الذي يحميه ويؤمن له الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي .

لم تنج الأحزاب السورية دون استثناء من هذا الانشطار والأمثلة على ذلك لا تحصى سواء في التيار القومي أو في الحزب البكداشي .

ولعبت محابرات النظامين الأسدي والعراقي الدور القذر في هذا الانشطار ليتلاءم مع تركيبة النظامين العشائرية والطائفية ، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر استماتة أجهزة القمع لشطر الحركة الناصرية إلى خمسة أقسام وحزب

بكداش إلى أربعة ثم جمعهم في حزبين (بكداش وفيصل ) يتسابقان لخدمة الديكتاتور والمعلومات المتوفرة لدينا تؤكد أن النظام أمر القسمين الآخرين بالانضمام إلى حزب يوسف فيصل وهما مجموعة من الأكراد يتزعمهم (مراد يوسف ) ومجموعة الأرثوزكس يتزعمهم (يوسف نمر ) وقد أشرف على عملية الدمج هذه زهير مشارقة نائب حافظ الأسد آنذاك لجعل فيصل منافساً قوياً لبكداش المدعوم وحده من موسكو .

كما أذكر الدور القذر الذي لعبته المخابرات العراقية لشطر حزب البعث الديمقراطي الذي يقوده الصديقان الوطنيان ابراهيم ماخوس ومحمود جديد بشراء بعض ضعاف النفوس لإبعادهم .

عن هذا الحزب التقدمي –رغم أخطائه السابقة –وشرذمته على أساس طائفي .. كما أسهمت بأنقسام الإخوان المسلمين والمكتب السياسي الغير معلن .. وكان حزب البعث الموالي للعراق من أول ضحايا النظام العراقي كما سيأتي.

المهم أن المعارضة السورية كانت ضحية النظامين التوأمين بعكس المعارضة العراقية التي كانت ضحية نظام واحد .

المعارضة العراقية في دمشق تعقد مؤتمراتها وتصدر مطبوعاتها وبرنامجها من إذاعة دمشق بكل حرية مادامت تخدم النظام الأسدي بينما كانت المعارضة السورية بما فيها حزب البعث في بغداد تعيش الإذلال والقمع والرقابة على كل حرف يصدر عنها . وقبل سقوط بغداد بثلاث سنوات منع (التحالف الوطني ) من إصدار نشرته (الفيحاء ) كما أقفل (برنامج صوت سوريا ) الذي كان يذاع من الإذاعة العراقية ، بينما واصلت المعارضة العراقية كل نشاطها من دمشق ، والأنكى من ذلك قام النظام العراقي بمصادرة جوازات ووثائق السفر من جميع

السوريين اللاجئين إلى العراق خشية مغادرتهم العراق وحولهم إلى رهائن لديه منذ صيف عام 1991 بعد انتهاء حرب الخليج الثانية . باستثناء المرتزقة المرتبطين بأجهزة المخابرات الذين يناضلون في فنادق العالم لاصطياد السوريين وتجنيدهم لخدمة صدام ، أو تسليمهم لقمة سائغة للنظام الأسدي ، وإغتيال واعتقال من ينتقد أو يخرج عن السياسة الرعناء التي يقودها نائب الضابط (رمضان ) وأتباعه في مكتب الأتباع السوري المخترق من مخابرات النظام الأسدي كما أثبتت الوقائع المريرة . وهكذا إغتيل عدد من المناضلين السوريين في بغداد والخارج كما أعتقل عدد آخر في سجون صدام ونجوا من الموت بأعجوبة . وهكذا احتوى النظام العراقي المعارضة السورية وكبلها واضطهد رموزها ، وشرد مئات المناضلين إلى الخارج وحاربهم في لقمة عيشهم ، بينما أغدق الملايين على المرتزقة والمشبوهين وفتح لهم الشركات والمكاتب المختلفة للتجسس لحسابه في الخارج ، والأمثلة المفضوحة لا تحصى في فرنسا على وجه الخصوص نتيجة الارتباط الكامل مع حكومة (شيراك )..

واستمرت معاناة المعارضة الوطنية السورية في العراق أمام بصر وسمع شرطة صدام عندما كان العراقيون في شارع حيفا يقذفونهم بالحجارة والشتائم يومياً .

واستكملت مأساتهم بعد سقوط بغداد حيث طردوا من منازلهم تحت تهديد العصابات الطائفية المسلحة ، كما طرد الفلسطينيون من منازلهم ، وتجمع معظم السوريين على حدود بلدهم طالبين العودة إلى وطنهم وكان في مقدمتهم الرئيس السابق أمين الحافظ واللواء محمد الجراح آملين أن يحمل النظام ذرة من المروءة والوطنية ليسمح لهم ولعائلاتهم بالعودة لوطنهم لكن شيئاً من هذا لم يحصل وألقي بهم وبعائلاتهم في البادية على الحدود ، ولو لا

إنقاذ قبيلة (شّمر ) العربية لهم –مشكورة –لمات الكثير منهم دون أية إنسانية أو رحمة .

وبعد أسابيع من المعاناة وبعد موجة الاحتجاجات الشعبية والدولية سمح للأطفال والنساء بالدخول لوطنهم أمّا الرجال فأدخلوا السجن للتحقيق معهم . ولم يسمح لأمين الحافظ بالعودة وهو رجل مريض إلا بعد وساطة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ، ولا يزال العشرات منهم في سجون دمشق . بينما لم تعتقل قوات الاحتلال الأنكلو– أمريكي أو الشرطة العراقية التابعة له أياً ممن بقي في بغداد .

هكذا انتهت المعارضة السورية في بغداد وانتهى معها (التحالف ) التابع للنظام العراقي دون أي أسف .

## الثالوث الهمجي :

نحن الآن أمام ثلاث همجيات فريدة من نوعها في التاريخ متصارعة ومتوافقة في آن واحد على أشلاء الشعوب ومستقبلها .

**الأولى** : همجية الامبريالية الأمريكية وهراوتها في المشرق العربي (اسرائيل ) .

**الثانية :** همجية الأنظمة العربية ووحدتها القمعية المرتبطة عضوياً بالهمجية الأولى التي أوجدتها .

**الثالثة :** الهمجية الدينية التي تنفي الآخر وتمزق وحدة المجتمعات الوطنية والقومية تحت شعار (الدين هو الأمة ) وهذه الهمجية التي تعدم العقل البشري تماماً لاتقتصر على الأصولية الصهيونية والإسلامية بل تشمل الأصولية المسيحية المستحدثة في أمريكا بدعم صهيوني مسيطر على البيت الأبيض ، وهذه الهمجيات التي تجاوزت كل حدود الإبادة الجماعية والقتل العمد لأبسط القيم الإنسانية حصلية طبيعية للنظام الرأسمالي العبودي المتمركز في القطب

الأوحد (أمريكا ) الذي أخضع جميع الآلهة التي عبدها الإنسان إلى إله المال والجنس والغرائز الحيوانية الأخرى .

الهمجية الأولى فرّخت الأنظمة الهمجية لحماية مصالحها وإجهاض النضال الإشتراكي والقومي الديمقراطي باسم الإشتراكية والقومية ، وحماية اسرائيل باسم تحرير فلسطين .

كما فرّخت الهمجية الأولى الهمجية الثالثة الدينية لتحويل الصراع الطبقي والقومي ضد الامبريالية إلى صراع ديني يقتل فيه المضطهدون من شتى الطوائف والأجناس بعضهم ، وتمزق أوطانهم التي عاشوا فيها معاً آلاف السنين إلى كانتونات طائفية وعنصرية تستجدي المساعدات الدولية والصدقات كما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي وقبرص وغيرها ، وهذا مانفذته الأنظمة العسكرية بنسب مختلفة .

ومنطقتنا الآن بعد احتلال بغداد مرشحة لهذا المصير مادام شعبنا مغيباً عن الساحة ، مسلوب الإرادة وأبسط حقوق الإنسان والمواطنة في أنظمة القمع والذل والعمالة التي يمكن أن يبدلها سيدها بعد انتهاء دورها في خدمته وخدمة مشروع اسرائيل الكبرى في عهد أعتى مجرمين دوليين (بوش وشارون ) وأحط زمن عربي أوصلتنا الأنظمة إليه :

ومن يهن يسهل الهوان عليه  مالجرح بميت إيلام

وهمجية الأنظمة ضد القوى الوطنية الديمقراطية العربية واليسارية والعلمانية على وجه الخصوص وسحقها ، ولد الأصولية الهمجية الدينية ، ومن هذا اللقاح الداعر بين الأنظمة والأمبريالية ولدت طالبان وغيرها ، ويولد في كل يوم ابن لادن جديد من رحم هذه الأنظمة المتاجرة بالدين والمعادية للشعب وللديمقراطية ، وقد انقلب السحر على الساحر لتنقلب الهمجية الدينية على

أسيادها كما رأينا ، ومازال شعبنا أسيراً ذليلاً مرتهناً لهذه الهمجيات الثلاث ، فماذا فعلت الدكاكين الحزبية وماذا ستفعل وهي معزولة عن الجماهير بعد اغتيال المجتمع المدني واستمرار هذه الدكاكين داخل قواقعها ولافتاتها المهترئة بلغتها البدائية القديمة وأمراضها المستشرية وأهدافها الإصلاحية المستجدية للإصلاح والمصالحة مع أنظمة العمالة والاستسلام .

أقف قليلاً وأنا أكتب هذه الكلمات بتاريخ الخامس من تشرين الأول **2003** لاستمع إلى خبر عاجل ينقله التلفاز حول عدوان الطيران الصهيوني على عين الصاحب قرب دمشق دون أي رد سوري ، ولولا إعلان العدو ذلك وتناقل وكالات الأنباء الخبر لما أعلن النظام شيئاً كما حدث خلال شهري آب وأيلول المنصرمين (**1**) حيث حلق طيران العدو مرتين فوق القصر الجمهوري في اللاذقية دون إعلان وصمت النظام الذي عجز عن إطلاق صافرة الإنذار أو رصاصة واحدة ، لأنه يختزن الرصاص وقذائف المدفعية ليوجهها إلى صدور المواطنين ، ودك المدن السورية إذا تجرأت على الخروج في تظاهرة وطنية تطالب بالخبز والحرية .

---

(**1**) عام **2003**

# الخاتمة

## الحل لتبديل الواقع -برنامج الحد الأدنى للإنقاذ

لم تترك أنظمة الاستبداد والرجعية العربية عموماً والنظام السوري خصوصاً أية نافذة للإصلاح إلاّ وأغلقتها بعد أن ربطت مصيرها ووجودها ببقاء أنظمتها الشمولية ، وسياسة الإستخذاء والتبعية للإمبريالية الأمريكية الصهيونية وإملاءاتها المذلة لبقاء وتوسع اسرائيل .

وبالمقابل فالمجتمع المدني العربي مشلول ومدمّر نتيجة عقود طويلة من القمع والارهاب والأكثرية العظمى من الشعب التي تمثل الأداة الرئيسية للتبديل وفي طليعتها الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمثقفين الشرفاء ، مشلولة مهانة يفتك فيها الفقر والعوز وفقدان الكرامة الإنسانية ، وغياب الأحزاب والمثقفين الثوريين لقيادتها إلى المواجهة .

والذي يهمنا هنا بنية هذه الأحزاب الاصلاحية وبرامجها التي عفا عنها الزمن لتتحول إلى أحزاب كسيحة لاتستطيع إخراج تظاهرة واحدة من مئة شخص في شوارع دمشق إستنكاراً للإعتقال الكيفي أو تضامناً مع الشعب الفلسطيني والعراقي علماً أن جميع أحزاب (المعارضة ) المعروفة على السطح كشفت كل أوراقها وتنظيماتها السرية لأجهزة القمع وسلمتها آخر مناضل سري ، هذا ما أكده بيان (التجمع ) بتاريخ **2002/1/3** تحت شعار المصالحة والاصلاح ، وحسن النوايا ، لكن النظام قابل كل ذلك بمزيد من الغطرسة والقمع .. والتنازلات أمام أعداء الشعوب في الداخل والخارج دون مقابل تحول العدو من نمر من ورق إلى نمر حقيقي –وتحول الجهة المتنازلة عن

حقوقها العادلة إلى فريسة سهلة يطلب منها المزيد التنازلات وآخرها رفع العلم الأبيض –هذا ما حدث مع قيادة السيد عرفات – وما يحدث مع المعارضات العربية التي تحول الكثير منها إلى ديكور للسلطة .

أعتقد أن الشروط العلمية الموضوعية للثورة على هذه الأنظمة والاحتلال الأمريكي الصهيوني المتعدد الأشكال متوفرة بشكل فاقع على ضوء تجارب كل ثورات الشعوب .. فالذين فوق (الحكام ( ومن والاهم وصلوا إلى طريق مسدود ، لايستطيعون الاستمرار بممارسة أساليبهم السابقة في القمع ونهب الشعب والشعارات الكاذبة وإملاء البطون الجائعة بالوعود الكاذبة والتضليل في الداخل وفي الخارج سحبت منهم كل أوراق اللعب على الحبال منهم شتم الامبريالية والصهيونية ليل نهار في العلن وخدمتها وتنفيذ أوامرها في الباطن ، وقد انتهى هذا الدور الآن بعد احتراق المسرح كله بعد سقوط بغداد وسقوط النصيف الذي كان يستر عورات جميع الأنظمة والنظام السوري بشكل خاص الذي استمر بدعم مباشر من نظام الملالي العفن في طهران وبمليارات دول الخليج والسعودية بأوامر أمريكية .

أما الذين تحت –جماهير الشعب المسحوقة والمضطهدة –لم تعد تستطيع العيش كالسابق في البؤس وفقدان الكرامة الإنسانية ، وحق الحياة ، وقبول حياة القطيع التي فرضها عليها الطاغية الذي شطب ببساطة الجمهورية وحّولها إلى ملكية وراثية ، كما حّول سوريا إلى مزرعة خاصة تفرخ الطائفية القذرة توأم الصهيونية الطائفية وسائر أمراض النظام العبودي .

في هذا الواقع المخالف للطبيعة تتوفر الشروط العلمية للثورة الوطنية والقومية الديمقراطية التي تشكل القابلة القانونية لولادة مجتمع إنساني جديد تحت لواء الجمهورية الديمقراطية الثالثة في سوريا تحرر الأرض والإنسان وتبني

دولة القانون ، واحترام الرأي الآخر . لكن هذا القانون الطبيعي لتطور المجتمع البشري يحتاج قبل كل شئ إلى أداة ثورية منظمة تملك الوعي الشامل والطهارة الثورية والرؤيا الإستراتيجية والتكتيكية الداخلية والعربية المجربة على أرض الواقع ، تملك القدرة على نقل الغضب الشعبي الكامن إلى الفعل الثوري المنظم ، وكسر كل قيود العبودية والذل ، وتحطيم جدران الخوف والرعب التي أشادها الطغاة في مملكة الرعب الطائفية ، وبدون الأداة الثورية المنظمة سواء كان حزباً أو جبهة وطنية ديمقراطية مؤيدة ومدعومة من أكثرية الشعب ، يتحول التمرد الشعبي إلى إرهاصات وانتكاسات خطيرة وخسائر مجانية ..

هذه الأداة التي ينتظرها شعبنا بشقف يوازي شغفه للتحرر غير متوفرة في الساحة العربية أو السورية ، لأسباب سبق ذكرها من أهمها .

تدمير المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية وتدجين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمثقفين الوطنيين ضمن برمجة نازية حوّلت النقابات العمالية والفلاحية إلى جهاز مخابرات وحرمت المثقفين من حرية الكلمة بعد إحتكار الدولة للثقافة والرأي .

هذه الأكثرية الساحقة من المجتمع التي تشكل نبض الحياة والتقدم كُبلت داخل السجن الكبير وتم تأطيرها وتشغيلها وفق الانشطار الشاقولي الطائفي والعشائري حتى أضحت عاجزة عن انتاج أحزاب ثورية أو جبهة وطنية ديمقراطية حاسمة ، أو إتحادات وطنية ديمقراطية للمثقفين والأدباء والصحفيين والمرأة والطلاب .

ولابد من التنويه أن الثورة الشعبية التي يصنعها الشهب بإرادته الحرة ، وتفرز قادتها عبركفاحها . هي نقيض الإنقلابات العسكرية المنفصلة عن الشعب

التي لم تنج ولايمكن أن تنج سوى أنظمة ديكتاتورية دمّرت الوطن العربي وأوصلتنا إلى الحضيض .

عبر هذا الواقع المرير واللوحة السريرية الرمادية المبرقعة بالسواد ووضع شعبنا في نفق طويل من الإذلال وفقدان القيم يحتاج لعشرات السنين من النقاهة بعد خروجه منه بعد إسقاط الأنظمة التي تحرسه ، لابد من تكنيس هذه الأنظمة بأيد شعوبها قبل استبدالها من قبل أسيادها الأمريكان بأنظمة أخرى مشابهة تقدم خدمات أكثر طواعية لهم ولربيبتهم اسرائيل .

وإذا كانت الثورة المسلحة صعبة وغير متحيلة في الوقت الحاضر فهذا لاينفي طرق أخرى لإسقاطها بطريق الانتفاضة السلمية المستمرة المتعددة الأساليب والوسائل التي تبتكرها الجماهير التي تبتغي بلوغ حقوقها دوماً بالطرق السلمية في التاريخ ولا تلجأ إلى العنف والثورة إلا رداً على عنف وإضطهاد الدولة والطبقات المستبدة .

وتختلف الظروف الأكثر الموضوعية للتمرد والثورة من قطر لآخر ، ولعل سوريا ومصر الأكثر نضوجاً للإنتفاضة والثورة الضرورة لإسترداد هويتنا العربية ومواجهة (خنجر اسرائيل ) الذي ينفذ علناً في فلسطين والعراق والقادم أعظم ، ولايمكن مواجهة هذا المخطط الهمجي العنصري إلا لمواطنين أحرار في دولة القانون .

هنا يأتي الدور الهام للمثقفين الأحرار في دق ناقوس الخطر وتنظيم الجماهير المسحوقة ، وتحويل غضب هذه الجماهير من ردود فعل فوضوية إلى فعل منظم وأهداف صريحة ووطنية وقومية واضحة بالاشتراك مع الرموز الوطنية المجربة المستقلة والحزبية التي تتخلى عن أبراجها العاجية وقواقعها الخاصة للنزول إلى الشارع الشعبي لتحقيق النضالات السلمية : إضرابات وإغلاق

المدن –اعتصامات في الداخل والخارج وتنظيم إعلام معارض يحترم الرأي والرأي الآخر ، تحقيق عصيان مدني سلمي ، الامتناع عن دفع الضرائب .. الخ ، وإذا كان المناضلون الكبار لا يستطيعون أو غير مستعدين للنزول إلى الشارع فليطلقوا أيادي الأطفال الصغار ليحملوا لافتات صغيرة قبل أن يحملوا الحجر –تحمل مطالب شعبنا المقهور في الحرية والعدالة والتصدي للهجمة الأمريكية –الصهيونية التي لن ترحم أحداً ولنا من أطفال الإنتفاضة الفلسطينية وتظاهرة أطفال الأكراد المحرومين من حق المواطنة في شوارع دمشق خير قدوة ، إن المعارضة الكامنة أو الصامتة في سوريا هي القوة الأساسية للتحرير تنتظر الفرصة التاريخية والحركة التي تمنحها الثقة والأمان لتنتقل من التحفز إلى العمل الفاعل ، وعلى جميع المناضلين الوطنيين الديمقراطيين التوجه إليها والوحدة معها لتكنيس هذا النظام الطاغية وبناء دولة القانون ، بل جمهورية القانون الديمقراطية .

---

أختتم هذا البحث باقتراح برنامج الحد الأدنى للإنقاذ الوطني أطرحه للحوار الوطني الديمقراطي لبناء الجمهورية الثالثة في سوريا .

## أسس ومبادئ بناء الجمهورية السورية الديمقراطية الثالثة

**1–تشكيل جمعية وطنية ديمقراطية تمثل جميع شرائح المجتمع تضع دستوراً جمهورياً ديمقراطياً وفق مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء ، والاحتكام لصناديق الإقتراع الحر والنزيه .**

**2–إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وإصدار عفو عام ، وفتح ملف جميع المفقودين من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين ، وغيرهم دون استثناء .**

**3–تشكيل حكومة إنقاذ وطني للجمهورية الثالثة تنهي النظام الملكي الوراثي القائم اللاشرعي الذي باركته ودعمته الامبريالية الأمريكية .**

**مهمة هذه الحكومة الوطنية الأولى تحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة الجياة للمجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية والوحدة الوطنية الديمقراطية لمجابهة الغزو الأنكلو –أمريكي –الصهيوني العسكري ، والاقتصادي والثقافي .**

**4–فصل الدين عن الدولة في الدستور وسائر القوانين ، واصدار قانون موحد للأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف والمذاهب ، وإلغاء قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي الساري**

المفعول حتى الآن مع الأسف . وإصدار قانون الزواج المدني لتحقيق الوحدة الوطنية والمساواة والعدالة للمرأة وبناء الأسرة على أساس الحب والديمقراطية .

**5**–إلغاء جميع القوانين والمحاكم الاستثنائية ، وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ ، وهدم جميع السجون الأمنية وأوكار المخابرات والقمع المنتشرة كالوباء في كل مكان ، وحل جميع أجهزة القمع وإحالة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل منها إلى القضاء لينالوا جزاءهم .

**6**–إطلاق الحريات العامة دون قيد أو شرط وفي طليعتها :حرية الصحافة والثقافة وحرية الأحزاب والنقابات والجمعيات والتظاهر والتجمع وبناء سائر مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية لبناء الجبهة الداخلية الصلبة القادرة على التصدي للغزو الأمريكي الصهيوني .

**7**–العمل لبناء الجبهة الشعبية العربية المعارضة الديمقراطية لتكنيس أنظمة الذل والعمالة كمقدمة لابد منها للوحدة العربية الديمقراطية الحقيقية .

**8**–إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية ديمقراطية وتقنية متقدمة مع إحترام الإنسان كعنصر حاسم في تقرير مصير الحروب بعد إلغاء أسطورة (الحزب القائد والجيش العقائدي ) وإعادة الجيش إلى مواقعه التي وجد من أجلها لحماية الوطن والشعب ، وليس لإغتصاب السلطة من الشعب وحماية كرسي الطاغية ، لإثراء جنرالاته على أشلاء الوطن المحتل والشعب المستعبد .

**9**–إعادة بناء ديوان المحاسبات المرتبط مباشرة بالسلطة التشريعية – الذي ألغاه النظام الفاشي –للرقابة النزيهة على واردات ونفقات الدولة بكاملها بما فيها رئاسة الجمهورية ، وإعادة بناء المحكمة الدستورية العليا ومجلس القضاء الأعلى المستقل .

**10–إنسحاب الجيش ومخابرات النظام فوراً من لبنان واحترام استقلاله الوطني وخياره الديمقراطي ، وتقديم الاعتذار للشعب اللبناني عن جميع انتهاكات وجرائم الاحتلال الأسدية الذي تم بموافقة أمريكية –اسرائيلية معلنة آنذاك ، وبناء علاقات احترام متبادل وإخوة صحية متينة .**

**وفي النهاية أقول للذين يبشرون بإصلاح النظام الفاشي في سوريا والمصالحة معه في الوقت الحاضر ، أنهم كمن يكتب مذكراته على رمال الشاطئ ، أو كمن ينتظر من شجرة العليّق والعوسج أن تحملا له تفاحاً وعنباً ، والشجرة التي نخرها السوس لاتعطي ثمراً ، تقطع وترمي في النار . والدولة ملح الأرض إذا بنيت على العدالة والمساواة . ولكن إذا فسد الملح فبماذا يملح .**

**في رأي ورغم المتغيرات العالمية ، وهيمنة القطب الأوحد المتوحش تبقى قضية الاستغناء عن خدمات هذا النظام وتبديله قضية وقت مرتبطة بخروج الاحتلال الأمريكي من المستنقع العراقي ، وتبقى كل الاحتمالات واردة بغياب الشعب .**

**الخطر المحدق الآن ليس تبديل هذا النظام بنظام أكثر ولاء لأمريكا ، بل تمزيق الوطن إلى دويلات طائفية وفق مخطط اسرائيل الكبرى و(خنجر اسرائيل ) الذي كنا نعتبره في الستينات مجرد خرافة ويبقى هذا الخطر محدقاً بعد أن خلق النظام أرضية التمزق الطائفي والعنصري يداً بيد مع الأصولية الإسلامية المقابلة.**

**هذا غيض من فيض من المقترحات لإسقاط هذا النظام المحنّط بسواعد المناضلين الوطنيين الديمقراطيين من جميع الطوائف والاتجاهات ضمن جبهة وطنية ديمقراطية لبناء دولة القانون ، وبناء وطن من لحم ودم لجميع أبناءه قبل وقوع الكارثة .**

صدر للمؤلف :

1–الوضع القانوني للمقاومين العرب –نقابة المحاميين بدمشق 1970

2–دور ماوتسي تونغ في تطوير الماركسية اللينينية في عصرنا –دار البستاني بيروت – 1970

3–الوحدة العربية بين الشعار والتطبيق –دار الكاتب –بيروت 1980 .

4–الأميب الصهيوني من القبيلة إلى دولة الإغتصاب –بيروت 1988

5–من يحاكم من في نظام العسكرتاريا السوري –هولندا 2001 .

# ملحق

# النصوص الأصلية

# للقوانين والمحاكم الإستثنائية

## مرسوم تشريعي رقم 6
## الصادر في 1965/1/7
## احداث محاكم عسكرية استثنائية

**مجلس الرئاسة**

**بعد الاطلاع على الدستور المؤقت**

**يرسم مايلي :**

## المادة (1) (1)

تحدث في مدينة دمشق وحيثما تدعو الحاجة في المدن الأخرى محكمة عسكرية اشتثنائية تباشر مهامها فور صدور هذا المرسوم التشريعي . ولرئيس هذه المحكمة حق عقد جلساتها في أي مكان يراه مناسباً .

## المادة (2) (2)

**1**–تؤلف المحكمة من ضباط عسكريين (رئيس وأربعة أعضاء بقرار يصدر عن رئيس مجلس الرئاسة .

**2**–يمثل الحق العام لدى المحكمة العسكرية الاستثنائية نيابة عامة يسمى أعضاؤها بقرار يصدر عن رئيس الدولة .

## المادة (3) (3)

تختص المحكمة العسكرية الاستثنائية بالنظر في الجرائم الآتية :

(**1**)بموجب المادة من المرسوم التشريعي **47** تاريخ **1968/3/28** حلت محكمة أمن الدولة العليا محل المحكمة العسكرية الاستثنائية .

منها في هذا المرسوم التشريعي .

(**2**)معدلة بالمرسوم التشريعي **59** تاريخ **1966/7/12** .

(**3**)معدلة بالمرسوم التشريعي **33** تاريخ **1965/2/9** ويرجى مراجعة المرسوم التشريعي **108** تاريخ **1965/6/10** .

**698**–صفحة الجريدة الرسمية.

عن الجريدة الرسمية السورية .

آ–الافعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة سواء أوقعت بالفعل أو بالقول أم بالكتابة أو بأية وسيلة من وسائل التعبير أو النشر .

ب–الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام المراسيم التشريعية رقم 1و2 تاريخ 1965/1/2 ورقم 5 تاريخ 1965/1/4 وجميع المراسيم التشريعية التي صدرت أو ستصدر ولها علاقة بالتحويل الاشتراكي .

ج–الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والمعاقب عليها بالمواد من 291 إلى 311 من قانون العقوبات . والجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المعاقب عليها في المواد من 263 إلى 274 من قانون عقوبات العام .

د–مخالفة أوامر الحاكم العرفي .

هـ–مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية أو مناهضة أي هدف من أهداف الثورة أو عرقلتها سواء أكان ذلك عن طريق القيام بتظاهرات أم بالتجمعات أم بأعمال الشغب أم بالتحريض عليها أم بنشر الأخبار الكاذبة بقصد البلبلة وزعزعة الجماهير بأهداف الثورة .

وقبض المال أو أي عطاء آخر أو الحصول على أي وعد أو أية منفعة أخرى من دولة أجنبية أو هيئة أو أفراد سوريين أو غير سوريين وأي أتصال بجهة أجنبية بقصد القيام بأي تصرف قولي أو فعلي معاد لاهداف ثورة 1936/3/8

ز–الهجوم أو الاعتداء على الأماكن المخصصة للعبادة أو لممارسة الطقوس الدينية أو على مراكز القيادة والمؤسسات العسكرية والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى والمؤسسات العامة والخاصة بما فيها المعامل والمصانع والمحلات التجارية ودور السكن . أو اثارة النعرات أو الفتن الدينية أو الطائفية أو العنصرية وكذلك استغلال هياج الجماهير والمظاهرات للاحراق والنهب والسلب .

ح–احتكار التجار والباعة للمواد الغذائية أو رفع اسعارها بصورية فاحشة .

ط–اخراج الاموال النقدية ووسائل الدفع الأخرى من الجمهورية العربية السورية خلافاً للانظمة النافذة .

## المادة (4)

1–يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (آ . ب) من المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤبدة ويجوز الحكم بعقوبة الإعدام تشديداً

ب–يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرتين (ج .د من المادة السابقة بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .

ج–يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (هـ) المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة .

د–يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين و .ز) من المادة السابقة بالاعدام .

هـ–يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (ح) من المادة السابقة بالاعتقال المؤقت .

و–يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة السابقة بالاعتقال المؤقت .

## المادة (5)

يشمل اختصاص المحكمة العسكرية الاستثنائية جميع الاشخاص المتهمين بصرف النظر عن حصاناتهم القانونية .

## المادة (6)

لاتتقيد المحكمة العسكرية الاستثنائية بالأصول المنصوص عنها في التشريعات النافذة وذلك في جميع أدوار وإجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة .

## المادة (7)

تكون قرارات المحكمة العسكرية الاستثنائية غير قابلة لأي طريق من طرق الطعن عادية كانت أم غير عادية ، غير انها لا تكون نافذة إذا تم تصديقها من قبل رئيس مجلس الرئاسة الذي له حق إلغاء الحكم أو تخفيفه أو حفظ الدعوى . ويكون لحفظها مفعول العفول العام .

## المادة (8)

الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الاستثنائية بالصورة غيابية غير قابلة لاعادة المحاكمة في حال القاء القبض على المحكوم عليه إلا إذا كان قد سلم نفسه طواعية ففي هذه الحالة تعاد محاكمته من جديد .

## المادة (9)

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

رئيس الدولة

محمد أمين الحافظ

# مرسوم تشريعي رقم 108
# الصادر في 1965/6/10
# تعديل المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965

**مجلس الرئاسة**

**بعد الاطلاع على الدستور المؤقت**

**يرسم مايلي :**

## المادة (1)

**يختص القضاء العسكري بنظر الجرائم المنصوص عنها في المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 6 الصادر بتاريخ 1965/1/7**

## المادة (2)

**تختص المحكمة العسكرية الاستثنائية بنظر الجرائم المشار إليها في المادة السابقة إذا احيلت إليها بمرسوم يصدر عن رئيس مجلس الرئاسة أو بأمر من الحاكم العرفي في حالة انطواء الجريمة على عمل يمس الأمن العام .**

## المادة (3)

**تحال القضايا القائمة حالياً أمام المحكمة العسكرية الاستثنائية إلى النيابة العامة العسكرية ليصار إلى إيداعها مرجعها المختص .**

## المادة (4)

**ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .**

**رئيس الدولة**

**محمد أمين الحافظ**

## الوثائق :

# المرسوم التشريعي رقم 40

رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2 تاريخ 1966/2/25 وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 334 تاريخ 1966/5/29 يرسم مايلي :

**مادة 1–**خلافاً لجميع الأحكام النافذة ولاسيما المادة 92 من قانون السلطة القضائية ذي الرقم 98 تاريخ 1961/11/15 وتعديلاته ،

يجوز لمجلس الوزراء لمدة أربع وعشرين ساعة ولأسباب يعود تقديرها إليه أن يقرر :

1–صرف القضاة من الخدمة .

2–نقلهم من ملاكهم إلى أي ملاك آخر .

لايشترط في هذا القرار أن يكون معللا أو أن يتضمن الأسباب التي دعت للصرف من الخدمة أو النقل .

يسرّح القاضي المقرر صرفه من الخدمة أو ينقل بمرسوم غير قابل لأي طريق من طرق المراجعة ولايختص مجلس الدولة أو الهيئة العامة لمحكمة النقض أو أي مرجع قضائي أو إداري آخر للنظر في الاعتراض أو الطعن بالمرسوم المذكور وتصفى حقوق المسرّح وفقاً لأحكام قانون التقاعد .

**مادة 2–** ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذا فور صدوره

دمشق في 1386/2/9 و1966/5/29

رئيس الدولة

الدكتور نورالدين الأتاسي

## مرسوم تشريعي رقم 47
## الصادر في 1968/3/28

## احداث محاكم أمن دولة عليا

رئيس الدولة **المادة (1)**

بناء على أحكام قرارالقيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم /2/ تاريخ 1966/2/25

**-702-**

## المادة(2)

تشكل محكمة أمن الدولة العليا بقرار من رئيس الجمهورية من رئيس وأعضاء يحدد عددهم وصفتهم المدنية أو العسكرية بقرار تشكيلها .

## المادة (3) (2)

يمثل الحق العام لدى محكمة أمن الدولة العليا نيابة عامة يسمى رئيسها وأعضاؤها على النحو المبين في المادة السابقة .

## المادة (4)

يجوز عند الضرورة احداث وتشكيل أكثر من محكمة أمن الدولة .

## المادة (5)

تحل محكمة أمن الدولة العليا المحدثة بموجب هذا المرسوم التشريعي محل المحكمة العسكرية الاستثنائية التي تعتبر ملغاة ، وتتمتع بسائر اختصاصاتها وصلاحياتها المحددة بالمرسوم التشريعي رقم /6/ الصادر بتاريخ 1965/1/7 وتعديلاته وتختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم التشريعي المذكور .

المادتان (1) و(2) معدلتان بالمرسوم التشريعي 79 تاريخ 1971/10/2

وذلك إذا أحيلت إليها بأمر من الحاكم العرفي في أي مرحلة من مراحل القضية

## المادة (6)

يشمل اختصاص محكمة أمن الدولة العليا جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين بصرف النظر عن صفتهم أو حصانتهم .

## المادة (7)

آ–مع الاحتفاظ بحق الدفاع المنصوص عليه في القوانين النافذة .

لاتتقيد محاكم أمن الدولة بالاجراءات الاصولية المنصوص عليها .

في التشريعات النافذة وذلك في ادوار واجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة .

ب–يكون للنيابة العامة عند التحقيق جميع الصلاحيات المخولة لها ولقاضي الاحالة بمقتضى القوانين النافذة .

جـ–يمكن للمحكمة أن تحكم بالحقوق أو التعويضات المدنية عن الاضرار الناتجة عن الجرائم في الدعاوى التي تفصل فيها .

## المادة (8)

لايجوز الطعن بالاحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة ولاتكون هذه الاحكام نافذة الا بعد التصديق عليها بقرار من رئيس الدولة الذي له حق إلغاء الحكم مع الامر بإعادة المحاكمة أو الغائه مع حفظ الدعوى أو تخفيض العقوبة أو تبديلها باقل منها . ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام . ويكون قرار رئيس الدولة في هذا الشأن مبرما غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة ..

## المادة (9)

تنقل جميع الدعاوى التي هي قيد النظر لدى المحكمة العسكرية الاستثنائية الملغاة بحالتها الحاضرة إلى محكمة أمن الدولة العليا المحدثة .

## المادة (10)

**تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .**

## المادة (11)

**ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره**

**1968/3/28**

**رئيس الدولة**

**الدكتور نورالدين الأتاسي**

# إحداث محاكم الميدان العسكرية
# المرسوم التشريعي رقم 109
# تاريخ 1968/8/17

**رئيس الدولة**

**بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2تاريخ 1966/2/25 وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 109 تاريخ 1968/8/14 .**

**يرسم مايلي :**

**مادة 1– تحدث محكمة أو أكثر تسمى محكمة الميدان العسكرية .**

**تتولى هذه المحكمة النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية .**

**والمرتكبة زمن الحرب أو خلال العمليات الحربية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها .**

**يسري أختصاص هذه المحكمة اعتباراً من 1967/6/5 .**

**مادة 2– يقصد في هذا المرسوم التشريعي مايلي :**

**1–زمن الحرب هو المدة التي تقع فيها اشتباكات مسلحة بين الجمهورية العربية السورية وبين العدو ويحدد بدؤها وانتهاؤها بمرسوم .**

ب–العمليات الحربية والاعمال والحركات التي يقوم بها الجيش أو بعض وحداته في الحرب أو عند وقوع اصطدام مسلح مع العدو .

**مادة 3–** تؤلف المحكمة بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين . ولاتقل رتبة الرئيس عن رائد كما لاتقل رتبة كل من العضوين عن نقيب ولايجوز محاكمة أحد ضباط القوات المسلحة أمام محكمة يكون رئيسها أدنى منه رتبة .

**مادة 4–1–** يقوم بوظائف النيابة العامة لدى المحكمة قاض أو أكثر من النيابة العامة العسكرية تجري تسميتهم بقرار من وزير الدفاع .

ب–تتمتع النيابة العامة لدى المحكمة بجميع السلطات والصلاحيات الممنوحة للنائب العام وقاضي التحقيق العسكريين .

ج–تصدر قرارات النيابة العامة قطعية لاتقبل أي طريق من طرق الطعن .

**مادة 5–**يجوز للمحكمة ألا تتقيد بالأصول والإجراءات المفوض عليها في التشريعات النافذة .

**مادة 6–** تطبق المحكمة العقوبات المقررة قانونا ولاتقبل الأحكام التي تصدرها أي طريق من طرق الطعن .

**مادة 7–**تنفذ أحكام محكمة الميدان العسكرية إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة . وتنفذ وفاقاً للتشريعات المرعية .

**مادة 8–1–** تخضع أحكام الإعدام التصديق رئيس الدولة أما بقية الأحكام تصدق من وزير الدفاع .

ب–لرئيس الدولة ووزير الدفاع كل بحسب اختصاصه أن يخفف العقوبة أو يستبدل بها عقوبة أخرى ،أو يلغيها كلها مع حفظ الدعوى .ويكون لحفظ الدعوى مفعول العفو العام كما يجوز له أن يأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان عسكرية أخرى ،ويجب أن يصدر القرار في هذه الحالة معللاً ،فاذا صدر

**الحكم في المحاكمة الثانية بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، وينفذ فوراً .**

**ج–لوزير الدفاع صمن اختصاصه أن يوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها ، وفي هذه الحالة تطبق قواعد وقف تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات العام .**

**د–لرئيس الدولة أو وزير الدفاع كل بحسب اختصاصه بعد التصديق على الاحكام بالإدانة أن يمارس الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .**

**مادة 9–ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .**

**دمشق في 1388/5/23 و1968/8/17**

**رئيس الدولة**

**الدكتور نورالدين الاتاسي**

## تعديل المرسوم التشريعي 47 لعام 1968
## والمرسوم التشريعي 109 لعام 1968
## المرسوم التشلايعي رقم 57

**رئيس الجمهورية**

**بناء على احكام الدستور**

**يرسم مايلي :**

**تعديل المادة 8 من المرسوم التشريعي رقم 47 الصادر بتاريخ 1968/3/38 وتعديلاته وتصبح على الشكل التالي :**

**(لايجوز الطعن بالاحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة العليا ولاتكون هذه الاحكام نافذة إلا بعد التصديق عليها بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، بذلك الذي يحق له الغاء الحكم مع الامر باعادة المحاكمة أو إلغائه مع حفظ الدعوى أو تخفيض العقوبة أو تبديلها بأقل منها ، ويكون لحفظ الدعوى**

مفعول العفو العام ويكون قرار رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك في هذا الشأن مبرما غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة .

**المادة (2)**

تعدل الفقرة /1/ من المادة 8 من المرسوم التشريعي رقم /9/ الصادر بتاريخ 1968/8/17 وتعديلاته وتصبح على الشكل التالي :

(تخضع احكام الاعدام لتصديق رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك . أما باقي الاحكام فيجري تصديقها من وزير الدفاع .)

**المادة (3)**

ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .

دمشق في 1399/11/10 و1979/10/1 رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

## السيد رئيس مجلس الشعب

تحيل إليكم مشروع القانون المتضمن تشديد عقوبة الإنتساب إلى جماعة الإخوان المسلمين وتخفيض عقوبة من يسلّم نفسه من هؤلاء . لعرضه على المجلس .

دمشق في 1400/8/16 هـ و1980/6/21

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

نص القانون 49 الذي أقرّه مجلس الشعب في جلسة 7 تموز 1980

أقر مجلس الشعب القانون التالي :

**المادة 1–** يعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين

**المادة 2–** يعفى من العقوبة الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر . كل منتسب إلى هذه الجماعة إذا أعلن انسحابه منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون .

**ب–**يتم إعلان الانسحاب بموجب تصريح خطي يقدم شخصياً إلى المحافظ أو السفير لمن هم خارج القطر بتاريخ صدور هذا القانون .

**المادة 3–** تخفض عقوبة الجرائم الجنائية التي ارتكبها المنتسب الى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين . قبل نفاذ هذا القانون تحقيقاً لأهداف هذه الجماعة إذا سلم نفسه حلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لمن هم داخل القطر وخلال شهرين لمن هم خارجه وفقاً لمايلي :

**1–**إذا كان الفعل يوجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد كانت العقوبة الأشغال الشاقة خمس سنوات على الأكثر .

ب–إذا كان الفعل يشكل إحدى الجنايات الأخرى كانت العقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

**المادة 4–**يعفى من عقوبة الجرائم الجنحوية المرتكبة الواردة في هذا القانون تنفيذاً لأهداف تنظيم الأخوان المسلمين . كل منتسب إذا أعلن انسحابه منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لمن داخل القطر وخلال شهرين لمن هم خارجه .

**المادة –5–**لايستفيد من التخفيض والعفو الواردين في القانون اللذين هم قيدا التوقيف أو المحاكمة .

**المادة 6–ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره**

**صدر في 1980/7/7**

**رئيس مجلس الشعب**

**محمود أبو حديد**

## نائب الحاكم المدني

**القرارات**

**أمر عرفي رقم 3/9/430**

**نائب الحاكم العرفي**

**بناء على المرسوم رقم 4تاريخ 1980/1/26**

**والمرسوم التشريعي رقم 51 وتاريخ**

**1962/12/22 المتضمن قانون الطوارئ .**

**ولضرورات الأمن والمصلحة العامة**

**يأمر بمايلي :**

**المادة 1– يوقف صرف الرواتب والأجور والتعويضات لشائر الموظفين والعسكريين والعاملين في الدولة والمؤسسات العامة والمصالح الرسمية وجهات القطاع العام . الموقوفين أو الذين يجري توقيفهم عرفياً .**

**المادة 2–تلغى جميع الأوامر والتعليمات المخالفة لمضمون هذا الأمر العرفي .**

**المادة 3–ينشر هذا الأمر العرفي ، في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .**

**دمشق في 21–10–1400هـ و1980/9/1م**

**نائب الحاكم العرفي**

**ملاحظة : لم أستطيع الحصول على المراسيم الفاشية العنصرية المتعلقة باضطهاد اخواننا الأكراد ونصوصها الأصلية لأضمها إلى هذا الملحق في غربتنا المريرة مع الأسف .**

# جذور القضية الكردية في سورية

**كتب الكثيرون حول الأحداث الأخيرة في سورية التي ذهب ضحيتها عشرات القتلى ومئات المعتقلين من أخوتنا الأكراد المضطهدين . وانتظم المنظرون والمحللون للقضية الكردية في سورية وجذورها التاريخية والقانونية في فريقين :**

**1–فريق حملة المباخر والمزامير في معبد الديكتاتورية يرددون ادعاءاتها ومزاعمها المعتادة منذ أربعين عاماً من الاستبداد وحكم العسكر . يضاف لهم بعض أدعياء المعارضة الذين ينتظرون الإصلاح كمكرمة من القائد وأعلنوا على شاشة الجزيرة مؤخرا بصمهم بالعشرة لإصلاحات الرئيس . مبتعدين عن جوهر القضية في اغتصاب السلطة من الشعب وحقه المشروع في استعادتها بشتى الوسائل .**

**2–وفريق ثانٍ بالغ في القضية وانحرف عن جوهر الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في سورية الى نزعات شوفينية متطرفة تؤدى إلى تمزيق وحدة النضال الوطني الديمقراطي لاسقاط النظام الشمولي القمعي وبناء دولة القانون وحقوق الانسان والحريات العامة التي تعيد الحقوق المغتصبة لاصحابها الشرعيين عرباً واكراداً في مجتمع مدني وإنساني واحد كما كان عبر التاريخ . وبين الفريقين اجتهادات مختلفة لقليل منها لامس الحقيقة والحل دون تحيّز . وبما أنني عايشت هذه القضية منذ الخمسينات حتى اليوم . سواء في العمل السياسي أو المهني ويشرفني انني كنت محامي الفلاحين الأكراد الذين هجّروا من قراهم وأرضهم على طول حدودنا الشمالية بذريعة (الحزام العربي ) عام 1973 أو المدافع عن المعتقلين منهم ظلماً وعدواناً أمام محكمة أمن الدولة التي لاتخضع لأي نظام قضائي في العالم سوى القوانين النازية . لكن اعتقالي عام 1974 بعد تصدينا بالاشتراك مع مجموعة من المناضلين الأكراد وغيرهم من الوطنيين الديمقراطيين السوريين والفلسطينيين لزيارة (نيكسون ) زعيم الامبريالية الامريكية إلى دمشق . حال دون متابعة الواجب الوطني دفاعاً عن الفلاحين الأكراد المضطهدين في منطقة الجزيرة هؤلاء المواطنون الفقراء**

الطيبون الأوفياء الذين ظلوا يزورون عائلتي للاطمئنان والتأييد طيلة وجودي في السجن .

لذلك أجد نفسي وسط هذه المعركة بين الحق والباطل بين الشعب الكردي الشقيق ومضطهديه كجزء لايتجزء من قضية شعبنا العربي المضطهد زائداً الحقوق القومية الخاصة المشروعة الثقافية والاجتماعية والسياسية . عبر مرحلتين متميزتين منذ بناء الدولة السورية الحديثة .

**1**–ساهم إخواننا الأكراد بنشاط في الجمعيات العربية الأولى للتحرر من الاحتلال التركي وكان أبرزهم المؤرخ الشهير محمد كرد علي . وبعد خيانة بريطانيا وفرنسا العهود التي قطعوها للشريف حسين وتقسيم المشرق العربي بينهما وفق اتفاقية سايكس بيكو الاستعمارية .

وبعد إنذار غورو إلى الملك فيصل بدمشق وقبول الملك الانذار وحل الجيش السوري وفراره إلى حيفا مستجدياً بريطانيا لتعينه الـ(مس بيل ) ملكاً على العراق . رفض الشعب الإستسلام واستجاب وزير الدفاع يوسف العظمة لانتفاضة الشعب وجمع مجلس الوزراء قائلاً لهم : (لئلا يسّجل التاريخ ان قوات الاحتلال الفرنسي دخلت دمشق دون مقاومة اسمحوا لي أن أذهب إلى ميسلون .لأموت وأوصاهم بابنته الوحيدة ليلى ) جمع ما استطاع جمعه من الرجال والسلاح القديم وهو يعلم نتيجة المعركة مسبقاً التي دامت عدة ساعات أمام جيش الغزاة الفرنسيين وانتهت باستشهاد البطل يوسف ابن العائلة الكردية الدمشقية في **21** تموز **1920** وبعد أقل من عام قاد ثورة الشمال ضد الاحتلال الفرنسي قائد كردي آخر هو ابراهيم هنانو ولم يكن أحد في سورية كلها يفكر لمجرد التفكير بالتمييز العنصري أو المذهبي . وكان حي الأكراد

بدمشق معقلاً من معاقل الثورة السورية الكبرى عام 1925 إلى جانب أحياء الميدان والشاغور والقيصرية وغيرها .

وكان الاكراد عنصراً حيوياً واساسياً في بناء المجتمع المدني السوري وفي جميع حقول الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية في سائر الأحزاب السورية ومؤسسات المجتمع المدني منذ تأسيس هنانو وسعدالله الجابري وشكري القوتلي وفارس الخوري وميخائيل اليان ونسيب البكري حزب الكتلة الوطنية الذي قاد النضال الوطني حتى الاستقلال الوطني وجلاء آخر جندي اجنبي عن أرض الوطن في 17 نيسان 1946 . ولم تعرف سورية الأحزاب الكردية الخاصة طيلة المرحلة البرلمانية الديمقراطية قبل الاستقلال وبعده رغم كل نواقص وأخطاء تلك المرحلة . وبرز منهم برلمانيون كثر ووزراء ورؤساء حكومات منتخبون من الشعب أبرزهم على سبيل المثال لا الحصر : فؤاد قدري –علي بوظو –خالد بكداش –محسن البرازي –حسني البرازي – نوري حجو –وغيرهم وفي عهد البعث رئيس الوزراء محمود الايوبي الذي استخدم لتجميل الديكتاتورية مع الاسف .

وفي الجيش لم يكن أي تمييز في قبول الإنتساب إلى الكلية العسكرية ، وبرز من الإخوة الأكراد عشرات القادة منهم : توفيق نظام الدين –حسني الزعيم –محمد زلفو –وأديب الشيشكلي –قوطرش وغيرهم .وبالتالي لم تكن أية قضية عنصرية تحت ظل النظام البرلماني الديمقراطي رغم كل أمراضه حتى نسي الأكراد حقوقهم القومية المشروعة كفتح مدارس خاصة أو أندية خاصة بهم تدرس لغتهم القومية وتحافظ على ثقافتهم وتقاليدهم الخاصة .بينما كان للسوريين الأرمن والشركس المدارس والأندية الخاصة التي لاتتنافى مع وحدة الشعب والوطن . وقاتل الجميع باخلاص عن الوطن والشعب في بطاح الجولان

وغيرها . وكان الأكراد على وجه الخصوص دعامة المقاومة الفلسطينية ضد المحتل الصهيوني في فلسطين المحتلة أو أثناء الاجتياح الشاروني المجرم للبنان عام 1982 بواسطة منظمة (كاوا) الكردية المسلحة آنذاك ..

2–القضية الكردية بعد عام 1962 واغتصاب العسكر للسلطة في 8 آذار 1963 حتى اليوم . في 1962/8/23 صدر المرسوم الجمهوري رقم (93) المتضمن إجراء إحصاء سكاني في محافظة الحسكة . وتم هذا الإحصاء بإشراف عقلية عنصرية شوفينية يقودها السيد محمد طالب هلال محافظ المنطقة آنذاك . ونتيجة لهذا الاحصاء العشوائي حُرِمَ أكثر من (120ألف ) مواطن من جنسيتهم السورية وحق المواطنة بينهم عدد كبير من موظفي وعمال الدولة . ومن أطرف مآسي هذا الاحصاء المشؤوم إن عائلة قائد الجيش السوري اللواء توفيق نظام الدين الذي اعتبرت من الأجانب وحرمت من الجنسية السورية . وفي نفس الوقت أعطيت لمن دفع رشوة من أكراد تركيا واعتبر الاحصاء قسماً من العائلة الواحدة سوريا والآخر أجنبياً .

وجاء انقلاب 8/آذار 1963 (الذي سمي ثورة ) ليكرّس هذه المأساة بعد فرصة الطوارئ والأحكام العرفية المستمرة حتى الآن بحجة (الصمود وتحرير فلسطين ) ثم تابع النظام (الأسدي ) فصول المأساة في خريف عام 1973 بتهجير آلاف العائلات الكردية من أرضهم وقراهم على طول الحدود مع تركيا تقريباً بعمق يتراوح بين (10–15 كم ) باسم (الحزام العربي ) دون أي تعويض . ليحل محلهم آلاف العائلات العربية التي نقلها النظام من حوض الفرات ووفّر لها القرى الحديثة والخدمات التي تفتقر لها المناطق الكردية .

في نفس الوقت الذي واصل فيه النظام قمع واضطهاد الشعب الكردي استخدم قضية الجنسية وغيرها في تركيا والعراق لشراء الضمائر لضرب التيار

**الوطني الديمقراطي المعارض الكردي بعد تم غدر بحزب العمال الكردستاني في تركيا برئاسة المناضل عبدالله أوجلان كورقة مساومة كغيرها من الاوراق التي اعتاد اللعب بها . ثم باعها بأرخص الأثمان عندما أمرته أمريكا وسلّم اوجلان لتركيا في مسرحية مكشوفة ساهم فيها عدد من الممثلين بإخراج امريكي بكل خسّة ونزالة .**

**ومن أبشع ممارسات هذا النظام ضد الشعب الكردي المستمرة حتى الآن القرار رقم 1012 /ص/25 تاريخ 1986/11/11 الذي منع استخدام اللغة الكردية في أماكن العمل .**

**–وفي نفس العام 1986 تاريخ 12/5/5/ أصدر وزير داخلية النظام القرار رقم 122 الذي حرم الأطفال الأكراد المولودين من أبوين محرومين من الجنسية . من حق التعليم والطبابة وسائر الخدمات الإنسانية إلى جانب حرمانهم من الجنسية خلافاً لأبسط حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي**

**–وبتاريخ 1989/12/3 أصدر السيد محمد مصطفى ميرو الذي كان محافظ الجزيرة آنذاك القرار رقم 1865 الذي أضاف إلى القرارات العنصرية السابقة منع الأغاني والموسيقا الكردية في الأفراح والأعياد القومية والدينية .**

**–وفي عام 1993 صدر القرار رقم 122 الذي منع تسمية الأطفال الاكراد بالأسماء الكردية وربط تسجيل الأطفال بالدوائر الأمنية .**

**–هكذا استخدمت الديكتاتورية سياسة التعريب القسري بعد تبديل أسماء القرى والمناطق الكردية والسريانية التاريخية بأسماء عربية لاتَمُّتُ بصلة لواقع الأرض والانسان ..**

**الحصيلة : كنتيجة حتمية لنظام الأبارتيد والتبعيث العنصري ضد الشعب السوري بكامله والكرد بوجه الخصوص إلى جانب النظام الطائفي والعشائري**

السائد في امبراطورية القمع والرعب والخوف وتقاعس الأحزاب السورية سواء التابعة للنظام أو المعارضة له بالكلمة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي في سورية دفع الإخوة الأكراد لتشكيل أحزاب خاصة بهم للدفاع عن حقهم في المواطنة المتساوية وحماية حقوقهم القومية في الثقافة واللغة والحياة الاجتماعية ضمن الوحدة الوطنية الديمقراطية في دولة القانون التي يناضل شعبنا منذ عقود لتحقيقها .

شكل المناضل المعروف عثمان صبري أول حزب كردي يساري الاتجاه باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني ) ليكون جزءاً لايتجزء من القوى الوطنية الديمقراطية السورية في مطلع الستينيات . ثم انقسم هذا الحزب إلى تيارين :

**1-** تيار يميني شوفيني رجعي تنازل قادته عن مطاليبهم القومية المشروعة للشعب الكردي أثناء الاعتقال ثم انسحب من معارضة النظام الفاشي وانتهى إلى أحضان الحزبين اليمنيين في شمال العراق –وبقي عثمان صبري يقود الحزب الكردي اليساري حتى وفاته وقد تعرّض مع رفاقه للاعتقال والتعذيب الوحشي عدة مرات ووقف بشموخ أمام محكمة (أمن الدولة ) بدمشق مدافعاً عن القضية الكردية في سورية كجزء لايتجزء من النضال الوطني الديمقراطي ضد النظام الديكتاتوري الطائفي والفاشي معتبراً بحق ووعي مبدئي وعلمي سبق جميع الأحزاب السورية المعارضة . إن النضال في سبيل حقوق الشعب الكردي القومية المشروعة جزء من النضال الطبقي السوري والعربي ضد الطبقات الطفيلية التي تنهب قوت الشعب وثروات البلاد وتستقوى بأسيادها الأجانب .

ثم انشق هذا التيار إلى عدة أحزاب أبرزها حزب الاتحاد الشعبي الكردي وتحالف الأحزاب الكردية الذي برز مؤخراً داعماً النضال السلمي للمعارضة

السورية وجزءاً أساسياً وفاعلاً فيها رغم ضعفها وهزالها بدءاً بتظاهرة 1986/3/21 أمام القصر الجمهوري التي قمعت بوحشية واستشهد فيها الشاب (سليمان أدي ) المحروم من الجنسية وجرح العشرات برصاص الحرس الجمهوري والمخابرات إلى التظاهرة السلمية أمام البرلمان بتاريخ 2003/12/10 بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان إلى تظاهرة الأطفال الأكراد السلمية بتاريخ 2003/6/25 إلى التظاهرة الأخيرة أمام البرلمان المطالبة بحقوق الإنسان وبناء دولة القانون وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها الشرعيين من أبناء الشعب المستعبد عرباً وأكراداً .. لكن النظام القمعي المتغطرس مازال يصم آذانه ويمعن في إعدام الرأي الآخر وفي حملات الاعتقال الكيفي والتعذيب ونهب المال العام والخاص . زاحفاً خلف أمريكا علها تحمية من ثورة التغيير القادمة لامحالة . مستجدياً الصلح مع شارون في سبيل بقائه على الكرسي رافضاً المصالحة مع الشعب المضطهد .. (تأتي انتفاضة الشعب الكردي الأخيرة في عدة مناطق نتيجة طبيعية لهذا الظلم المستشري خلال عقود طويلة ستتبعها أخرى وطنية ديمقراطية موحدة ولن يكون شعبنا بعربه وأكراده خارج تاريخ الشعوب الحرة والمستقلة ...

وأخيراً أدعو المتطرفين من الإخوة الأكراد عدم مقابلة اضطهاد النظام للشعب كله بانحراف عن مثل (كردستان سورية ) وممارسات لاوطنية وشاذة مثل حرق المتظاهرين في الخارج علمنا السوري علم الجميع وتوجه بعض المتظاهرين إلى سفارات أمريكا عدوة جميع شعوب العالم وغيرها من الأخطاء لنصُن الوحدة الوطنية لتكنيس هذا النظام المعادي للإنسان والوطن وبناء الجمهورية الديمقراطية السورية المرجوة ..

المحامي

**جريس الهامس**

**مقيم في هولاندا**

# الخاتمة

قال الكواكبي الذي دفع حياته ثائراً على الاستبداد التركي .

ياقوم شفاكم الله –قد ينفع اليوم الإنذار واللوم . أما غداً فلا يبقى لكم غير الندب والبكاء فإلى متى هذا التخادع والتخاذل ؟

وإلى متى هذا التواني والتدابير ؟ وإلى متى هذا الإهمال ؟ هل طاب لكم النوم على الوسادة اللينة ومادة الخمول ؟ أم طاب لكم السكون . وتودون لو تسكنون القبور ؟ أم عاهدتم أنفسكم أن تصلوا غفلة الحياة بالممات فلا تفيقوا من السبات ؟

يوم تعلوا السيوف رقابكم وتصم المدافع آذانكم فتستحقون الإذلال حقاً –وحق لكم أن تُذَلوا .؟

ياقوم ، كان أجدادكم لاينحنون إلا ركوعاً لله وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعمين ولو بلقمة مغموسة بدم الإخوان . وأجدادكم ينامون الآن في قبورهم مستوين أعزاء وأنتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء ..

البهائم تود لو تنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع والخنوع كادت تصير أيديكم قوائم ..

ياقوم ، متى تستقيم قاماتكم وترتفع عن الأرض إلى السماء أنظاركم –وتميل إلى التعالي نفوسكم ؟

إن الهرب من الموت موت وطلب الموت حياة . والخوف من التعب تعب والإقدام على التعب راحة ولفطنتم إلى أن الحرية هي شجر الخلد وسقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح . والأسارة هي شجرة الزقوم وسقياها أنهر من الدم الأبيض أي الدموع . ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزين صدوركم بورد الجروح لا بأوسمة الظالمين

عن كتاب : طبائع الإستبداد ومصارع الاستعباد .

# الفهرس

**1-الاهداء :.....7-8**

2-القسم الأول:

**3-المقدمة :..... 11-17**

**4-كلمة عن جرح الردة: .....18-19**

**5-القوانين والمحاكم الاستثنائية في سورية .....20-65**

**القسم الثاني :**

**1-السجون والمعتقلات في سورية :.....67-134**

**القسم الثالث :**

**1-النظام والمعارضة إلى أين : .....135-179**

**2-الحل لتبديل الواقع –برنامج الحد الادنى .....180-184**

**3-أسس ومبادئ بناء الجمهورية الديمقراطية الثالثة :..... 185-187**

**4-ملحق النصوص الأصلية للقوانين والمحاكم الاستثنائية :.....188-204**

**5-جذور القضية الكردية في سوريا:.....205-212**

**6-الحاتمة :.....213**

**الفهرس :.....214**